

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 08 ماي 45 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم علوم التسيير



مذة
فرع علوم التسيير
تخصص : مالية المؤسسات

الموضوع :

نور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز قدرتها التنافسية دراسة حالة مركب الدرجات و الدرجات النارية - قالمة -

عداد

تحت إشراف الأستاذ :

*د/بوعزيز ناصر

د الطلبة:

- فرج الله عبلة
- مسعودان خولة

السنة الجامعية: 2012-2013

الفهرس

.....	الفهرس
.....	التشكرات
.....	الجداول والأشكال
.....	المقدمة العامة

الفصل الأول: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الواقع والتحديات

.....	2	مقدمة الفصل
-------	---	-------------

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3

المطلب الأول: المؤسسات الإقتصادية ومعايير

تصنيفها.....3.

3 1- مفهوم المؤسسة الإقتصادية

2- معايير تصنيف المؤسسة

3..... الإقتصادية

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

5..... ومعايير تصنيفها

1- أسباب إختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة

5..... والمتوسطة

2- معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة

7..... والمتوسطة

3- التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة

8..... والمتوسطة

المطلب الثالث: خصائص المؤسسات الصغيرة

11..... والمتوسطة

1- خصائص المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.....11

2- أهمية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.....14.

المبحث الثاني: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد
الجزائري.....16.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر.....16

1- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.....16

2- المراحل الأساسية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر.....18

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد

الجزائري.....21

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر.....21

2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد

الجزائري.....25.

المطلب الثالث: سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر.....29

1- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات

التقليدية.....29

2- الهيئات الحكومية والمؤسسات المتخصصة في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة.....30

3- أهداف تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر.....34

المبحث الثالث: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهم
تحدياتها.....34.

المطلب الأول: مشاكل المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة.....35.

- 1- المشاكل المتعلقة بالعمارة الصناعي.....35.
- 2- المشاكل المتعلقة بالتسويق.....35.
- 3- المشاكل المتعلقة بالجانب المالي.....36.
- 4- المشاكل المتعلقة بالعمالة المدربة.....37.
- 5- المشاكل المتعلقة بالإدارة والتنظيم.....38.
- 6- المشاكل المتعلقة بالمعلومات.....38.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة.....39.

- 1- ثورة المعلومات والتطور التكنولوجي.....39.
- 2- التجارة الإلكترونية.....40.
- 3- عالمية الجودة.....41.
- 4- عالمية التجارة.....42.
- خاتمة الفصل.....43.

الفصل الثاني: برامج التأهيل كضرورة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة
والمتوسطة

مقدمة الفصل.....45.

المبحث الأول: الإسس النظرية لكل من القدرة التنافسية والتأهيل.....

46

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية وأهدافها.....46

46	1- مفهوم القدرة التنافسية.....
48	2- أهداف القدرة التنافسية.....
48	3- أبعاد ومظاهر القدرة التنافسية.....
50	المطلب الثاني: أسس ومحددات القدرة التنافسية وعوامل تعزيزها.....

50	1- أسس القدرة التنافسية.....
53	2- محددات القدرة التنافسية.....
54	3- عوامل تعزيز القدرة التنافسية.....
55	المطلب الثالث: أهداف التأهيل و متطلباته.....

55	1- مفهوم التأهيل.....
56	2- أهداف التأهيل.....
59	3- متطلبات التأهيل.....

المبحث الثاني: برنامجي التأهيل الصناعي والأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 61

61	المطلب الأول: البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.....
----	--

61	1- تعريف البرنامج وشروط الإستفادة منه.....
62	2- إجراءات عمل البرنامج.....
64	3- نتائج برنامجالتأهيل الصناعي.....

65	المطلب الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة معالإتحاد الأوربي كمجموعة.....
----	--

65	1- ماهية الشراكة الأوروجزائرية.....
----	-------------------------------------

2- برنامج التعاون المالي "مبدا" لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 67

3- البرنامج الأوربي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 69

المطلب الثالث: برامج الدعم والتطوير في إطار التعاون الثنائي مع دول الإتحاد الأوربي
72.....

1- البرنامج الجزائري الألماني لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 72

2- الشراكة الجزائرية الفرنسية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 74

3- الشراكة الإيطالية الجزائرية لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 75

المبحث الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 76

المطلب الأول: أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهم أهدافه..... 76

1- التعريف بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 76.

2- أسباب وضع البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة..... 77

3- أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....
78

المطلب الثاني: محاور البرنامج الوطني للتأهيل وإجراءات تطبيقه..... 79

1- محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....79

2- إجراءات سير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....81

المطلب الثالث: نتائج برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....82

1- المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....82.

2- العمليات المرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.....85

خاتمة الفصل.....88

الفصل التطبيقي: دور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحسين القدرة التنافسية للمركب الوطني للدراجات والدراجات النارية

مقدمة الفصل.....90

المبحث الأول: التعريف بالمركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية والهيكل التنظيمي له ..91

المطلب الأول: نشأة المركب ووحداته.....91

1- نشأة المركب.....91

2- وحدات المركب.....91

المطلب الثاني: نشاط المركب وأهدافه.....92

1- نشاط المركب.....92

2- أهداف المركب.....92

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمركب وشرحه.....93

1- الهيكل التنظيمي للمركب.....93

95.....	2- شرح الهيكل التنظيمي.....
99.....	المبحث الثاني: تحليل الوضعية التنافسية للمركب
99.....	المطلب الأول: دراسة الإنتاج بالمركب.....
99.....	1- التعريف بالعملية الإنتاجية والمنتوج.....
100.....	2- المراحل الأساسية في عملية الإنتاج.....
101.....	المطلب الثاني: تحليل السوق.....
101.....	1- تقسيم السوق.....
102.....	2- الطلب والعرض على منتجات المركب.....
103.....	3- وضعية المركب في السوق.....
	المطلب الثالث: التحليل التنافسي لمركب الدراجات و الدراجات النارية
104.....	
	1- حواجز الدخول إلى سوق الدراجات بنوعيهما الهوائية والنارية.....
106.....	2- قوة التفاوض مع الموردين والعملاء.....
108.....	3- المنتجات البديلة.....
	4- شدة الصراع التنافسي في قطاع الدراجات و الدراجات النارية.....
	المبحث الثالث: أثر البرنامج الوطني للتأهيل على المركب
109.....	
	المطلب الأول: إجراءات الاستفادة من البرنامج الوطني
109.....	
109.....	1- مرحلة تقديم الطلب.....
110.....	2- مرحلة التشخيص الإستراتيجي العام.....

3- مرحلة القبول والتنفيذ.....110

المطلب الثاني: سير برنامج التأهيل الوطني في المركب

111.....

المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية للمركب قبل وبعد تبني برنامج

التأهيل.....112

1- مؤشرات التوازن المالي على مستوى

المؤسسة.....112

2- تطور مؤشرات الناتج.....114

3- التحليل المالي بطريقة النسب.....116

خاتمة الفصل.....120

الخاتمة العامة.....122

قائمة المراجع

الملاحق

المقدمة العامة:

يشهد الاقتصاد الجزائري في الأونة الأخيرة العديد من التحولات، وهذا لمسايرة المعطيات المستجدة التي تفرزها العوامل الإقتصادية و الإجتماعية السائدة في كل مرحلة بالإضافة الى الإندماجات بين الشركات الكبرى على المستوى الإقتصادي العالمي، و بروز التقسيم الدولي الحديث للعمل، وزيادة سيطرة الدول المتقدمة على المنظمات العالمية في ميدان التصويت و اتخاذ القرارات، توجهت الجزائر كغيرها من الدول النامية إلى إتخاذ عدة إجراءات إصلاحية و هيكلية عن طريق إنتهاج سياسة إقتصادية تهدف إلى تحقيق معدلات نمو جيدة و مستمرة، بدأت معالمها منذ صدور قانون إستقلالية المؤسسات العمومية سنة 1988، ثم إتباع سياسات مالية و نقدية إنكماشية لتنتهي سنة 1998 بتحقيق نسبة هامة من التوازنات الكلية و لكنها تبقى اليوم مرهونة بعدة تحديات بعد دخول الجزائر في مرحلة حاسمة من تاريخها الإقتصادي باتجاهها نحو إقتصاد السوق و الإقتراب من إنضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، وما يتبع ذلك من تحرير المبادلات التجارية الدولية، وهذا يتطلب جملة من السياسات و الإجراءات المرافقة التي تؤدي الى تصحيح هيكل الإنتاج من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية الكبيرة و تقسيمها إلى مؤسسات صغيرة و متوسطة و إنشاء أخرى جديدة.

ولا شك أن ذلك يفرض تحديات ضخمة على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وبالتالي على الإقتصاد الوطني، مما يضع السلطات أمام تحد ضخم لا مفر منه يدفعها إلى إتخاذ جملة من التدابير الجادة للدفع في إتجاه يشجع إنشاء هذه المؤسسات من جهة، و العمل المستمر لتأهيل الموجود منها و توفير كل ما من شأنه أن يديمها و يوسع قاعدة تواجدها من جهة أخرى، و لتذليل كافة الصعوبات التي تواجهها، و أن يجعلها قادرة على الاستمرار و التطور في ظل بيئة تنافسية داخلية و خارجية.

في هذا الإطار أعطت الدولة مجالا أوسع و دائم لنمو و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، خاصة بعد التجارب غير الناجحة في مجال تنظيم و تسيير المؤسسات، و يظهر ذلك جليا من خلال إنشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 1994، مروراً إلى إنشاء هيكل تهتم ببرامج وطنية و أخرى دولية أعدت خصيصاً لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتفعيل دورها في التنمية الإقتصادية، و من البرامج الوطنية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة الذي تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و يهدف إلى الدعم المباشر لهذه المؤسسات من خلال معالجة المشاكل و الصعوبات التي تواجهها، سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير و وظائفها أو لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط و التي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية و الجبائية...، وبالتالي يعمل البرنامج على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و

المتوسطة خاصة في ظل إنفتاح الحدود و تصاعد وتيرة المنافسة، إضافة إلى النظرة الوجودية لهذا البرنامج حيث أنه يساهم في تحسين الأنشطة الاقتصادية و تطويرها إلى جانب قطاع المحروقات .

أسباب إختبار الموضوع: هناك العديد من الأسباب التي جعلتنا نختار هذا الموضوع منها :
الأسباب الذاتية :

- طبيعة التخصص الذي ندرس فيه و صلته بموضوع الدراسة؛
 - شعورنا بأهمية الموضوع خاصة مع التحولات المستجدة و التوجهات الحديثة نحو قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
 - الرغبة في دراسة الموضوع و تحليله من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات العديدة التي تتركز على مدى نجاعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- الأسباب الموضوعية :**

- يعد موضوع الدراسة من المواضيع التي لم تستوف حقها من الدراسة على مستوى الكتب و المذكرات في مكتبة الكلية و ذلك راجع لعدة أسباب منها : حداثة الموضوع من جهة و خصوصيته بالنسبة للجانب المالي من جهة اخرى.
 - الكشف عن واقع سير البرنامج الوطني التأهيلي بالمركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية-قالمة-
- أهمية الدراسة :**

- تجدر الإشارة الى أن الموضوع يكتسي أهمية كبيرة و هذا من خلال :
- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعتبارها أداة محركة لإقتصاد أي بلد و النهوض به ليصل إلى تحقيق تنمية إقتصادية و هذا ما تسعى إليه الجزائر؛
 - محاولة إبراز ضرورة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل استكمال الانفتاح الاقتصادي لتعزيز قدرتها التنافسية في ظل وجود مؤسسات أجنبية؛
 - مدى تأثير ما قامت به الجزائر من جهود و إجراءات - قوانين و برامج تأهيل - لترقية و رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- الأهمية البالغة للموضوع خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنشط في القطاعات الإنتاجية و التي تصر على البقاء و الإستمرار لا سيما في محيط تسوده المنافسة و تحكمه آليات السوق.

إشكالية الدراسة :

في ظل الأهمية البالغة التي إكتسبتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الوقت الراهن و الضجة الإعلامية التي عرفها البرنامج الوطني لتأهيل هذه المؤسسات يمكن طرح الاشكالية الآتية :

ما مدى مساهمة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز قدرتها التنافسية في ظل تسارع التطورات الإقتصادية؟.

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية الآتية :

- ما هي الوضعية الحالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما هي الهيئات و البرامج الداعمة لترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ما مضمون البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- إلى أي حد عالج هذا البرنامج الإختلالات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟
- ماهو الأثر الفعلي للبرنامج الوطني للتأهيل على الموقع التنافسي للمؤسسة محل الدراسة؟

أهداف الدراسة:

- إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة لا يتمثل في القيام بدراسة حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إنما نحاول توضيح مدى أهمية هذا البرنامج في زيادة القدرة التنافسية لتلك المؤسسات من خلال الوقوف على عدة أساسيات؛
- إظهار مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إقتصاديات البلدان النامية و ما تحققه من تطور و تنمية في جميع الميادين ؛
- تحديد الصعوبات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

- تحديد النتائج التي توصل إليها المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية - قائمة- من خلال إستفادته من البرنامج الوطني للتأهيل و تبيان ذلك على الموقع التنافسي لهذه المؤسسة

هيكل الدراسة :

للإجابة على إشكالية الدراسة و التساؤلات التي تضمنتها قمنا بتقسيم الموضوع الى ثلاثة فصول :

الفصل الأول: تناولنا فيه واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري و هذا من خلال التطرق إلى التعريف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، أشكالها و خصائصها بالإضافة للدور الذي تلعبه في الإقتصاد الوطني ، مع تحديد أهم المشاكل و الصعوبات التي تواجهها.

الفصل الثاني: تناولنا فيه الجانب النظري للقدرة التنافسية و التأهيل ، ثم عرض لبرامج التأهيل الوطنية و الدولية التي مرت بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التركيز على البرنامج الوطني لتأهيلها من خلال تشكيل الخطوط العريضة للخلفية النظرية التي ينطلق منها ، مبرزين الكيفية و الدور الذي يلعبه.

الفصل الثالث: قمنا بدراسة حالة المركب الوطني لدراجات و الدرجات النارية - قالمة- حيث تم إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية من خلال تشخيص للبيئة الداخلية و الخارجية للمركب مبرزين دور البرنامج الوطني للتأهيل في تحسين قدرته التنافسية.

منهج الدراسة :

من أجل معالجة الإشكالية المطروحة و الإجابة على التساؤلات الفرعية لها حاولنا حصر هذا الموضوع الدقيق و الإلمام بمختلف جوانبه مستخدمين المنج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع البيانات ، تبويبها ، تحليلها و كشف العلاقة بين أبعادها المختلفة بغية تفسيرها للوصول إلى إستنتاجات عامة بالإضافة إلى أسلوب الدراسة الميدانية لتحقيق أهدافنا أين تم إستعماله لفحص و تحليل المعطيات المتحصل عليها و تحليل النتائج المتوصل إليها في الدراسة النظرية .

و قد إعتدنا في دراستنا على مجموعة من الكتب، الملتقيات والتقارير، المجالات، الأطروحات والمذكرات الجامعية والأونترنيت .

صعوبات الدراسة :

إن القيام بأي عمل لا يخلو من بعض الصعوبات التي تحول دون الإلمام بكل جوانبه وإثر قيامنا بهذه الدراسة واجهتنا مجموعة من الصعوبات نذكر منها :

- ندرة المراجع التي تتناول موضوع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر وأهم البرامج الخاصة بتأهيلها.

- قلة الإحصائيات الدقيقة والمعلومات الكافية المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخاصة نتائج برامج التأهيل.
- صعوبة إيجاد مؤسسة لدراسة حالة.
- عدم تقديم المعلومات الكافية من قبل مسؤول المؤسسة خاصة من الناحية المالية .

مقدمة الفصل :

شهد الإقتصاد العالمي في الأونة الأخيرة تحولات كبيرة، وحركية متسارعة لإستحداث أنساق وطرق جديدة للنمو والتوسع، وهذا بسبب ضغوط المحيط وتزايد إضطراب متغيراته، التي إشتدت معها المنافسة على مختلف الأصعدة، وسعيا لإيجاد حلول أكثر تكيفا مع هذه الظروف أخذت التوجهات الحديثة للإقتصاد تركز أكثر وبشكل ملموس على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعتباره نسيجا قطاعيا متميزا له القدرة على التأقلم والتقليل من الإنعكاسات السلبية للمؤسسات الكبيرة، وزاد إهتمام المنظمات الدولية في مختلف بلدان العالم بنشاط وفعالية أداء هذه المؤسسات حتى باتت محور برامجها التنموية، لما تلعبه من دور في تدعيم باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى .

لذا تحاول الجزائر التركيز على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لتحضير الإقتصاد الوطني للإنضمام إلى المنظمة العالمية من خلال دورها في العديد من المؤشرات، سواء كانت في سد حاجات السوق وتلبية رغبات الزبائن، أو على مستوى التوظيف و المساهمة في حل مشكل البطالة .

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

لقد أصبحت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أداة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي و الاجتماعي للوطن، و ذلك بالنظر لمزاياها و خصائصها، كتوفير مناصب الشغل و المساهمة

الفعالة في تحسين مستوى المؤشرات الاقتصادية مثل الناتج الوطني، القيمة المضافة و مستوى الصادرات...

حيث أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يشكل إحدى الأولويات التي أعطتها الحكومة أهمية كبيرة خصوصا في ظل التغييرات التي يعرفها الاقتصاد الوطني، و قد وصلت نسبتها إلى 70 % من مجموع المؤسسات الصناعية .

المطلب الأول: المؤسسات الاقتصادية و معايير تصنيفها.

1- مفهوم المؤسسات الاقتصادية : تعرف المؤسسة الاقتصادية كمنظمة اقتصادية و اجتماعية، تؤخذ فيها القرارات حول تركيب الوسائل البشرية و المادية و الإعلامية بغية خلق قيمة مضافة حسب الأهداف في نطاق زمني، في حين عرفها " شوميتز " على أنها مركزا للإبداع و الابتكار. (1)

أما «Perroux François» فقد عرف المؤسسة على أنها المكان الذي تتم فيه عملية المزج بين عناصر الإنتاج المختلفة، بغية الحصول على منتج يصرف في السوق و هي بذلك لا تهدف إلى تلبية حاجات الأفراد مباشرة و إنما تهدف لتلبية حاجيات السوق (2).

2-معايير تصنيف المؤسسات الاقتصادية: إن المؤسسة الاقتصادية تظهر تبعا لمقاييس متنوعة فيتم تصنيفها كما يلي: (3)

2-1- تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار القانوني :

- المؤسسات الفردية: و هي تلك المؤسسات التي يملكها شخص واحد.
- الشركات : هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر، يلتزم كل منهم بتقديم حصته من المال، و اقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من ربح أو خسارة، و يمكن تقسيمها إلى شركات الأشخاص و شركات الأموال.
- شركات الأشخاص : هي شركات التضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات ذات المسؤولية المحدودة.
- شركات الأموال: و هي شركات التوصية بالأسهم و شركات المساهمة .

و هناك أيضا من يقسم المؤسسة الاقتصادية حسب هذا المعيار إلى:

(1) عبد الرزاق بن حبيب، " اقتصاد و تسيير المؤسسة "، الطبعة الثالثة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2006، ص ص : 26-27 .

(2) Dominique roux ; analyse économique et gestion de l'entreprise , Paris,1986,p :7

(3) حدوش وريدة، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إشكالية التمويل و متطلبات التنمية "، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر ، جامعة قلمة-الجزائر، 2012/2001، ص ص : 3-4.

- المؤسسات الخاصة: و تندرج ضمنها المؤسسات الفردية و الشركات.
- المؤسسات العمومية: و تندرج ضمنها المؤسسات التابعة للوزارات.
- المؤسسات نصف العمومية: و هي تلك المختلطة بين العمومي و الخاص.

2-2- تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب معيار الحجم : يعتمد هذا النوع من التصنيفات على مجموعة من المقاييس مثل حجم الأرض أو المحل المادي، حيث يرتبط القياس و المقارنة بالمساحة المستعملة أو عدد المباني المكونة للعمل، و يمكن أن يعتمد التصنيف أيضا على حجم رأس المال و عد العمال، و تصنف حسب هذا الأخير إلى :

* المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: و هي تضم أقل من 500 عامل و قد قسمت إلى:

- مؤسسات مصغرة أقل من 10 عمال؛
- مؤسسات صغيرة من 10 إلى 99 عامل؛
- مؤسسات متوسطة من 100 إلى 499 عامل.

* المؤسسات الكبيرة: و هي مؤسسات ضخمة سواء من حيث أعمالها أو من حيث عدد عمالها فهي توظف أكثر من 500 عامل .

2-3- تصنيف المؤسسة الاقتصادية حسب المعيار الاقتصادي :

* المؤسسات الصناعية: تنقسم إلى نوعين و تشترك كلها في خاصية الإنتاج و هي:

- مؤسسات الصناعة التقليدية ؛
- مؤسسات الصناعة الخفيفة .

* المؤسسات الفلاحية: و هي المؤسسات التي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض و استصلاحها و تقييم المنتجات النباتية و الحيوانية و السمكية.

* المؤسسات التجارية: هي تلك المؤسسات التي تقوم بشراء السلع و تعيد بيعها دون إجراء أي تغيير عليها.

* المؤسسات الخدمية: هي تلك المؤسسات التي تقدم خدمات معينة، كالنقل، البريد

* المؤسسات المالية: هي المؤسسات التي تقوم بالنشاطات المالية كالبنوك، وشركات التأمين.

المطلب الثاني: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و معايير تصنيفها.

1- أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم واضح و دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إذ يعد أمر في غاية الصعوبة و لا يوجد اتفاق على تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنتمي إليها مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني الإنتاجية و الخدمية، كما أن مفاهيمها تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف إمكاناتها و قدراتها و كذا ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية.

إن من أهم الأسباب التي أدت إلى اختلاف مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتمثل في :

1-1- اختلاف درجات النمو: إن التفاوت في درجة النمو يقسم العالم إلى مجموعات متباينة أهمها البلدان المتقدمة الصناعية و البلدان النامية، و ينعكس هذا التفاوت على مستوى تطور التكنولوجيا المستعملة في كل دولة، و أيضا في وزن الهياكل الاقتصادية، و يترجم ذلك في اختلاف النظرة إلى هذه المؤسسات و الهياكل من بلد لآخر، فالمؤسسة المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية يمكن اعتبارها كبيرة في الجزائر أو المغرب،

فانطلاقا من هذه النظرة نصل إلى أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من بلد لآخر، الأمر الذي يفسر غياب تعريف موحد صالح في جميع الدول. (1)

1-2- اختلاف النشاط الاقتصادي: تصنف المؤسسات حسب النشاط الذي تمارسه إلى ثلاث قطاعات، قطاع أولي و الذي يضم مجموع المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي عوامل طبيعية، كالزراعة و الصيد...، أما القطاع الثاني فيشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل و إنتاج السلع، في حين القطاع الثالث يضم قطاع الخدمات كالنقل و التوزيع، فباختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي و الهيكلة المالية للمؤسسات، فعند المقارنة بين المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الصناعي و أخرى تنتمي إلى القطاع التجاري تتضح الاختلافات، فبينما تحتاج المؤسسات الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني و هياكل و معدات...، فإن المؤسسات التجارية تحتاج عكس ذلك، فهي تحتاج إلى العناصر المتداولة من المحزونات، أما على المستوى التنظيمي الداخلي، فإن طبيعة نشاط المؤسسات الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف و مستويات اتخاذ القرارات على عكس المؤسسات التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، لهذا يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس حجم الاستثمارات و عدد العمال و طريقة تنظيمها مؤسسة كبيرة في

(1) يخلف عثمان، "واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها- دراسة حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه دولة - غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، ص: 4.

قطاع التجارة، و عليه فمن الصعب الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أمام تنوع النشاط الاقتصادي. (1)

1-3- تعدد فروع النشاط الاقتصادي: تختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، مثال ذلك ينقسم النشاط الصناعي إلى مؤسسات صناعية استخراجية و أخرى تحويلية، و هذا الأخير يضم بدوره عددا من الفروع الصناعية، لذا تختلف المؤسسات من حيث حجم استثماراتها و عدد عمالها، فالمؤسسة الصغيرة التي تنشط في الصناعة الغذائية تختلف عن التي تنشط في صناعة السيارات من حيث الحجم. (2)

2 - معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: لقد تعددت المعايير التي يتم على أساسها تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فنجد المعايير الكمية هي التي تعد الأكثر استخداما فهي تسمح بتحديد الحجم (صغر أو كبر المؤسسة)، كما نجد أيضا المعايير النوعية و التي تسمح بشرح طبيعة كل تنظيم.

2-1- المعايير الكمية: و تصنف إلى نوعان و هما: (3)

- التصنيف النقدي: و يضم مبلغ رأس المال، و قسم العمال، حجم الاستثمارات... الخ.
- التصنيف الاقتصادي أو التقني: و يضم عدد العمال، التركيب العضوي لرأس المال، حجم الإنتاج و القيمة المضافة... الخ.

2-2- المعايير النوعية : بالرغم من الاستخدام الكبير للمعايير الكمية، إلا أن هناك من الباحثين من يركز على المعايير النوعية لتصنيف هذا النوع من المؤسسات.

فأهمية هذا المعيار تعود للاستخدامات التقنية و المعرفية الممكنة، بحيث تطرح من جديد إشكاليات متعلقة بنوعية العمالة و طبيعة المهارات و الخصائص التكنولوجية للوصول إلى الإنتاجية، فقد تكون مؤسسة متوسطة تستخدم وسائل إنتاج كثيفة رأس المال، كثيفة المعرفة أهم من مؤسسة كبيرة تستخدم أكثر من 250 عامل و تعتمد على المهارات البسيطة العادية و تستخدم وسائل إنتاج كثيفة العمالة، و بنفس السياق يرى "JULIEN" أن الأعمال الصغيرة هي الأعمال التي لا تمثل نموذجا بسيطا أو مولودا لنمط معين من المؤسسات الكبرى، و إنما

(1) عبد الكريم اللطيف، "واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات-حالة الاقتصاد الجزائري"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص: 2.

(2) - حدوش وريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

(3) سعدية السعيد، "واقع المؤسسات المتوسطة في الجزائر و آفاق تنميتها"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير-غير منشورة، جامعة ورقلة- الجزائر، 2003، ص: 3.

هي كيان لها واقعها المميز و وجودها الخاص ، و هي باختصار من إبداع الإنسان للتكيف مع التعقيد. (1)

و من المعايير النوعية التي يمكن تفعيلها لتحديد تصنيف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهي: (2)

- المسؤولية : نجد في المؤسسات الصغيرة أن المدير (المالك) أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت، الإدارة الإنتاج ، و التمويل في حين المؤسسات الكبرى يتوزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص.
- الملكية: تعود ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أغلبها إلى القطاع الخاص، و تشكل النسبة الكبيرة منها مشروعات فردية و عائلية و يلعب المدير (المالك) دورا كبيرا على جميع المستويات في حين نجد عددا محدودا من هذه المؤسسات تابعة للقطاع العمومي.
- طبيعة الصناعة : يتوقف حجم المؤسسة على طبيعة القيمة للصناعة أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج، فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل، ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال، كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج في الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة .

3-التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : على الرغم من الأهمية البالغة التي تكتسبها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها الريادي في التنمية، إلا أن مفهومها مازال لحد الآن يلفه الاختلاف، بحيث لم يتفق الباحثون و المختصون على تعريف موحد لها.

و في هذا المجال ظهرت العديد من المفاهيم لجهات و هيئات على المستوى الحكومي و الخاص، تحدد ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أبرز التعاريف نذكر ما يلي :

3-1-تعريف الكنفيدرالية العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:عرفتها بأنها تلك المؤسسات التي يكون فيها رئيس أو مدير المؤسسة هو المشرف شخصيا و بطريقة مباشرة على تسيير الوظائف المالية، التقنية و الاجتماعية... مهما كان شكلها القانوني. (1)

(1) سناء عبد الكريم الخنات، "مداخلة حول متطلبات الشخصية لأصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة المنافسة"، املتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف- الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص:779.

(2) يوسف قريشي، " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، دكتوراه دولة -غير منشورة، جامعة الجزائر- الجزائر، 2005، ص:19.

3-2-تعريف منظمة العمل الدولية: تعرف منظمة العمل الدولية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تضم وحدات صغيرة الحجم تنتج سلعا و خدمات، تتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية. (2)

3-3-تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : لقد تم اعتماد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف البنك الفيدرالي سنة 1953 و الذي يعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالمؤسسة المستقلة في الملكية و الإدارة و تستحوذ على نصيب معين من السوق. (3) كما تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب عدد العمال كما يلي: (4)

- من 01 إلى 250 ← مؤسسة صغيرة
- من 251 إلى 500 ← مؤسسة متوسطة.
- أكثر من 501 ← مؤسسة كبيرة .

3-4-تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : و عرف الاتحاد الأوروبي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أبريل 1996، باتفاق معظم الدول الأعضاء على أنها : مؤسسات تنتج سلع أو خدمات مهما كان شكلها القانوني، حيث المؤسسة الصغيرة هي التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل اقل من 50 عامل، و تحقق رقم أعمال سنوي اقل من 7 مليون أورو و حصيلتها السنوية لا تتجاوز 5 مليون أورو، في حين المؤسسات المتوسطة بدورها توافق معايير الاستقلالية و تشغل اقل من 250 عامل، و تحقق رقم أعمال سنوي اقل من 40 مليون أورو و حصيلتها السنوية لا تتجاوز 27 مليون أورو، و يمكن تلخيص هذا التعريف في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) :تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب تعريف الاتحاد الأوروبي.

(عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية)

فرع	صغيرة	متوسطة
-----	-------	--------

(1) oliver torres, "Des PME", dominos flamarinos ,France ,1999,p :16.

(2) عبد الرحمن يسري أحمد، "تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها"، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الاسكندرية-مصر، 1996، ص: 17.

(3) توفيق عبد الرحيم يوسف، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002، ص: 16.

(4) نفس المرجع السابق، ص: 17

المؤسسة/المعايير		
عدد العمال	أقل من 50 عامل	<50 عامل > 250 عامل
رقم الأعمال السنوي	أقل أو يساوي 7 مليون أورو	<7 مليون أورو > 40 مليون أورو
مجموع الميزانية	أقل من أو يساوي 5 مليون أورو	<5 مليون أورو > 27 مليون أورو

Source : V.allegende: D.bacchi ;R.saidladaour, »gestion administrative « ;BTS,assistant de gestion de PME et PMI ,Edition hachette technique , France,1999,p 4.

3-4-تعريف اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تميز اليابان بين المشروعات حسب طبيعة النشاط إلى صناعية و أشغال البناء و النقل و التجارة بالجملة و التجزئة و الخدمات، و لكل نشاط حد أقصى من العمال و رأس المال المستثمر كما هو مبين في الجدول أدناه :

جدول رقم (02): التعريف المعتمد في اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

القطاع	عدد العمال	رأس المال المستثمر
الصناعة و أشغال البناء و النقل	300 عامل أو أقل	300 مليون ين أو أقل
تجارة بالجملة	100 عامل أو أقل	100 مليون ين أو أقل
تجارة التجزئة	50 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 مليون ين أو أقل

Source : lone conférence de l'OCDE (organisation de coopération et de développement économique) des ministère chargés de PME,3-4 juin 2004,p :11.

3-5-تعريف بلدان جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تعتمد بلدان جنوب شرق آسيا في تعريفها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على دراسة حديثة قام بها "بروش" و "ميمترا" بتصنيف يعتمد بصفة أساسية على معيار العمالة و أصبح هذا التصنيف معترف به بصفة عامة لدى هذه الدول، و يظهر في ذلك في الجدول التالي :

الجدول رقم (03) : تصنيف "بروش و مميتر" للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
(حسب عدد العمال)

عدد العمال	نوع المؤسسة
من 01-09 عمال	مؤسسة عائلية حرفية
من 10-49 عامل	مؤسسة صغيرة
من 50-99 عامل	مؤسسة متوسطة
من 100 فأكثر	مؤسسة كبيرة

المصدر: صفوت عبد السلام عوض الله، "اقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية"، دار النهضة العربية، مصر، 1999، ص:44.

المطلب الثالث: خصائص و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة النسبة الأكبر من حيث العدد في كافة بلدان بما فيها الصناعة فهي بمثابة الدعامة و الركيزة الأساسية للبناء الاقتصادي، و تتمتع هذه الأخيرة بمجموعة من الخصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة، مما يكسبها ذلك أهمية بالغة في الاقتصاد الوطني.

1-خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تتسم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة و تتمثل في :

1-1-الإشراف المباشر من قبل صاحب المشروع : لكون إدارتها تتم من قبل المالك شخصيا، و لذلك فان إدارة المشروع و القرارات الخاصة به تتسم بالمرونة، لضمان نجاح عمل المشروع، حيث يتوزع الاهتمام نحو اتجاهين :

● الاتجاه الأول : المعرفة التفصيلية بالعملاء و السوق : كون سوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة محدود نسبيا، فالمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على احتياجاتهم التفصيلية و تحليل هذه الاحتياجات، و دراسة اتجاهات تطورها في المستقبل و بالتالي سرعة الاستجابة لأي تغيير في الاحتياجات و الرغبات، و لهذا لا يفاجئ أصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتغيرات في الرغبات و الظروف

بصفة عامة، بينما المؤسسات الكبيرة فتقوم بما يسمى ببحوث التسويق للتعرف على احتياجات العملاء و لكون السوق في تغير مستمر فهذا يتطلب استمرار هذه البحوث، و هذا

مكلف للغاية خاصة إذا كان السوق كبير مما يجعل المؤسسات الكبيرة تقوم بهذه البحوث على فترات متباعدة نسبياً. (1)

- الاتجاه الثاني : المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين: من المزايا التي تتمتع بها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن المؤسسات الكبيرة، هي العلاقات الشخصية القوية التي تربط صاحب العمل بالعاملين، و غالباً ما تكون هذه العلاقات غير رسمية لا تقيدها قواعد الروتين و اللوائح المعروفة في المؤسسات الكبيرة، و هذا ما يجعل التصرفات سريعة و القرارات فورية تتلاءم و طبيعة المشكلة، مما ينعكس إيجاباً على الكفاءة و الفعالية. (2)

1-2- التخصيص الناجح: تعتمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على التخصيص الناجح في العمل الذي تقوم به، كما تعتمد على التخصيص في المستهلك، حيث عادة ما تبحث عن سوق مستهدف معين تستطيع أن تميز في خدمته مثل المنظمات التي تخصصت في إنتاج أدوات التجميل للسود في أمريكا كما يعطيها ميزة تنافسية(3).

1-3- انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل : أدى انخفاض نسبة رأس المال إلى العمل بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى جعلها مؤسسات كثيفة العمالة، الشيء الذي رشحها لتكون حلاً ناجحاً لمشكل البطالة في العديد من الدول كإندونيسيا و مصر، كما أدى هذا الانخفاض في النسبة إلى استعمال أقل لتكنولوجيا، مما جنب هذه المؤسسات مصاريف إضافية تتمثل في مصاريف الصيانة . (4)

1-4- قلة التكاليف اللازمة للتدريب: و ذلك لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل، فصلاً عن استخدامها في الغالب للتقنيات غير المعتمدة، و إعداد أجيال للمدربين

(1) سليمة رقيبة، "تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة و المتوسطة"، ملتقى حول متطلبات تأهيل

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17-18 أفريل 2006، ص: 32.

(2) توفيق عبد الرحيم يوسف، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر و

التوزيع، عمان، 2002، ص: 20.

(3) فايز جمعة صالح، عبد الستار محمد العلي، "الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة"، الطبعة الأولى، دار حامد، عمان،

2006، ص: 69.

(4) محفوظ جبار، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 5، جامعة

بسكرة، الجزائر، 2003،

ص: 215.

للعمل في المشروعات الكبيرة، و هي بهذا المعنى تعد قاعدة لتنمية المواهب و الإبداعات و الابتكارات و تنظيم المشاريع الصناعية و إدارتها.

1-5- سهولة التأسيس: تستمد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من احتياجاتها إلى رؤوس أموال صغيرة نسبياً، تستند بالأساس على جذب مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي .

1-6- بساطة الهيكل التنظيمي: تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ببساطة الهيكل التنظيمي، و عدم تعقده مما يسمح بسرعة الاتصال بين العمال و المسيرين لطرح مشاكلهم، و بالتالي القدرة على حلها و معالجتها في أسرع وقت ممكن، كما أن قلة التدرج الوظيفي في هذه المؤسسات يسمح بسرعة وصول المعلومة الاقتصادية في أسرع وقت، و بالتالي اتخاذ القرارات الملائمة الخاصة بالإنتاج و الأسعار و الوظائف المختلفة في وقت أقل، و بهذا تكون المؤسسة أكثر قدرة على التكيف مع متغيرات المحيط الخارجي التي تؤثر على حركتها و ديناميكيته. (1)

1-7- الكفاءة و الفعالية: تتعلق كفاءة و فعالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في قدرتها على تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية لمالكها، و إشباع رغبات العملاء بشكل كبير، و تتحقق هذه الكفاءة و الفعالية لأسباب عديدة منها: (2)

- القدرة على الأداء و الانجاز في وقت قصير نسبياً؛
- التعاون المباشر بين صاحب العمل (المدير) و العاملين و العملاء و الموردين و غيرهم، مما يخص مزايا الاتصال و القدرة على التأثير السريع؛
- الإحساس السريع بحركة السوق و الإلمام المباشر من جانب إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالمتغيرات و توجهات المنافسين و أنشطتهم بما يسمح بسرعة التكيف و تفعيل أوضاع المؤسسة.

1-8- القابلية للتجديد و الابتكار: تتوافر لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة القدرة العالية على تجديد و الابتكار بما يحقق رضا العملاء، و من ثم فهي تهتم بما يلي: (3)

- التركيز على الجودة و التفوق في كل مجالات العمل بالمؤسسة؛

(1) محمد الهادي مباركي، "المؤسسات المصغرة و الدور المرتقب"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة قسنطينة - الجزائر، 1999، ص: 134.

(2) علي السلمي، "المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة"، دار الغريب للنشر و التوزيع، القاهرة - مصر، 1999، ص: 15.

(3) علي السلمي، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

- الرغبة في التفوق و التي تعتمد على البحث فيما هو جديد و مبتكر؛
- تشجيع العمال على الاقتراح و إبداء الرأي في مشاكل العمل ووسائل علاجها، مما يخلق مناخا مساعدا على التجديد.

2- أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : بقيت القناعة بأهمية المؤسسات الكبيرة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي مهيمنة على الفكر الاقتصادي حتى منتصف السبعينات من القرن العشرين، لكن سرعان ما تغيرت هذه القناعة في منتصف التسعينات، مع ظهور كتاب البروفيسور "شموكلور" "Small Is beautiful" فلم تعد هذه الصناعات الكبيرة رمزا للتصنيع و التطور التكنولوجي و النمو الاقتصادي، و اعتبرت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عنصرا أساسيا في الحياة الاقتصادية، و ذلك لمدى مساهمتها في التنمية الجهوية في كل المجالات الاقتصادية، إضافة إلى كونها مجالا رحبا للتجارب الصناعية، و مصدرا للتجديد الدائم للصناعة و التجارة، و مثالا للتنافسية و الديناميكية، فقد باتت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل أكثر من 70% من مجموع المشاريع الاقتصادية في العالم، و لقد أشارت الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع إلى العديد من النقاط التي تبرز أهمية هذه المؤسسات منها :

2-1- استيعابها لكثير من اليد العاملة : لقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يلعب دورا هاما في استيعاب اليد العاملة و لمخرجات أنظمة التعليم بشكل خاص، و يعتقد الكثير من الباحثين و المتخصصين أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي إحدى أهم الآليات التي يمكن الاعتماد عليها لاستيعاب أكبر عدد ممكن من العمالة الوطنية في سوق العمل، و هذا الاعتقاد أصبح واقعا ملموسا في السنوات الأخيرة في العديد من الدول المتقدمة منها و النامية، و تشير إحصائيات منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية إلى أن أغلبية الوظائف الجديدة في العالم هي في المشروعات الصغيرة و المتوسطة، و يتضح ذلك بصورة أكبر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية و إعادة هيكلة اقتصادياته، ففي الهند مثلا تستوعب الصناعات الصغيرة و المتوسطة 50% من إجمالي العمالة، و في إيطاليا تستوعب 81% من إجمالي اليد العاملة .

و بالتالي يمكن القول بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي الآلية الأكثر ملاءمة للتخفيف من حدة البطالة السائدة خاصة في أوساط خريجي التعليم السائد في سوق العمل.

و يمكن توضيح الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاديات بعض الدول المتقدمة من خلال الجدول أدناه:

الجدول رقم (04): دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات المتقدمة في أواخر التسعينات:

الدولة	نسبة العمالة الموظفة %	مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي %
الولايات الأمريكية	53.7	48
ألمانيا	65.7	34.9
بريطانيا	67.2	30
فرنسا	69	61.8
إيطاليا	49	40.5
اليابان	73.8	27.1

المصدر: صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، العدد 3، جامعة سطيف-الجزائر، 2004، ص: 25.

2-2- دعم المؤسسات الكبيرة: إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستفيد منها المؤسسات الكبيرة في توفير مستلزمات الإنتاج و قطاع الغيار و التجهيز بما تحتاج إليه من المواد، ففي الاقتصاد الأمريكي مثلا يمكن ملاحظة اعتماد شركة "جنرال موتورز" لصناعة السيارات في تجهيزها بمستلزمات الإنتاج على ما يزيد عن 32000 مؤسسة صغيرة، و تعتمد في مبيعاتها على أكثر من 12000 وكيل لإيصال المنتج إلى المستهلك، و على هذا الأساس أصبحت العلاقة بين المؤسسات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تقتصر على ما ذكر سابقا بل تمتد هذه العلاقة لتشكيل منظور تكاملي يساهم في التطوير و التحديث .

2-3- تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا بين مختلف المناطق : تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحقيق التوازن الجغرافي و التنمية الإقليمية المتوازنة، و ضمان العدالة في توزيع الدخل و القوة الشرائية و فرص العمل على مختلف مناطق البلد، و ذلك نظرا لقدرتها على الانتشار في العديد من الأقاليم مما يساعد على تنمية هذه الأخيرة واستقرار السكان.(1)

2-4- المساهمة في تنشيط و تطوير حالة المنافسة: حيث يلاحظ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أصبح تمثل منافس قوي حتى للمؤسسات الكبيرة و المعروفة على الصعيد العالمي، كما تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا هاما في تحقيق ميزان مدفوعات

(1) عبد الله بلوناس، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالإسقاط على الحالة الجزائرية"، ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف -الجزائر، 17-18 أبريل 2006، ص: 126.

الدولة من حيث التصدير للخارج، ففي الولايات المتحدة الأمريكية ساهمت الصناعات الصغيرة في عام 2000 بما نسبته 33% من إجمالي الصادرات، و قدرة هذا النوع من المؤسسات على التنافس ترتبط بقدرتها على الإبداع التي تفوق قدرة المؤسسات الكبيرة، و قدرة انتشارها في كافة القطاعات الاقتصادية.⁽¹⁾

المبحث الثاني : واقع و مكانة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري :

إن الجزائر و كغيرها من الدول النامية التي عاشت تحت وطأة الاستعمار وجدت نفسها تعاني من تخلف اقتصادي و اجتماعي و حتى ثقافي، و هذا ما فرض عليها إعادة بناء اقتصادها على معالم و أسس جديدة تقوم على بناء قاعدة صناعية قوية تركز على إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و كذلك الصناعات التقليدية لما لها من دور في تشجيع التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

1- التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة: لم تتبن الجزائر تعريفا رسميا للمؤسسات الصغيرة منذ الاستقلال سوى بعض المحاولات أبرزها:

1-1- التعريف الذي تقدمت به وزارة الصناعة في التقرير الخاص ببرنامج تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة في بداية السبعينات (1972)، و الذي يرى بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي كل وحدة إنتاج مستقلة قانونا، و تشغل أقل من 500 عامل، و تحقق رقم أعمال سنوي اقل من 15 مليون دج و يتطلب إنشاؤها استثمارات أقل من 10 مليون دج.⁽²⁾

1-2- التعريف الذي تبنته المؤسسة الوطنية لتنمية الصناعات الخفيفة سنة 1983 و الذي قام على أساس أن المؤسسة الصغيرة و المتوسطة هي المنشأة التي تشغل اقل من 200 عامل و تحقق رقم أعمال أقل من 10 مليون دج.⁽³⁾

(1) ظاهر محسن منصور الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

(2) يخلف عثمان، " دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية في الجزائر "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير - غير منشورة، جامعة الجزائر-الجزائر، 1995، ص: 15.

(3) قويق نادية، " إنشاء و تطوير المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بين الدول النامية "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير - غير منشورة، جامعة الجزائر-الجزائر، 2001، ص: 10.

إلا أن هذه المحاولات كانت غير قادرة على تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إذ ظلت صيغة التعريف ناقصة و لم تضع الحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا بداية الألفية الثالثة حيث أصدرت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001 القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 و الذي أبدت من خلاله الجزائر نيتها الجدية في الاهتمام بهذا القطاع و هذا بعدما صادقت الجزائر على ميثاق بولونيا حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2000 و هو ميثاق يكرس التعريف الذي حدده الاتحاد الأوروبي، و يرتكز هذا التعريف على ثلاثة معايير وهي:

- عدد العمال في المؤسسة؛
- رقم الأعمال السنوي الذي تحققه المؤسسة؛
- الحصيلة السنوية و استقلالية المؤسسة.

فتعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة مهما كان وضعها القانوني، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و الخدمات و تشغل من 01 إلى 250 شخص، و لا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى إجمالي حصيلتها السنوية 500 مليون دج، و هي تحترم معايير الاستقلالية .

*المؤسسة المتوسطة: و هي المؤسسة التي تشغل من 50 إلى 250 شخص و يتراوح رقم أعمالها بين 200 مليون و ملياري دينار جزائري أو التي تتراوح حصيلتها الإجمالية بين 100 و 500 مليون دينار جزائري .

*المؤسسة الصغيرة: هي المؤسسة التي تشغل من 10 إلى 49 شخص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية 100 مليون دينار جزائري.

*المؤسسة المصغرة: هي المؤسسة التي تشغل من 01 إلى 09 أشخاص و لا يتعدى رقم أعمالها السنوي مليون دينار جزائري أو لا تتجاوز حصيلتها الإجمالية عشرة ملايين دينار جزائري. ويوضح الجدول التالي التعريف المعتمد في الجزائر للمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة حسب عدد العمال ورقم الأعمال السنوي و الحصيلة الإجمالية السنوية.

الجدول رقم(05) : تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

المعايير/الحجم	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي	الحصيلة الإجمالية السنوية
----------------	------------	--------------------	---------------------------

المؤسسة الصغيرة	01 إلى 09	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 ملايين دج
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	من 200 مليون إلى ملياري دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 01-18 الصادر سنة 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77.

2- مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر:

2-1- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة الممتدة من 1962-1979: قبل الاستقلال كانت حوالي 98% من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مملوكة من طرف المعمرين الفرنسيين، أما النسبة المتبقية و المملوكة من طرف الجزائريين فكانت محدودة سواء من حيث العدد أو من حيث مساهمتها في العمالة و القيمة المضافة،... و بعد الاستقلال مباشرة أصبحت معظم المؤسسات متوقفة بسبب الهجرة الجماعية للمعمرين، الأمر الذي جعل الدولة الجزائرية تصدر قانون التسيير الذاتي، تم تطبيق هذا القانون على المؤسسات منذ 1971، كشكل من أشكال إعادة تشغيلها، و أصبحت تابعة للدولة و في ظل تبني الخيار الاشتراكي و إعطاء القطاع العام الدور الأساسي و اعتماد سياسة الصناعات المصنعة، فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام و محدودية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المملوكة من طرف الخواص.⁽¹⁾

2-2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال المرحلة 1980-1993: شهدت هذه المرحلة العديد من الإصلاحات للتخفيف من حدة الأزمات، و قد كان المخططان الخماسيان الأول (1980-1984) والثاني (1985-1989) يجسدان مرحلة الإصلاحات في ظل الاختيار الاشتراكي، و إعادة الاعتبار نسبيا للقطاع الخاص و التراجع عن سياسة الصناعات المصنعة، فصدرت بذلك العديد من القوانين التي أثرت على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة و الخاصة (القوانين المتعلقة بالاستثمار، والقوانين المتعلقة بإعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات الاقتصادية المتعلقة باستقلالية المؤسسات)، كما قامت الجزائر بتطبيق العديد من التعديلات التي تعد بداية التوجه نحو اقتصاد السوق اعتبارا من سنة 1986، بسبب زيادة حاجتها للمساعدات الائتمانية من المؤسسات النقدية و المالية الدولية.

(1) صالح صالح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 26-28.

و قد شهدت هذه الفترة تطور منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في العديد من الأنشطة المرتبطة باقتصاديات الانفتاح و تأثرت نسبة هامة منها سلبا، و خاصة تلك التي تمارس أنشطة إنتاجية بعد صدور قانون النقد و القرض في سنة 1990، و تحرير التجارة الخارجية و استقلالية المصارف التجارية و تحرير أسعار الصرف و ما رافقها من انخفاض قيمة العملة الوطنية، و تزايد خسائر المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية الصغيرة و المتوسطة و الكبيرة، و صدور قانون الاستثمار في سنة 1993، والذي يهدف إلى ترقية الاستثمار و إتاحة المزيد من الحرية و المساواة بين المتعاملين الوطنيين الخواص و الأجانب و التقليل من آجال دراسة الملفات و إجراءات انجاز العقود و تسريع التحويلات...، كل هذه التحولات أثرت تأثيرا هاما على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.⁽¹⁾

2-3- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من 1994-2009: شهدت هذه المرحلة عدة تحولات للانتقال إلى اقتصاد مفتوح، يلعب فيه القطاع الخاص دورا محوريا، و قد تم ذلك تحت إشراف صندوق النقد الدولي من خلال التزام الجزائر بتنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى، و تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي متوسط المدى (من 31-03-1995 إلى 01-04-1998) و عقد اتفاقيات مع البنك الدولي من أهمها برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998، كل هذه العلاقات ساهمت في تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض المجالات و تخفيض أزمة المديونية الخارجية .

نلاحظ مما سبق أن الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأ يتجسد ميدانيا منذ سنة 1982، و يتجلى ذلك من خلال الخطوات العملية التي اعتمدها السلطات العمومية في الجزائر و التي نجعلها في الجدول التالي :

الجدول رقم (06) : الخطوات العملية التي اعتمدها السلطات العمومية لترقية المؤسسات في الجزائر:

السنة	الموضوع
1982	بعث تنظيم جديد للاستثمار الاقتصادي من خلال القانون 11/82 الصادر في 82/02/21.
1983	إنشاء ديون للتوجيه و المتابعة و التنسيق للاستثمارات الخاصة (OSIP).
1987	فتح الغرفة الوطنية للتجارة للمستثمرين الخواص.
1988	بداية الإصلاحات الاقتصادية و اعتماد اقتصاد سوق ،و إصدار قانون النقد و القرض 04/90.
1991	تحرير التجارة الخارجية، المرسوم 12/39 الصادر في 91/02/19.

(1) صالح الصالحي، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

1993	تطوير الاستثمارات المرسوم 12/93 الصادر في 05-10-93.
1994	إنشاء وزارة مكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
1995	بداية تحرير التجارة الخارجية ، و اعتماد قانون الخوصصة.
2001	إصدار القانون التوجيهي رقم 18/2001 المتضمن القانون لترقية PME.
2002	سند إلحاق الصناعات التقليدية بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مرسوم تنفيذي رقم 373/2002 المؤرخ في 11-11-2002 المتعلق بإنشاء صندوق لضمان القروض البنكية الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
2003	إنشاء نظام الإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و فتح مكاتب جهوية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
2005	إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
2005	تخصيص 4 مليار دج لهذه الفترة تتكفل لـ:
2009	انجاز و تجهيز الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،انجاز مشاتل و تطوير و دعم الصناعة التقليدية خاصة في الوسط الريفي.

المصدر: جمعت من قبل الطلبة بالاعتماد على وثائق الجلسات الوطنية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني: دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري.

1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: إن التطور الاقتصادي الذي تشهده البلاد، والانفتاح التدريجي أدى إلى زيادة معتبرة في ديمغرافية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تيسير ذلك من خلال الإحصاءات الرسمية و الدقيقة المقترحة من قبل الوزارة الخاص بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتعلقة بالسنوات الثلاثة الأخيرة (2009،2010،2011).

الجدول رقم (07): التطور السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2009-2010)

التطور السنوي		السنوات		طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
النسبة المئوية	العدد	2010	2009	

I. المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة:

أشخاص معنوية	349902	369319	23117	6.77%
أشخاص طبيعية	241001	219196	8195	3.4%
المجموع الجزئي I	586903	618515	31612	5.39%
II-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية				
أشخاص معنوية	591	557	34-	5.75%-
المجموع الجزئي II	591	557	34-	5.75%-
المجموع	587494	619072	31578	6.75%

المصدر: وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 18، 2010، ص: 09.

نلاحظ من خلال الجدول الآتي:

*المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة: عند نهاية 2010 تم تسجيل 618515 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة تتوزع على:

- أشخاص معنوية 369319 مؤسسة صغيرة و متوسطة تمثل 59.66% من المجموع؛
- أشخاص طبيعية 249196 مؤسسة صغيرة و متوسطة تمثل 40.25% من المجموع.

عند المقارنة مع سنة 2009، يعرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تزايد يقدر بـ 5.39% و يتمثل هذا التزايد في خلق 91612 مؤسسة متوزعة على 23417 مؤسسة ذو طبيعة معنوية (74.08% من مجموع المنشأة) و 8195 مؤسسة ذو طبيعة شخصية (25.92% من مجموع المؤسسات المنشأة).

* المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية: تمثل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية جزء ضئيل لمحيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مع الملاحظة أنه خلال سنة 2009 كان عددها 591، وأصبح 557 مؤسسة سنة 2010 و يمكن شرح هذا التراجع بالعمل الاقتصادي المتمثل في تغيير البنية الهيكلية للقطاع العمومي.

و تمارس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي إلا انه يغلب عليها قطاع الخدمات بـ 37.52 % و الصناعة 32.14 % أما الزراعة فتمثل 20.47 % و الجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (08): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية لسنة 2010.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة المئوية%	مناصب الشغل	النسبة المئوية%
الصناعة	179	32.14	21708	44.62
الخدمات	209	37.52	14454	29.71
الزراعة	114	20.47	5794	11.91
البناء و الأشغال العمومية	43	7.72	5051	10.38
المناجم و المحاجر	12	2.15	1649	3.39
المجموع	557	100	84656	100

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 18، 2010، ص: 12.

الجدول رقم (09): التطور السنوي لتعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2011)

التطور السنوي		السنوات		طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
النسبة المئوية%	العدد	2011	2010	
				- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة
6.15	22226	383594	361368	أشخاص معنوية
4.59	5146	117260	112114	أشخاص طبيعية
6.16	8205	141460	133255	النشاطات الحرفية
5.86	35577	642314	606737	المجموع الجزئي I

				II- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية
6.96	42	599	557	أشخاص معنوية
6.96	42	599	557	المجموع الجزئي II
5.86	35616	642913	607297	المجموع

المصدر : وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 2011، 19، ص: 09.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي :

*المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة: عند نهاية سنة 2011، تم تسجيل 642314 مؤسسة صغيرة و متوسطة تتوزع على:

- أشخاص معنوية 383594 مؤسسة صغيرة و متوسطة (تمثل 59.66 % من المجموع).
- أشخاص طبيعية 117260 مؤسسة صغيرة و متوسطة (تمثل 18.24 % من المجموع).

و عند المقارنة مع سنة 2010، يعرف عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تزايدا يقدر بـ 5.81 % و يتمثل هذا التزايد في خلق 35577 مؤسسة موزعة على 22226 مؤسسة ذو طبيعة معنوية و 5146 مؤسسة ذو طبيعة شخصية.

* المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية: نلاحظ تزايد عددها خلال سنة 2011 بنسبة 6.69 % مقارنة مع السنة الماضية، حيث انتقل عددها من 557 إلى 599 مؤسسة، و تمارس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية نشاطاتها في جميع قطاعات النشاط الاقتصادي و مازال قطاع الخدمات في زيادة نشاط هذه المؤسسات بحيث بلغ 31.22 % و الزراعة بـ 30.72 %.

الجدول رقم (10): توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية سنة 2011.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	النسبة المئوية %	مناصب الشغل	النسبة المئوية %
الصناعة	177	29.55	21716	34.03

الخدمات	187	32.22	13496	26.74
الزراعة	184	30.72	9061	17.95
البناء و الأشغال العمومية	39	6.51	4492	08.90
المناجم و المحاجر	12	2.00	1702	03.37
المجموع	599	100	50467	100

2- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري : تعتبر المؤسسات المتوسطة و الصغيرة اروة المتوسطات فليصا لجزيرة أو المتوسطات مؤتمتر قبة الاستيجار الاقشراية في المظالم ما يتسبب الإلخضية صل عود الإمكانات التي تتمتع بها، و يمكن إبراز دورها فيما يلي :

2-1- الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل: إن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من اكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة و خلق فرص للعمل و بالتالي الحد من مشكلة و التقليل منها، و هذا ما يبرزه الجدول الآتي من خلال تطور العمالة في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من سنة 2003 الى 2009 :

الجدول رقم (11): تطور العمالة في المؤسسة الصغيرة و المتوسطة خلال 2009-2003.

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
العمالة في العدد	550386	592758	642987	708136	771037	841060	866310
القطاع الخاص	-	7.96	8.47	10.13	8.88	9.8	3.00
العمالة في العدد	74763	71826	76283	61661	57146	52786	51149
القطاع العام	-	3.92-	6.20	19.6-	7.32-	7.62-	3.10-
نسبة البطالة %	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	11.00

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، معطيات السنوات من 2006 إلى 2010 محملة من الموقع www.pmeart-dz.org

تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القطاع العام والخاص، فمن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه المؤسسات تساهم في الحد من البطالة و توفير مناصب شغل، و الشيء الملاحظ في هذا الجدول هو التطور الملحوظ خلال السنوات السبع المتتالية، حيث كان هناك تطور في القطاع الخاص منذ 2003، فبلغ عدد العمال في هذا الأخير سنة 2009 حوالي 866310 عامل مقارنة بسنة 2003 أين بلغ عدد العمال 550386 عامل و بلغ اكبر معدل خلال هذه المدة سنة 2006 بـ 10.13 % و بلغت اقل نسبة تطور في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 أين بلغت 3 %، أما في القطاع العام فنلاحظ انخفاض مستمر في معدلات

التشغيل خلال المدة 2003-2009 حيث بلغت في 2009 حوالي 5149 عامل مقارنة بـ2003 التي سجل فيها 74763 عامل، إلا في سنة 2005 أين لوحظ ارتفاع اليد العاملة في القطاع العام حيث بلغ 76283 عامل و في السنة الموالية 2006 انخفض إلى 61661 و هنا سجل أكبر معدل انخفاض و قدر بـ 19.16 ٪، إلا أنه يمكن القول أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة منها و العامة تساهم من الحد من البطالة بـ 23.7 ٪ إلى 11 ٪ في سنة 2009 .

2-2- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة القيمة المضافة: يبين الجدول التالي مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في زيادة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات و تطور هذه المساهمة خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007.

الجدول رقم (12): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007.

الوحدة : مليون دولار

البيان	2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
القطاع الخاص	1784.49	85.1	2038.34	85.86	2239.53	85.9	2605.81	86.64	2932.07	87.36
القطاع العام	312.47	14.9	335.89	14.14	367.54	14.1	401.681	13.36	423.86	12.64
المجموع	2096.96	100	2374.73	100	2607.1	100	3007.542	100	3355.93	100

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،نشرية المعلومات الاقتصادية، معطيات السنوات 2005 إلى 2008، محملة من الموقع :-www.pmeart-dz.org

من خلال الجدول نلاحظ زيادة القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات سنة بعد أخرى، حيث كانت في سنة 2003 تقدر بـ 2096.96 مليون دولار و أصبحت في 2009 تقدر بـ 3.355.93 مليون دولار، كما نلاحظ أن النسبة الكبيرة من مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعود إلى القطاع الخاص و هي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت سنة 2007 إلى 87.36 ٪ بينما تعود المساهمة الباقية إلى القطاع العام و بمقارنتها مع مساهمة القطاع الخاص نجدها في تناقض مستمر من سنة إلى أخرى .

2-3- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام: باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات المهنية على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر فإنه بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات في الجزائر لكونه يعتبر القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس ، و يوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات و تطور هذه المساهمة خلال المدة الممتدة من 2003 إلى 2007.

الجدول رقم (13): مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في الفترة الممتدة 2003-2007. الوحدة: مليون دولار

البيان	2003		2004		2005		2006		2007	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	1884.2	77.4	2146.75	78.2	2364.5	87.41	2740.06	79.55	3153.77	80
القطاع العام	550.6	22.6	598.65	21.8	651	21.59	704.05	20.45	749.86	.20
المجموع	2432.8	100	2745.31	100	3015.5	100	3444.11	100	3839.63	100

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، نشرية المعلومات الاقتصادية، معطيات السنوات 2004 إلى 2008، محملة من الموقع www.pmeart-dz.org.

من خلال الجدول السابق الذي يبين تطور مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات نلاحظ تزايد مستمر في معدلات مساهمة هذا القطاع في الناتج الداخلي الخام حيث وصلت سنة 2007 إلى 3893.63 مليون دولار، و هذا مقارنة بالسنوات 2003-2004-2005-2006 أين سجلت مساهمة مقدرة بـ 2745.31، 3015.5، 3444.11 مليون دولار على التوالي، كما نلاحظ تفوق مساهمة القطاع الخاص على مساهمة القطاع العام حيث سجلت مساهمة القطاع العام انخفاض مستمر سنة بعد أخرى إلى أن وصلت إلى 20 % سنة 2007 بينما كانت في 2003 تقدر بـ 22.6 % بينما سجل القطاع الخاص زيادة مستمرة أيضا وصلت إلى 80 % سنة 2007 مقارنة 2003 أين كانت 77.4 %.

2-4- دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبادلات الخارجية : توضح المبادلات الخارجية حركة التطور في كل من الصادرات و الواردات، بالإضافة إلى مدى استقلالية الاقتصاد الوطني عن الخارج، من خلال تغذيته بالطاقة الإنتاجية و التصنيعية الداخلية لمؤسساتنا الوطنية و المحلية.

و من خلال هذا الجدول سوف نوضح إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبادلات الخارجية و تطور هذه المساهمة خلال 2004 و 2008.

الجدول رقم (14): مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبادلات الخارجية خارج قطاع المحروقات 2004-2008.

البيان	2008	2007	2006	2005	2004
صادرات	76340	58320	51765	45094	30925
قطاع المحروقات	97.58	98.01	97.99	98.03	97.52
الصادرات خارج	1893	1190	1066	907	788
المحروقات	2.41	1.99	2.01	1.97	2.48
إجمالي الصادرات	78233	59510	52822	46001	31713
إجمالي الواردات	39156	27430	21005	20357	18199
الميزان التجاري	39077	32080	31817	25644	13514
معدل التطور في الميزان التجاري %	21.81	0.82	0.24	89.75	-

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،نشرية المعلومات الاقتصادية، معطيات السنوات 2006-2007-2008، محملة من الموقع: www.pmeart-dz.org.

تبين لنا إحصائيات الجدول أن مساهمة المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في المبادلات الخارجية تعتبر ضئيلة مقارنة بمساهمة قطاع المحروقات حيث سجلت سنة 2004 مساهمة تقدر بـ 2.48 % و تناقصت إلى غاية سنة 2005 أين وصلت إلى 1.97% ثم ارتفعت إلى 2.01 % سنة 2006 ثم تزايدت سنة 2008 لتصل إلى 2.4 % ثم سنة 2009 وصلت إلى 2.82% و هي أكبر نسبة شهدتها مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منذ 2004.

أما مساهمة قطاع المحروقات التي تفوق نسبته 97. % و هي شهدت حالة من التذبذب من سنة إلى أخرى حيث وصلت أقصى نسبة لمساهمة قطاع المحروقات 98.03% سنة 2000 لتشهد انخفاض سنة 2006 إلى 97.99 % ثم ترتفع من جديد إلى أن تصل إلى 98.01 % سنة 2007 ثم تنخفض سنة 2008 إلى أن تصل إلى 97.58 .

كما يتضح لنا من الجدول بأن هناك زيادة مستمرة في الميزان التجاري، و هذا ما يدل على غياب العجز حيث نجد أن اكبر فائض حققه الميزان التجاري كان في سنة 2008 و قدر بـ 39077 مليون دولار مقارنة بالسنوات السابقة و قد حقق الميزان التجاري أكبر نسبة تطور سنة 2005 أين انتقلت قيمته من 13514 مليون دولار إلى 25644 مليون دولار ووصلت نسبة التطور إلى 89.75 % .

المطلب الثالث: سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

1- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية : لقد أنشأت الجزائر اعتبارا من سنة 1991 وزارة منتدبة مكلفة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم تحولت إلى وزارة المؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و كان هذا في سنة 1993 و ذلك من أجل ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هي مكلفة بما يلي:(1)

- تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترفيقها؛
- تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- المساهمة في إيجاد الحلول لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع؛
- تبني سياسة ترقية للقطاع و تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

و في سنة 2002 تم ضم قطاع الصناعات التقليدية لوزارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا لتطوير الصناعات التقليدية كجزء من المؤسسات المصغرة، و هي بهذه المهام تساهم بفعالية في توجيه و تأطير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و أنشئت تحت إدارتها العديد من المؤسسات المتخصصة في ترقية القطاع و منها المشاتل و حاضنات الأعمال... الخ .

(1) سيد علي بلحمدي، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية في ظل العولمة"، مذكرة

مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير - غير منشورة، جامعة البليدة - الجزائر، 2005، ص: 07.

2- الهيئات الحكومية و المؤسسات المتخصصة في دعم و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: بالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المتخصصة و المؤسسات التابعة لها، هناك هيئات حكومية و مؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منها:

2-1- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: (1) هو جهاز وضعته الدولة لشريحة الشباب حاملي الشهادات أو المؤهلات المهنية، من أجل خلق مؤسساتهم المصغرة، وهي هيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل، و أنشئت سنة 1997.

* مهامها: تلعب الوكالة دورا توجيهيا و إعلاميا كبيران بفضل شبكتها المتكونة من 53 فرع عبر كامل التراب الوطني و ذلك من خلال:

- حملات إعلامية و تحسينية متواصلة؛
- أسلوب المرافقة الفردية الذي تنتهجه مع كل الشباب المباد؛
- المجهودات المبذولة من طرف الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر و الفرص التي توفرها في مجال الاستثمار؛

* أهدافها: تهدف الوكالة من وراء عملها إلى:

- تشجيع خلق النشاطات من طرف أصحاب المبادرات؛
- تشجيع و ترقية كل الأشكال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب؛
- تقديم الدعم و الاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع؛
- إعلام المستثمر بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه؛

2-2- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): منذ صدور قانون تطوير الاستثمار في أوت 2001، عوضت وكالة ترقية و متابعة الاستثمار (APSI)، بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) حيث وردت هذه الوكالة في المادة 07 من قانون الاستثمار حيث تنص على: " تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة لترقية الاستثمارات و دعمها و متابعتها، و تضم هذه الوكالة ممثلين عن الهيئات و المؤسسات المعنية مباشرة بالاستثمار منها: الوزارات، البنك المركزي، مديرية الجمارك، إدارة الضرائب، الأملاك العمومية، البلدية، و كذا البيئة و الشغل. "

*مهامها: تتمثل في: (1)

(1) المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996.

- استقبال المستثمرين و غير المقيمين و إعلامهم و مساعدتهم؛
- تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات؛
- تسيير صندوق دعم الاستثمار؛
- التأكد من احترام الالتزام التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء.

و الجدول التالي يبين مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار موزعة حسب قطاعات النشاط:
الجدول رقم (15): توزيع المشاريع المصرح بها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2011.

الوحدة : مليون

دينار

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون (دج)	%	عدد الأجزاء	%
النقل	2190	55.19	42545	4.42	9499	16.32
البناء و الأشغال العمومية	751	18.93	48993	5.09	11714	20.13
الخدمات	456	11.49	109875	11.42	5357	9.21
الصناعة	500	12.6	33807	35.13	19701	33.86
الصحة	37	0.93	2813	0.29	600	1.05
الزراعة	05	0.13	620	0.06	169	0.29
السياحة	29	0.73	419522	43.59	11151	19.16
المجموع	3968	100	962438	100	58191	100

المصدر : وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 19، 2011، ص: 27.

2-3- الوكالة الوطنية لترقية العقار الصناعي (ANFI): بعد أن حلت لجنة الدعم لترقية الاستثمار (CALPI) التي تم إنشاؤها سنة 1994، و التي لم تؤدي الدور المنوط إليها و المتعلق أساسا بتوفير قطع الأراضي الخاصة بالمشاريع الاستثمارية حيث أن هذه الأخيرة

(1) الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الصادرة في 22-12-

2001، العدد 47، ص: 07.

أصبحت تلعب دور المضارب، و لهذا تم تعويضها بالوكالة الوطنية للعقار الصناعي في سنة 2001، و لها فروع على مستوى تقريبا كل الولايات .

و تقوم هذه الوكالة بجميع الإجراءات الضرورية لدى المصالح العمومية أو الخاصة من أجل إتمام انجاز الأعمال و تطهير الأراضي لإنشاء مناطق صناعية لائقة لهذا الغرض، و تمثل هذه الوكالة بنك للمعلومات العقارية على المستوى المحلي حيث تقدم لكل الأشخاص الراغبين في الاستثمار بالحصول على المعلومات العقارية التي تفيدهم في استثمارهم.(1)

4-2- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة : أنشئ الصندوق الوطني بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002 بهدف ضمان القروض الضرورية لاستثمارات التي يجب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أن تنجزها كما هو محدد في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12-12-2001، و المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

* و يتولى الصندوق ما يلي : (1)

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات في إنشاء المؤسسات أو تجديد التجهيزات أو توسيع المؤسسات؛
- تسيير الموارد الموضوعية تحت تصرفه وفقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما؛
- إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها.

2-5- شركات رأس المال المخاطر في الجزائر : لم ترق شركات رأس المال المخاطر في الجزائر إلى مستوى تطلعات كل من القائمين على البلاد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و شركات رأس المال المخاطر في حد ذاتها و يرجع ذلك إلى قلة رؤوس الأموال المستثمرة في هذه الشركات فظهرت أول شركة سنة 1991، بعد صدور قانون النقد و القرض الذي يسمح بإنشاء مؤسسات مالية خاصة، و هي :

(1) حدوش وريدة، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

(1) - مرسوم تنفيذي رقم 02-973 المؤرخ في 11-11-2002 المتضمن إنشاء الصندوق ضمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 74، ص: 13.

* شركة "FINALEP" : و هي شركة متخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، ساهم في تأسيسها كل من القرض الشعبي و بنك التنمية المحلية و الوكالة الفرنسية للتنمية برأسمال قدره 732 مليون دينار جزائري. (1)

لكن دورها لم يتعد تمويل نسبة 35 ٪ من احتياجات المشروع .

* شركة "SOFINANCE" : أنشأت في 04 افريل 2000 برأسمال 5 مليار دينار جزائري، و هي شركة رأسمال مخاطر متخصصة في تمويل، إنشاء و تأهيل المؤسسات و دعمها و البحث لها عن شركاء. (2)

2-6-شركات القرض الايجاري في الجزائر : بعد ظهور الأمر 09/96 المؤرخ في 10-01-1996 ينظم تطبيق الاعتماد الايجاري في السوق الجزائرية باعتباره عملية تجارية و مالية، إلى جانب النظام الصادر عن بنك الجزائر الذي يحدد كفاءات تأسيس الاعتماد الايجاري، ثم اعتماد مجموعة من شركات التابعة لهذا الأخير التي ساهمت بشكل كبير في إيجاد مصادر جديدة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر منها :

*الشركة الجزائرية لإيجار المنقولات؛

*الشركة العربية للإيجار المالي (ALC)؛

*شركة قرض الإيجار الجزائرية السعودية .

3- أهداف تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر: تهدف سياسة تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر إلى ما يلي: (1)

- إدراج تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن حركية التطور و التكيف التكنولوجي؛
- تشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسيع ميدان نشاطها؛
- ترقية توزيع المعلومات ذات الطابع الصناعي و التجاري و المهني، و التكنولوجي المتعلقة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

(1) بريش السعيد، بلغرة عبد اللطيف، " إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة معوقات المعمول و متطلبات المأمول و "، مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة عنابة - الجزائر، يومي 17-18 افريل 2006، ص: 329.

(2) - نفس المرجع، ص: 331.

(1)وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية ، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع

الصناعة التقليدية و الحرف، 2005، ص ص:20-21.

- تشجيع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- تبني سياسات تكوين و تسيير الموارد البشرية تشجع الإبداع و التجديد و ثقافة التفاؤل؛
- تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لاحتياجاتها.

المبحث الثالث : مشاكل و معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهم تحدياتها:

بالرغم من الأهمية الكبيرة التي تحتلها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها تعاني جملة من العراقيل و المشاكل التي تحد نموها و نشاطها، بالإضافة إلى مجموعة من التحديات المستقبلية التي ظهرت نتيجة التطورات الدولية و الإقليمية التي تقف بينها و بين دورها التنموي .

المطلب الأول: مشاكل و معوقات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

يتميز المحيط الذي تنشط فيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بوجود الكثير من المشاكل و المعوقات التي تعرقل نموها و عملها، (1) ومن هذه المعوقات نجد:

1-المشاكل و المعوقات المتعلقة بالعمار الصناعي : من بين المشاكل و المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إنجاز و تنمية المشاريع الاستثمارية هي مسألة العمار الصناعي فنجد أن أصحاب المؤسسات و المشروعات يعانون من مشاكل كبيرة في هذا المجال بسبب صعوبة إيجاد المكان المناسب و الدائم لإقامة المشروع لارتفاع أسعار الأراضي و المباني إضافة إلى صعوبة تجهيز المكان للنشاط و صعوبة الحصول على التراخيص (2) ، و أحيانا الرفض غير المبرر للطلبات وضعف التخطيط العمراني و تخصيص المناطق اللازمة لإقامة و تشغيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، فنجد مثلا أن قطعة الأرض التي يتحصل عليها صاحب المشروع تكون بعيدة عن مناطق توافر تسهيلات البنى التحتية مما يحملها نفقات و مصاريف إضافية كما تفتقر إلى مصادر البنى التحتية كالمجاري المائية و المياه النظيفة و بعض الطرقات و الطاقات اللازمة لممارسة النشاط و قد يعمل أصحابها على توفير ذلك بطرق خاصة و أحيانا غير رسمية مما يرفع من تكلفتها.

(1) بيان هاني حرب ، " المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المستدامة"، مداخلة ضمن الملتقى

العربي الخامس للصناعات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر ، 14-15 مارس 2010، ص: 02

(2) صالح صالح، " أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري "، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي : الإشكاليات و آفاق التنمية، ورشة العمل بعنوان : تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة-مصر، 18-22 جانفي 2004، ص: 189.

2-المشاكل و المعوقات المتعلقة بالتسويق : هناك العديد من المشاكل و المعوقات التي تعاني منها المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في المجال التسويقي و التي تتجسد في انخفاض جودة السلع بسبب مشكل نقص الخبرة و العمالة غير المؤهلة و ضعف الرقابة على الجودة و عدم قدرة هذا النوع من المؤسسات على إنتاج سلع وفق المقاييس و المعايير المطلوبة، و عدم القيام بالبحوث التسويقية و تجديد المؤسسة لمعلوماتها عن السوق المستهدفة، و عدم إعفاء المؤسسات من بعض ضرائب الإنتاج مما يضعف من قدرة المنتجات المعروضة على منافسة المنتجات الأجنبية بسبب غياب الحماية للمنتجات المحلية من المنتجات الأجنبية المستوردة خاصة و أنها أجود من المحلي، هذا بالإضافة إلى التقلبات في الطلب على بعض المنتجات و انعكاس ذلك على كفاءة المؤسسة و استغلال التجار و الوسطاء للمؤسسة و حصولهم على هوامش توزيع مالية، و محدودية الأماكن المخصصة للعرض و قنوات التوزيع المطلوبة، و ضعف القدرة على الدخول إلى أسواق التصدير بسبب عدم القيام بالبحوث التسويقية و تجديد معلومات المنشأة عن أسواقها. (1)

3-المشاكل و المعوقات المتعلقة بالجانب المالي : إن المشاكل و المعوقات التي تواجه المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و التي تتعلق بالجانب المالي تشمل ثلاث نقاط أساسية هي :

3-1-صعوبة التمويل : يعد التمويل من العقبات الأساسية التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في البلدان النامية، إذ تبين أن هذه المؤسسات من وجهة النظر المصرفية لا ترقى لأن تكون مشروعاً يقبل التمويل البنكي حيث أن عدم وجود الضمانات الكافية يعتبر من السلبيات التي أثرت في إيجاد التمويل المصرفي اللازم لهذه المؤسسات، و في المقابل فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تستطيع اللجوء إلى البورصات و الأسواق المالية كما هو الحال في الدول المتقدمة بسبب ضعف النظام و السياسة المالية المتبعة في الدول المتخلفة، و بالتالي فإن ضعف التمويل و عدم توافر السيولة المطلوبة و فقي الوقت المحدد يؤثر بشكل سلبي على المؤسسة، و هنا نجد صاحب المؤسسة نفسه في وضعية حرجة، فإما أن يعتمد على نفسه في التمويل أو يلجأ إلى القروض و المصادر الخارجية الأخرى بشروط قد لا يستطيع تحملها و ذلك لانعدام الثقة في القائمين على المشروعات الصغيرة و المتوسطة بسبب ضعف القدرة على توفير البيانات المالية و التشغيلية (2) ، مما يعيق القدرة على تقدير الجدارة الائتمانية لهذه المؤسسات من قبل البنك أي الصعوبة في إعداد دراسات

(1) علي محمد قابوسة، "معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وسبل تفعيل دورها في الجزائر"، ورقة عمل بعنوان: المشروعات الصغيرة و المتوسطة كأدوات لدمج الشباب الليبي في التنمية و سوق العمل ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الأعمال لإنجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة ،مركز تنمية الصادرات-ليبيا، 13 أكتوبر 2009، ص:16.

(2) Ludovic vigneron, condition de financement de la PME et relation bancaires, mémoire doctorat , université lille2,France ,2008,p :36.

الجدوى، و كذا ارتفاع معدلات المخاطرة عند التعامل مع هذه المؤسسات لكون أغلبها يعمل في القطاع غير الرسمي و ليس لها سجلات ضريبية. (1)

كما يمكن القول إن الارتفاع النسبي في معدلات الفائدة و ارتفاع تكلفة التمويل على القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يزيد من صعوبة حصولها على التمويل اللازم و أيضا تشدد المؤسسات المالية في أساليب السداد و مجالات استخدام القرض و التدخل في الإدارة و ضعف الشفافية في تسيير عملية منح القروض و كذا محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض تعقد من عملية إتمام التمويل أو القرض المطلوب.

3-2- الرسوم الجمركية : إن تعدد الرسوم و المعدلات الجمركية أصبح عائقا في وجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، لكون هذا التعدد مرتبط بطبيعة السلعة حيث أنه يخدم أكثر المؤسسات الكبيرة فنجد أن حجم المؤسسة يعكس طبيعة السلعة لأن ما يقيم نصف مصنع في المؤسسات الكبيرة يعتبر سلع رأسمالية في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فمثلا استيراد قطع الغيار موجه في المؤسسات الكبيرة ليدخل كمنتج وسيطي في إنتاج معدات معينة ليس بالطبيعة يكون موجه لنفس الغرض في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فقد يكون موجه لصيانة الآلات العاملة في هذه المؤسسات و بالتالي تتحمل عبء جمركي اكبر و هذا كلما زادت قيمة السلعة، بالإضافة إلى صعوبة و تعقيد الإجراءات التي تتعامل من خلالها الجمارك. (2)

3-3- الضرائب و التأمينات : أحيانا تتعامل أجهزة التأمينات و مصالح الضرائب مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بنفس الكيفية التي تتعامل بها مع المؤسسات الكبيرة و الحكومية، بل أنه في الكثير من الحالات لا تتوافر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى على الإعفاءات و المميزات التي تتوفر للمؤسسات الكبيرة، و يترتب على ذلك تزايد الأعباء الضريبية حيث أن هذه الأعباء الضريبية التي تتحملها لا تساعد بأي حال من الأحوال على العمل الإنتاجي بل تؤدي إلى تعدد و تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، و كما أن غياب الدفاتر و السجلات في هذه المؤسسات يجعلها معرضة للتقديرات الجزافية و هذا ما يعرض صاحب المؤسسة إلى الإفلاس بسبب عدم قدرته على تحمل مبلغ الضريبي المفروض عليه، كما أن غياب الوعي لدى أصحاب المشاريع يجعلهم عرضة للغرامات و الجزاءات التي تفرضها مصالح التأمينات بسبب التماطل في التأمين على العمال أو بسبب التأخر في تسديد ما عليهم.

(1) سيد الكاسب، جمال كمال الدين، "المشروعات الصغيرة : الفرص و التحديات"، مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث ، جامعة القاهرة ، مصر ، دون ذكر سنة النشر، ص 19، محملة من الموقع : www.pathways.cu.edu.eg

(2) بيان هاني حرب، مرجع سبق ذكره، ص: 06.

4-المشاكل و المعوقات المتعلقة بالعمالة المدربة : تفتقر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الإطارات الفنية و الصعوبة في اجتذاب أصحاب الخبرات و المهارات و ذلك بسبب ارتفاع أجور هذا النوع من العمالة و تفضيلها العمل في المؤسسات الكبيرة حيث الأجور العالية و الفرص الكبيرة للنجاحات، و أيضا ضعف التوجه نحو تحديث و تجديد الخبرات و المهارات داخل المؤسسة و عدم ملائمة نظم التعليم و التدريب لمتطلبات التنمية في هذه المؤسسات بالإضافة إلى محدودية مجالات التدريب. (1)

5- المشاكل والمعوقات المتعلقة بالإدارة و التنظيم : تعتبر الإدارة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إدارة عقيمة، و ذلك بسبب تمركزها في يد الفرد أو العائلة و هي تقوم على مزيج من التقاليد و الاجتهادات الشخصية و تتميز بمركزية اتخاذ القرار و عدم الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل في زيادة الإنتاجية، و غياب الهياكل التنظيمية للمؤسسة التي تؤهل للمالك أو المسير الحرية المطلقة في اتخاذ أي نوع من القرارات و هذا ما يؤدي إلى عدم اتساق القرارات بسبب نقص الكفاءة و المهارة الإدارية للمدير المالك غير المحترف و تدخله في كافة شؤون المؤسسة و عليه يتضح أن نمط الإدارة في تلك المؤسسات يختلف تماما عن أنماط الإدارة الحديثة التي تأخذ بمفاهيم التخصص الوظيفي و تقسيم العمل و تفويض السلطات و اللامركزية في اتخاذ القرارات و غيرها من نظم الإدارة العلمية المتطورة، هذا من منظور المحيط الداخلي في المؤسسة. (2) أما على المستوى البيئي الخارجية فنجد أن هناك تعقيد كبير عند إنشاء و تأسيس هذه المؤسسات بسبب تعدد الإجراءات و الوثائق المطلوبة و ظاهرة الفساد التي تتمثل في البيروقراطية و الرشوة و المحسوبية.... الخ. (3)

6-المشاكل و المعوقات المتعلقة بالمعلومات : تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نقص شديد في المعلومات و البيانات التي تمكنها من اتخاذ قرار الاستثمار على أسس اقتصادية رشيدة، مما يترتب عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة أو جدوى التوسع أو تنويع النشاط كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج و الطلب السوقي و حجم الواردات و مستويات الأسعار و غيرها من المتغيرات الاقتصادية يجعل من الصعوبة تحديد سياسات الإنتاج و التسويق التي تمكنها من تدعيم قدراتها التنافسية في السوق أو علاقاتها التكاملية مع المؤسسات الكبيرة.

(1) عثمان يخلف، مرجع سبق ذكره، ص: 64.

(2) زوتية محمد الصالح، "اثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير - غير منشورة، جامعة الجزائر - الجزائر، 2007/2006، ص: 20.

(3) محمد هيكيل، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة - مصر، 2002، ص: 50.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن التحولات الجارية حاليا في العالم تضع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خاصة في البلدان النامية أمام مجموعة من التحديات، و التي تتمثل في : (1)

1- ثورة المعلومات و التطور التكنولوجي: أصبحت ثورة المعلومات تمثل الأساس المادي للنظام الاقتصادي الجديد، إذ أنها تلعب دورا محوريا في تشكيله، و محرك التغيير في جميع أجزائه، و الدلالة التي تعكسها مخرجات ثورة المعلومات بالنسبة لأسواق العالم و تتمثل في :

- تضارب الأسواق بشكل كبير و تغيير شكل الملكيات و تشجيع الاندماجات بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في محاولة منها للاستجابة لمتطلبات البيئة العالمية، و التي من أهمها الإنتاج المتخصص بالحجم الكبير لتحقيق ما يطلق عليه بوفورات الحجم و من ثم تخفيض التكلفة و زيادة المقدرة التنافسية على المستوى العالمي؛
- تسهيل عمليات الاتصال و السرعة في أداء المعاملات الاقتصادية الدولية، سواء التجارية أو المالية و اتساع الأسواق بصورة جعلت المنتجات تأخذ الصفة العالمية، و هذه التطورات هي نتاج الثورة الصناعية الثالثة (ثورة المعلومات)؛
- كما أدى التطور التكنولوجي بالمؤسسات للاهتمام و تنمية و نشر الأساليب الإنتاجية التي تعتمد على التكنولوجيا العالية، بهدف الزيادة في جودة المنتجات و رفع إنتاجية الأداء داخل المؤسسة، مما يحسن و يدعم المزايا التنافسية التي تتمتع بها مقارنة بالمنافسين؛
- كما نتج عن تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و فسخ المجال للمنافسة الوطنية و الأجنبية، و ترك المجال حر أمام السلع الأجنبية للدخول للأسواق الوطنية خاصة عند الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية تحديا آخر، مما يجبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحضر نفسها لمثل هذه الاتجاهات . (2)

2- التجارة الالكترونية : إن ثورة الاتصالات قد ألغت المسافات، و أصبح الفضاء الالكتروني سوقا و أرضا للمعركة، فمن خلاله يمكن المتاجرة حول العالم عن طريق إنشاء - shop on-line كما يمكن شراء أي شيء أو البحث من خلال الانتقال من السوق المادي إلى

(1) - نجيمة برودي، " التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية "، ملتقى حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف - الجزائر، 17-18 افريل 2008، ص: 126.

(2) - ناجي بن حسين، " مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة و آفاق تطويرها في الجزائر "، ملتقى حول تحويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة سطيف-الجزائر، 2004، ص ص: 351-350.

السوق الرقمي، و هو ما يطلق عليه بالتجارة الالكترونية و هذا لا يعني إلغاء السوق المادي، و لكن ظهور السوق الرقمي يمثل إضافة درجة كبيرة من المرونة للتنوع في بيئة الأعمال على المستوى الكوني نظرا لزيادة عدد الأسواق و العملاء.

ومن المتوقع أن تتزايد أهمية التجارة الإلكترونية أكبر في المستقبل لأنها أضحت أحد البدائل المطروحة أمام العديد من المؤسسات التسويقية، و قد قدرت الزيادة في المبيعات عبر هذه الخدمة من 516 مليون دولار في أمريكا عام 1996 إلى ما يزيد عن 6.6 مليار دولار عام 2000، و قد أجمع الخبراء في عالم الكومبيوتر على أهمية دخول المؤسسات إلى عالم التجارة الإلكترونية، بغض النظر عن حجمها، لما تتيحه من فرصا تسويقية كبيرة من خلال:

(1)

- انخفاض التكلفة، حيث يمكن إجراء عدد غير محدود من الاتصالات مع العملاء الحاليين المرتقبين في أي مكان عبر البريد الإلكتروني؛
- تكوين قائمة بخصائص زائري هذا الموقع لتوفير كم هائل من البيانات اللازمة لإجراء بحوث التسويق و التي تترجم في شكل مزيج تسويقي جذاب و مناسب لأذواق و رغبات هؤلاء الزبائن و إمكانياتهم؛
- تقديم العون للعملاء من خلال الإجابة على تساؤلات العملاء حول المنتجات، و الخدمات دون الحاجة للرد الهاتف أو تعيين عمالة زائدة للقيام بذلك؛
- القيام ببحوث التسويق و جمع المعلومات اللازمة لذلك بشكل أيسر و أسرع. و لكن على الرغم من الايجابيات التي تمنحها التجارة الالكترونية للمؤسسات، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تحد من الاستفادة الكاملة من مزاياها نذكر منها ما يلي:
- ضعف الثقة في الاحتياطات الأمنية (خاصة مع وجود عملية القرصنة) مما يجعل المستهلك يتردد في استخدام بطاقته الائتمانية؛
- عدم وجود نظام يمكن العملاء من فحص و مراجعة المنتجات قبل شرائها.

و مع التطور الملحوظ في التجارة الالكترونية و استحواذها على 70 ٪ من التجارة العالمية، و اعتبارها بابا جديدا للتسويق خاصة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن نصيب الوطن العربي فيها مازال محدودا، و يمكن إرجاع ذلك إلى: (2)

(1) - هالة محمد لبيب عنبة، " إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002، ص: 182-185.

(2) عبيرات مقدم، محمد عجلة، مصطفى بن نوي، " اثر التجارة الالكترونية على أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، ملتقى حول تأثيرات الانكسار الرقمي شمال- جنوب على تسيير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، جامعة بسكرة- الجزائر، 2007، ص: 50.

عدم توفر البنى التحتية الكافية للأعمال الالكترونية إذ لا توجد بيئة مناسبة لممارسة الأعمال الالكترونية و تحتاج الدول النامية إلى استثمارات ضخمة في حقل الانترنت، حتى تهيأ البنى التحتية القادرة على تحمل أعباء و مخاطر الأعمال الالكترونية؛

- الحجم غير الكافي للأعمال الالكترونية الموجهة للمستهلك، إذ أن صغر حجم الأعمال الموجهة للمستهلك في الدول النامية هو من المعوقات الأساسية التي تحد من انتشار الأعمال الالكترونية عبر الشبكة؛
- التكاليف و الأسعار المرتفعة نسبياً، بسبب محدودية استخدام شبكة الانترنت فإنه لا تزال تكاليف الإنشاء و أسعار الاستضافة مرتفعة نسبياً مقارنة بالدول المتقدمة التي تنتشر فيها الانترنت بصورة واسعة.

3- عالمية الجودة : ترتب على ازدياد المنافسة العالمية ظهور ما سيعرف بمتطلبات الجودة، و ذلك من أجل تهذيب التجارة العالمية على نحو يحافظ على ارتفاع مستوى ما يتداول فيها، و بنشوء الجودة العالمية أصبحت كل شهادات الجودة الممنوحة من منظمات عالمية للتوحيد القياسي مثل "iso" بمثابة مفتاح النفاذ للأسواق العالمية، و مع ذلك نجد أن عدد المؤسسات بما فيها الكبيرة التي حازت على شهادة "iso" لا تتعدى مثلاً في الجزائر 154 مؤسسة أي ما يعادل 0.0046 و أن المتخصصة منها في النشاط الإنتاجي لا تتعدى 7 مؤسسات. (1)

4- عالمية التجارة: سعت دول العالم إلى توسيع دائرة التجارة الدولية و جعلها عالمية، و ذلك مكن خلال إنشاء الاتفاقية العالمية للتجارة و التعريفية الجمركية، والتي حلت محلها منظمة التجارة العالمية في 1995 و التي تهدف إلى تحرير التجارة العالمية، و بصفة أساسية تحرير تجارة السلع الصناعية و الزراعية، و كذا تحرير الخدمات بالإضافة إلى الملكية الفكرية.... الخ.

فالمنظمة العالمية للتجارة تسعى إلى:

- خلق وضع تنافسي دولي في التجارة يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد؛
- تعظيم الدخل القومي و رفع مستويات المعيشة من خلال زيادة معدلات نمو الدخل الحقيقي و توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي يجعله يعمل في بيئة مناسبة و ملائمة لمختلف مستويات التنمية؛

(1) الشريف بقة، "المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد الأول، جامعة تبسة - الجزائر، 2007، ص: 55.

- محاولة إشراك الدول النامية و الأقل نموا في التجارة الدولية بصورة أفضل؛
- و من تأثيرات المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية بما فيها الدول العربية من جراء انضمامها إليها نجد:
- تزايد حدة المنافسة نتيجة الالتزام بقواعد فتح الأسواق، و من ثم اختفاء بعض الصناعات نتيجة لعدم قدرتها على مواجهة المنافسة الدولية، سواء كانت منافسة سعرية أو منافسة مرتبطة بجودة السلعة و كفاءة استخدامها؛
- احتمالات مزاحمة الشركات الدولية للاستثمار الوطني خاصة بعد تطبيق إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة، وهذا يعني تزايد أنشطة الدمج و الاستحواذ و انتشار الكيانات الكبرى ذات السيطرة على الحركة الاستثمار في الدول النامية.

خاتمة الفصل:

لقد أوضحنا خلال هذا الفصل الصعوبات التي تحول دون وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا أهم المعايير المتبعة في تصنيفها، و الأهمية البالغة التي تكتسبها بحيث أنه لا يختلف إثنان في الدور الكبير الذي تلعبه نظرا لخصائصها كسهولة التأسيس، والمرونة التي تتمتع بها، وسهولة تكيفها مع متغيرات محيطها الخارجي ...

لكن رغم الأرقام والإحصائيات التي تبين مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الجزائري، إلا أنها مازالت تعاني من عدة معوقات مثل بقية المؤسسات في الدول النامية، فهي مازالت بحاجة لبرامج تنمية وتأهيل للرفع من كفاءتها وقدرتها التنافسية، خصوصا في ظل الإنفتاح الإقتصادي الذي تعرفه البلاد، وهذا ما سنتطرق له في الفصل الموالي .

مقدمة الفصل :

تكتسي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهمية بالغة نظرا لدورها في تحقيق التنمية الإقتصادية و توفير مناصب الشغل، إضافة إلى مرونتها و قدرتها على التكيف مع مختلف التغيرات، غير أن واقع هذه المؤسسات في الإقتصاد الجزائري يكشف العديد من النقائص والصعوبات التي تعيقها عن تحقيق دورها بفعالية، وقناعة من الدولة الجزائرية بأهمية هذا القطاع فقد سعت جاهدة إلى رفع العراقيل عنه من خلال تجسيد سياسة لتأهيل مؤسساته، وتعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والدولية والخروج بها من دائرة التقيد إلى آفاق الإحتراف .

في هذا الصدد قامت الدولة بتبني العديد من برامج التأهيل الوطنية منها و الدولية، منها ماوجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة وأخرى في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، كما تم تصميم برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

المبحث الأول: الأسس النظرية لكل من القدرة التنافسية والتأهيل.

لقد أضى موضوع تأهيل المؤسسات بمثابة القاسم المشترك لمختلف الاهتمامات الإقتصادية في كافة الدول النامية على حد سواء، إذ أصبح يحظى بكل الرعاية و الاهتمام

كنتيجة منطقية لوعي الحكومات و الدول بأهمية ودور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال رفع قدرتها التنافسية .

المطلب الأول: مفهوم القدرة التنافسية و أهدافها.

1- مفهوم القدرة التنافسية :

1-1- المنافسة و التنافسية : تعتبر كل من المنافسة و التنافسية من أهم العوامل التي تساهم في استمرار حياة المؤسسة فكليةما يمنح قدرة تنافسية تمكنها من مواصلة المشوار بأكثر نجاح و تجعلها قادرة على مواجهة التحديات الجديدة من انفتاح و عولمة

...

* تعريف المنافسة : قدمت عدة تعاريف للمنافسة أهمها: (1)

- "المنافسة هي كل الجهود و الإجراءات التي تلجأ إليها المؤسسات لتعويض دخول منتجين جدد في نفس الصناعة و العمل على منع منافسين جدد من دخول الساحة التي يرغبون في الانفراد بها أو على الأقل حصرها على المنافسين الحاليين. "
- "المنافسة هي محاولات المؤسسات القضاء أو التخفيف من آثار المنتجات و الخدمات البديلة لما تقدمه في السوق، و محاولة صرف عملائها على تعاطي تلك البدائل. "

و تجدر الإشارة إلى أنه في بيئة الأعمال يوجد نوعين من المنافسة، المنافسة المباشرة و غير المباشرة، فالمنافسة المباشرة تتمثل في تلك التي تحدث بين المؤسسات العاملة في نفس القطاع، في حين المنافسة غير المباشرة تتمثل في الصراع بين المؤسسات القائمة في المجتمع للحصول على الموارد المتاحة . (2)

*تعريف التنافسية : تسعى كل مؤسسة إلى التقدم على منافسيها، لذلك هي مطالبة بالمعرفة الدقيقة للتنافسية و الإلمام بكل ما هو مطلوب لتحقيقها، و لقد قامت العديد من التعاريف التنافسية نذكر منها: (3)

- "التحدي الذي تواجهه المؤسسات المعاصرة التي تفرض ضرورة الدراسة الواعية للظروف الجديدة و ما تنتجه من فرص، و ما تفرضه من قيود و مخاطر"؛

(1) علي سلمى، "السياسات الإدارية في عصر المعلومات"، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1995، ص: 101.

(2) عبد السلام أبو قحف، "التنافسية و تغيير قواعد اللعبة رؤية مستقبلية"، دار الجامعة، الإسكندرية ، 1996، ص: 25.

(3) علي السلمى ، مرجع سبق ذكره ، ص: 101.

- "قدرة المؤسسة على تسويق منتجاتها في الأسواق و الحصول على أكبر حصة سوقية لتمييز منتجاتها".

تجدر الإشارة إلى أن ما ينطبق على الدول المتقدمة لا يمكن تعميمه على الدول النامية، فالحديث عن تنافسية مؤسسات الدول المتقدمة يختلف عن تنافسية المؤسسات الدول النامية، باعتبار أن الأولى اجتازت المراحل البدائية لتحقيق التنافسية فهي تعمل على تحسينها، على عكس الدول النامية التي تسعى لخلقها و من ثم تحسينها؛

1-2- تعريف القدرة التنافسية: تختلف معاني القدرة التنافسية باختلاف نظرة الاقتصاديين لها من حيث أنها تعني الميزة و الاختلاف للمنتج عن باقي منتجات المنافسين، ولها العديد من التعاريف نذكر منها:

- " القدرة التنافسية هي قدرة المؤسسات على صياغة و تطبيق الاستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة في نفس النشاط " . (1)
- " القدرة التنافسية هي عامل يسمح للمؤسسة أن تميز منتجاتها أو خدماتها عن منتجات و خدمات المنافسين أملا في زيادة حصتها السوقية " . (2)
- " القدرة التنافسية هي إمكانية المؤسسة على بناء أنظمة إدارية جيدة و ممارسات إدارية سليمة تساعد على البقاء في سوق تنافسي و النجاح محليا و عالميا، الأمر الذي يساعد على النمو في المبيعات و توليد دخل و يكفي لرفع قيمته الأصول و الأسهم المتداولة " . (3)

2- أهداف القدرة التنافسية: تحقق القدرة التنافسية عدة أهداف للمؤسسة نذكر منها: (4)

- خلق الفرص التسويقية الجديدة و تتمثل هذه الحالة فرصة جديدة للتسويق لم تكن موجودة من قبل بمعنى المستهلك لم يكن يشعر بالحاجة إليها؛
- اختراق مجال تنافسي جديد أي الدخول في سوق جديدة أو التعامل مع نوعية جديدة من المنتجات أو الخدمات؛

(1) معالي فهم حيدر، " نظم المعلومات: مدخل لتحقيق الميزة التنافسية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص: 08.

(2) راوية حسن، " إدارة الموارد البشرية رؤية مستقبلية "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 43.

(3) أحمد ماهر و آخرون، " إدارة المبادئ و المهارات "، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 705.

(4) علي السلمي، مرجع سبق ذكره ص: 104.

- وسيلة لتكوين رؤية جديدة للمستقبل الذي تريده المنظمة لنفسها و مجالا للبحث عن الفرص البديلة؛
 - يعد التغلب على المنافسين هو الهدف الأساسي للقدرة التنافسية.
- 3- أبعاد و مظاهر القدرة التنافسية :

3-1- أبعاد القدرة التنافسية : في ظل اشتداد المنافسة بكل أنواعها أصبح من الضروري على كل مؤسسة رسم المسار الذي تسلكه لإمكانية النجاح و تحقيق التميز و لذلك تم تقسيم أبعاد تحقيق القدرة التنافسية إلى بعدين :

*القيمة المدركة لدى العميل : يمكن للمؤسسة استغلال إمكانياتها المختلفة في تحسين القيمة التي يدركها العميل للسلع و الخدمات التي تقدمها مما يساهم في بناء القدرة التنافسية لها و فشل أي مؤسسة في استغلال إمكانياتها المتميزة قد يكلفها الكثير، و تتحقق القدرة التنافسية للمؤسسة إذا أدرك العملاء أنهم يحصلون من جراء تعاملهم مع المؤسسة على قيمة أعلى من منافسيها، و على الرغم مما أشارت إليه الدراسات من أن السعر يلعب الدور الأكثر في تحديد مفهوم القيمة لدى العميل، إلا أن الأمر اعقد من مجرد مقارنة مستوى جودة المنتج بالنسبة لسعره، حيث يتضمن مفهوم القيمة بالإضافة إلى السعر و الجودة مدى الاقتناع بالمنتج و الخدمة و مدى الاعتماد عليها و كذلك في خدمات ما بعد البيع و هنا يأتي دور المعلومات في تدعيم مفهوم القيمة لدى العميل. (1)

*التميز: يمكن تحقيق القدرة التنافسية أيضا من خلال القدرة على إنتاج سلع و خدمات متميزة في الأداء و الجودة و القدرة على تسويقها بكفاءة تصل بها إلى شريحة مناسبة من المستهلكين في الوقت المناسب و التكلفة الأقل، و إذا أمعنا النظر في هذه الحقيقة نستطيع التوصل إلى حقيقة أكبر و أهم و هي أن المصدر الحقيقي لتلك القدرات التنافسية هو التكنولوجيا المتجددة من خلال البحوث و التطوير المستمر و الاعتماد على قواعد معلومات متكاملة تستخدمها المؤسسة لذلك. (2)

3-2- مظاهر تحقيق القدرة التنافسية: توجد العديد من المظاهر التي تمكن المؤسسة من اكتساب قدرة تنافسية نذكر منها:

*المرونة :و هي المقدرة على التجاوب مع التغيرات و السرعة للاستجابة لها من طرف المؤسسة مما يزيد من قدراتها التنافسية عن باقي المؤسسات الأخرى التي قد لا تستجيب لهذه

(1) معالي فهمي حيدر ، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 8،9.

(2) أحمد ماهر و آخرون ، مرجع سبق ذكره، ص ص: 705-706.

التغيرات و تتمثل هذه الأخيرة في زيادة أو نقص حجم الطلب أو التغير في مزيج المنتجات.
(1)

*الإنتاجية : يؤدي الاستثمار و الاستغلال الأمثل للأصول المادية و المالية و البشرية و التكنولوجيا إلى الرفع من الإنتاجية لتحقيق أفضل المخرجات و أجودها بأقل تكلفة ممكنة مما يؤثر ايجابيا على القدرة التنافسية . (2)

و توجد عدة مقاييس للإنتاجية تختلف باختلاف وجهة النظر إلى كل من المدخلات و المخرجات، فعند قياسها

يصعب معرفة تأثير كل عنصر من العناصر المدخلات و كذا اختلاف وحدات المدخلات و المخرجات، قد يؤدي إلى قياس غير دقيق للإنتاجية.

إن الزيادة في الإنتاجية تؤدي إلى تقليل أو خفض التكاليف و تحقيق أسعار منخفضة و بالتالي فإن تحسين الإنتاجية يولد القاعدة الصلبة للمنافسة في الأسواق. (3)

*الزمن : أدت التغيرات التنافسية المتلاحقة إلى تغيير حيز التنافس يشمل عنصر الزمن و تقلصه لصالح المستهلك و المؤسسة في نفس الوقت لتظهر أبعاد المنافسة عبر الزمن في اختصار من دورة حياة المنتج، و تخفيض زمن دورة التصنيع و العملية الإنتاجية و الالتزام بجدول زمنية للتسليم الداخلي لعناصر الإنتاج حسب كل مرحلة من العملية الإنتاجية.

*الجودة : و هي قدرة السلعة أو الخدمة على الوفاء باستمرار لتوقعات العميل و يجب على المؤسسة الصناعية الراجعة في المنافسة داخل الأسواق العالمية أن تصنع منتجات ذات جودة عالية و تتطلب لذلك تحديد الجودة من

وجهة نظر المستهلك، و النظر إلى الجودة على أنها أداة تنافسية و ربط الجودة مع الربحية.
(4)

المطلب الثاني: أسس و محددات القدرة التنافسية و عوامل تعزيزها.

1- أسس القدرة التنافسية : تعددت أسس القدرة التنافسية بتعدد أسس جودة الإدارة و القدرة التنافسية لا تعني تنافسية المؤسسة على غيرها من أجل التميز و تحقيق الأرباح فقط و

(1) نبيل محمد مرسي، " إستراتيجية الإدارة العليا "، المكتب الحديث، الإسكندرية، 2006، ص: 31.

(2) عبد الستار القلي، " إدارة الإنتاج و العمليات : مدخل كمي "، دار وائل للنشر، الأردن، 1999، ص : 44 .

(3) علي الشراوي، " إدارة النشاط الإنتاجي "، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2003، ص: 21.

(4) نبيل محمد مرسي، مرجع سبق ذكره، ص: 235.

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

إنما تعني من جهة أخرى أنها تنافسية مسير هذه المؤسسة و العاملين فيها و فيما يلي أسس القدرة التنافسية للمؤسسة :

1-1-مدى تبني مفهوم و أسلوب إدارة الجودة الشاملة : تعرف إدارة الجودة الشاملة بأنها خلق ثقافة متميزة في الأداء حيث يعمل و يكافح المديرون و الموظفين بشكل مستمر لتحقيق توقعات المستهلك و أداء العمل الصحيح بشكل صحيح منذ البداية مع تحقيق الجودة، بشكل أفضل و بفعالية عالية و في أقصر وقت أي أن الجودة الشاملة يجب أن تكون من البداية و بصفة مستمرة لتحقيق ما يرغبه المستهلك و كسب ثقته و ضمان الطلب المستمر للمنتج . (1)

و إذا كانت المؤسسة قادرة على المنافسة على أساس تخفيض التكاليف و الأسعار، فهي تستطيع ذلك أيضا على أساس الجودة الشاملة و كذلك عن طريق تطبيق أساليب إدارية جديدة و فعالة لمنافسة المؤسسات الأخرى.

و للجودة الشاملة أهداف واضحة لتحقيق قدرة تنافسية عالية و هي: (2)

- تحقيق الربحية و القدرة التنافسية في السوق؛
- تحقيق الرضا لدى المستهلك و العملاء؛
- زيادة الفعالية التنظيمية في المؤسسة.

1-2-مدى الاهتمام بالموارد البشري: يقصد بذلك مدى الاهتمام بالتدريب المستمر للعمال و استخدام المديرين المحترفين، و إعداد برامج تدريبية و تكوينية لتحسين قدرات العاملين على أداء العمل، و يمكن حصر

قدرة العاملين على أداء العمل بأحسن صورة في أربعة عناصر أساسية و هي: (3)

- المعرفة: و هي المعرفة المكتسبة من طرف الشخص؛
- المهارات: و هي القدرات و الخبرة التنظيمية الإدارية الفعالة التي يمتلكها الأفراد؛
- القيم: و هي مجموعة المعتقدات و التقاليد التي يمتلكها الفرد؛
- الاتجاهات : و هي ميولات الموارد البشرية المهنية و التصرفات بطرق معينة تجاه المؤسسة .

(1) فريد عبد الفتاح زين الدين، " إدارة الجودة الشاملة "، جامعة الزقازيق ، القاهرة-مصر، 1996، ص: 24.

(2) خضير كاظم محمود، " إدارة الجودة الشاملة "، دار المسيرة ،عمان، 2000، ص: 83

(3) عبد الحكيم أحمد الخزامي، " الإستراتيجية الموارد البشرية "، دار الفجر، القاهرة، 2002، ص: 125.

1-3- قدر الحصة السوقية و نسبتها إلى إجمالي الطلب الفعال في السوق : يتوقف نجاح المؤسسات إلى حد كبير على مدى تطوير الإستراتيجية المناسبة و القدرة على تنفيذها بكفاءة عالية، و الفرصة السوقية في مجال يمكن أن تتمتع فيه المؤسسة بمركز تنافسي في السوق يجعلها متميزة أو يزيد من قوة جذبها للعملاء و قدرتها على تقديم ما يحتاجه العملاء من منتجات أو خدمات بمعنى القدرة على كشف ما يفتقده العملاء و تلبية هذه الحاجيات غير المشبعة أو ناقصة الإشباع يتطلب الأمر استخدام التفكير الإبتكاري و تطوير تكنولوجيا جديد لتكوين فرصة كبيرة للنمو و الكفاءة و الفعالية و الربحية و بالتالي القدرة على المنافسة.

و توجد عدة قيود لدخول الأسواق يمكن حصرها فيما يلي:

- الخصائص التي تتمتع بها السلعة؛
- رأس المال المطلوب و مدى توفره لدى المؤسسة؛
- توفير المزايا للمؤسسة غير موجودة في المؤسسات المنافسة؛
- سهولة النفاذ لقنوات التوزيع يساعد على دخول الأسواق؛
- دور الدولة في تشجيع أو منع دخول الأسواق. (1)

1-4- القدرة على التعامل مع التغيرات المحلية و الإقليمية و العالمية : فعالية أو نجاح المؤسسات في تحقيق أهدافها قد تختلف باختلاف قدراتها على التكيف مع معطيات أو متغيرات البيئة المختلفة و كذلك تحقيق أهداف الأطراف المتعاملة معها أي أنها من المتوقع أن تزداد درجة فعالية المؤسسة بزيادة قدرتها على التكيف مع متغيرات البيئة التي تعمل فيها فكلما زادت القدرة على استغلال الفرص المتاحة أو اكتساب فرص جديدة بالإضافة إلى تجنب التهديدات أو المخاطر البيئية كلما كان من المحتمل أن تزداد فعالية المؤسسة أو قدرتها على المنافسة. (2)

1-5- مدى الاهتمام بالبحوث و التطوير : يتطلب زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة و دخولها إلى العالمية توافر وحدات للبحوث و التطوير قادرة على تطوير المنتج و إضافة خصائص جديدة تطيل دورة حياة المنتج و تجعله أكثر قبولا في السوق العالمي (3) ، و تتمثل سياسات البحث و التطوير كمعيار للقدرة التنافسية: (4)

(1) فريد النجار، " إدارة الأعمال الاقتصادية العالمية "، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1998، ص: 185.

(2) عبد السلام أبو قحف، "سياسات الأعمال و الإدارة الإستراتيجية" ، الدار الجامعية ، الإسكندرية-مصر، 1992، ص:

60.

(3) محمد أحمد عوض، " الإدارة الإستراتيجية "، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 1999، ص: 234.

(4) عبد السلام أبو قحف، "أساسيات الأعمال و الإدارة الإستراتيجية" ، مرجع سبق ذكره ، ص: 182.

- سياسات تنمية المنتج مثل ابتكار منتج جديد؛
- سياسات شراء تراخيص او حق استخدام الابتكارات أو تأجيرها؛
- سياسات شراء بحوث من الجهات الرسمية كالجامعات و المراكز البحثية المتخصصة؛
- سياسات البحوث الخاصة بالاستراتيجيات الدفاعية و الهجومية؛
- تنظيم و إدارة وحدات بحوث و التنمية بالمؤسسة.

1-6-مدى استخدام تكنولوجيا المعلومات : قد أصبحت تكنولوجيا المعلومات مصدر مؤثر في القدرة التنافسية بالنسبة للمؤسسة لذلك يجب عليها أن تستعين بإطارات مدرجة ضمن هذا الصدد لتكون في مستوى تكنولوجيا المعلومات المعاصرة و لتحقيق لنفسها درجة من القدرة التنافسية في عالم تتكاثر فيه التحديات التنافسية، و تزداد الحاجة إلى تكنولوجيا المعلومات و تطبيقها لتساعد على اتصالات تنظيمية أكثر مرونة أو على سرعة، و قد أدى تطبيق تكنولوجيا المعلومات إلى تكامل أكثر بين عمليات الشراء و الإنتاج، لذلك يتطلب على المؤسسة السعي وراء تهيئة و تنمية طاقم من المختصين في تكنولوجيا المعلومات. (1)

2- محددات القدرة التنافسية: توجد عدة محددات للقدرة التنافسية تساهم في توفير المناخ التنافسي الملائم لدعم إعاقة أداء المؤسسات المنافسة و هي: (2)

2-1-أوضاع عوامل الإنتاج : و هي تتمثل في المدخلات اللازمة في صناعة ما مثل عمالة الأرض الصالحة للزراعة و المواد الطبيعية و رأس المال و البنية الأساسية.

2-2-أوضاع الطلب المحلي: و أهم سمات الطلب هي هيكل و حجم و نمط النمو و بذلك يساهم إعطاء رؤية مسبقة عن المؤسسات لاستخدامها في استراتيجياتها الإنتاجية و التسويقية... الخ.

2-3-الصناعات المتصلة و المدعمة بالصناعة : عن طريق التكنولوجيا المشتركة و قنوات التوزيع و المبادلات و العملاء التي توفر المكونات بطريقة سريعة و مثلى و اقتصادية و من ثم تساهم في رفع معدل الابتكار و التحسين.

2-4-إستراتيجية المؤسسات و هيكلها و درجة المزاحمة : هذه الإستراتيجية تكفل للدولة الإطار التنافسي الذي يؤثر تأثيرا كبيرا عن سمات الاستراتيجيات و الممارسات الإدارية و

(1) أحمد سيد مصطفى، " التخطيط الاستراتيجي و العولمة "، الطبعة الرابعة، المعادي الحديثة للنشر و التوزيع ، القاهرة- مصر، 2003، ص-ص: 167-168.

(2) نفس المرجع، ص: 170.

شكل الهيئات و عن طريق تحديد الأهداف التي تبرز رغبة الهيئات في الاستثمار و المخاطرة و الابتكار و التعديل، و هذا بدوره يؤثر على أسواق المال و هياكل الضريبة و الاتجاهات الاجتماعية و التحديات و الأولويات القومية، أما دور الحكومة ينحصر في تشجيع و دفع هذه الركائز على الإنتاج و الإبداع من خلال التنافسي الملائم و المستقر.

2-5-حجم القدرة التنافسية: يتحقق للقدرة التنافسية سمة الاستمرارية إذ أمكن للمؤسسة المحافظة على ميزة التكلفة اقل أو قدرة المنتج في مواجهة المؤسسات المنافسة و بشكل عام كلما كانت القدرة اكبر كلما تطلب جهود اكبر من المؤسسات المنافسة للتغلب عليها أو تجميد أثرها.

2-6-نطاق التنافس أو السوق المستهدف: يعبر النطاق عن مدى اتساع الأنشطة و عمليات المؤسسة بغرض تحقيق قدرة تنافسية.

3- عوامل تعزيز القدرة التنافسية: هناك بعض العوامل المحددة للقدرة التنافسية للمؤسسة و التي نذكر منها ما يلي: (1)

3-1-الالتزام بالمواصفات الدولية للجودة : هناك حاجة لمعرفة العرض و الطلب على المنتجات في أي مؤسسة و خلافا على ذلك تكون المؤسسة أمام التزامات معينة بالنسبة للجودة و هذا ما يؤهلها لأن تدخل ضمن ISO 9000 و تعني الالتزامات بمستوى ثابت من الجودة و ليس التقلبات في نوعية الإنتاج.

3-2- التطور التكنولوجي لزيادة الإنتاج و خفض التكلفة: يجب الاستفادة من التطور التقني العلمي الذي يختصر الزمن، فاستخدام العمالة الرخيصة يعتبر عائقا للتطور التكنولوجي لأن معظم الأشخاص الذين يأتون من إفريقيا و آسيا غير مؤهلين على صعيد العمل.

3-3- الارتقاء بالعمالة و زيادة إنتاجياتها من خلال التدريب و إعادة التدريب و التحفيز : من الممكن أن ينتج عامل و ذلك إذا كانت المكانة التي يستخدمها ذات تقنية عالية و متقدمة يمكن أن يتلف من الإنتاج أو يكلف بكثير من استبدالها بعامل كفاء و مهياً لهذا العمل.

3-4-نظام التعليم طبيعته و تكيفه مع احتياجات سوق العمل : يجب أن تكون نظم التعليم موافقة مع احتياجات سوق العمل، و إمكانيات الوزارة غير كافية للتأهيل المهني في مثل هذا الدور فمن هنا يجب أن يكون التدريب و إعادة التدريب مرتبطين بمؤسسات التعليم و احتياجات سوق العمل.

(1) نبيل خليل مرسي، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1998، ص-ص:

3-5- التطوير الإداري و التنظيمي على مستوى المؤسسة : يلزم إنتاج المعلومة و تخزينها و توثيقها وجود هياكل إدارية تراعي الوظائف و الوصف الوظيفي و الشواغر في وظائف معينة و الإعداد لملاها لأنه من الطبيعي أن تستطيع تتابع تطور السوق و ما قد يلحقه أزمات أو استباق طبيعي لهذه الأزمات .

3-6- زيادة القدرة التنافسية : من خلال الدراسات و البحوث و أجهزة التطوير المتقدمة و الاهتمام بالبحث عن المبدعين و أصحاب الأفكار الإبداعية و التوجه بهم لصناعة اختراع المنتجات صالحة للمستقبل، و هذا يؤكد أن بداية العمل المتكامل لصنع القدرة التنافسية هو الإنتاج أي ظهور منتج إلى الوجود قد يأخذ شكل سلعة أو فكرة و هو الذي يتم تقديمه إلى المستهلك و الذي يتضمن الجهد التسويقي و التمويلي فالإنتاج في صناعة القدرة التنافسية هو أساس العمل و أدائه .

المطلب الثالث: أهداف التأهيل ومتطلباته.

1- مفهوم التأهيل:

- عرفته منظمة الأمم المتحدة لتنمية الصناعة (ONUDI) سنة 1995 بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة انتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات. (1)
 - التأهيل يمثل إستراتيجية تسعى إلى تحقيق الأداء المتميز و ليس مجرد ضمان البقاء (إعادة الهيكلة) أي أنه مسار تكيف دائم يطبق نظام يقود إلى ترشيد المؤسسات خلال فترة حياتها. (2)
 - التأهيل يعني تلك العملية التي تقترن دائما بتحسين تنافسية المؤسسات، حيث تهدف عملية التأهيل إلى إجراء تغييرات على مستوى المؤسسة في جميع وظائفها الإنتاجية، المالية، التجارية و البشرية، وعلى مستوى المحيط المباشر لها، لتصبح قادرة على إنتاج منتج مجمل جملة من المواصفات لا تقل عن المواصفات التي ينتج بها في الدول المتقدمة.
- و أخيرا يمكن القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة و المرדودية، من خلال تقوية العوامل الداخلية و الخارجية

(1) شهلة قدرى، "الشراكة الاقتصادية الأوروبية ومتوسطة و انعكاساتها على إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية"،

رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير-غير منشورة، جامعة أم البواقي، 2007، ص:157.

(2) Amer Yahia ، « l'accord l'association avec l'eu nécessite une mise à niveau » ، profils ، revue de la

formation de l'emploi ، n°=01، 2002، p :05.

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

للمؤسسة و ذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في السوق.(1)

2- أهداف التأهيل: يتمثل الهدف الرئيسي من عملية التأهيل في استمرارية فترة حياة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لحفاظ على حصتها في السوق الداخلية، الدخول إلى الأسواق الخارجية لاسيما الأسواق الأوروبية.

ويمكن تقسيم أهداف برنامج التأهيل حسب مستوى تحديدها، والجهات المتدخلة في تنفيذ البرامج كما يلي :

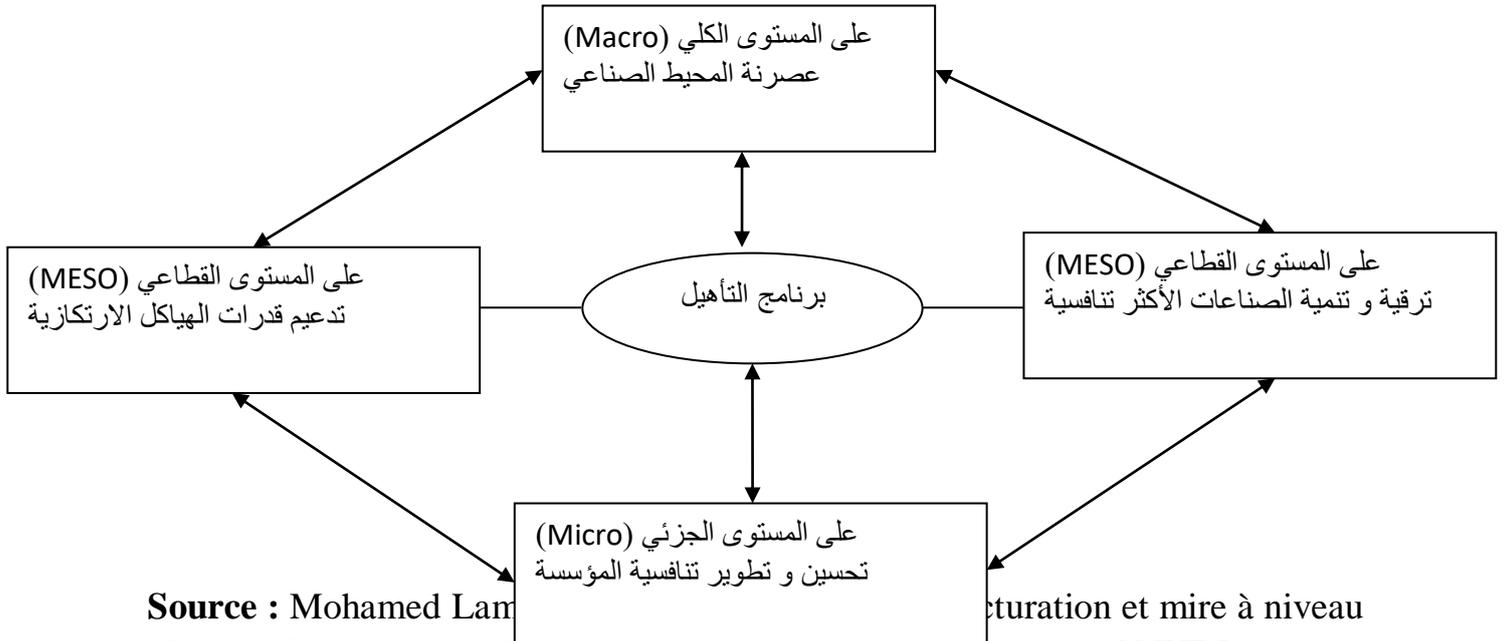
2-1- الأهداف العامة: من بين الأهداف العامة التي تسعى الحكومة الوصول إليها ما يلي:

- تطوير المحيط قد تؤدي إلى إحداث تغير في أهداف المؤسسة و مواردها، وهذا ما يتطلب منها ردود فعل سريعة ضد التهديدات التي يحملها المحيط؛
- تعزيز وتدعيم قدرات هياكل الدعم، حتى تضمن تقديم خدمات فعالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تستجيب لاحتياجاتها في ظل المحيط التنافسي الجديد؛
- تشجيع تطوير الصناعات التنافسية و ذلك بتحديد الصناعات التي تمتلك فيها الجزائر ميزة نسبية، و العمل على تشجيعها و تحسين تنافسيتها فتعظم الاستفادة من مزايا التحرير التجاري؛
- تحسين تنافسية و تطوير المؤسسات الصناعية و ذلك بتطوير وسائل التأهيل و أنظمة الإنتاج فيها و تعزيز قدراتها التسييرية و تحسين جودة منتجاتها و جعلها أكثر قدرة على التأقلم مع المعايير الدولية.

2-2- الأهداف المحددة على المستوى الهياكل المتدخلة في تنفيذ برنامج التأهيل: (1) يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق جملة من النقاط و على مستويات مختلفة كلية، جزئية وقطاعية نلخص هذه الأهداف كما يوضحها الشكل رقم (01):

(1) قوريش نصيرة، " آليات و إجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر " ، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف الجزائر، 17-18 أبريل 2008، ص:

الشكل رقم (01): أهداف برنامج التأهيل



Source : Mohamed Lam

d'entreprise : guide méthodologique, ministère de l'industrie et ONUDI , Alger , 2003, p : 74.

من خلال الشكل رقم (01) تتضح المستويات الثلاثة لهدف برنامج التأهيل:(2)

*الهدف على المستوى الكلي (Macro) : عصرنة المحيط الصناعي بما يتناسب و المطلوب دوليا :

يمكن تلخيص توجهات السياسة العامة لوزارة الصناعة في إطار برنامج المؤسسات و التي تهدف إلى البحث عن مصادر القدرة التنافسية على المستوى الكلي في النقاط الرئيسية التالية:

- وضع قيد التنفيذ آليات و توجيهات تسمح للمؤسسات و الهيئات الحكومية الخوض في العمليات الاقتصادية على المستوى القطاعي و الجزئي؛
- وضع قيد التنفيذ برنامجا لتأهيل المؤسسات و محيطها؛
- وضع قيد التنفيذ برنامجا تحسيسيا و اتصاليا من أجل تسهيل عملية تأهيل المؤسسات الصناعية و جعلها مفهومة بالنسبة للمتعاملين الاقتصاديين مع الإشارة بوضوح إلى الممثلين و الوسائل المتوفرة للمؤسسات.

(1) ابتسام بوشريط، " آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات

الحصول على شهادة الماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2009، ص:35.

(2) ابتسام بوشريط، مرجع سبق ذكره، ص: 3.

بصفة عامة يتوجب على الدولة الجزائرية المبادرة بمجموعة من التعديلات و التغييرات على المحيط الذي تنشط فيها المؤسسات حتى تتمكن من مسايرة الظروف الجديدة و المنافسة العالمية التي تساهم في تأهيل المؤسسات و رفع قدرتها التنافسية.

*الهدف على المستوى القطاعي (Més0-économie) : تدعيم و تقوية قدرات هياكل الدعم و دفع الصناعات المتنافسة: إن نجاح برنامج تأهيل المؤسسات مرهونا بمدى قوة و قدرة هياكل الأطراف المساهمة في تقديم الدعم عند التنفيذ من أجل ضمان و ترقية و تطوير صناعة تنافسية قوية، من هذا المنطلق نجد بان هدف برنامج تأهيل المؤسسات على المستوى القطاعي يكمن في تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسات و محيطها بما يسمح بتحسين المنافسة بين المؤسسات و يتعلق الأمر أساسا بـ:

- جمعيات أرباب العمل و الجمعيات المهنية في القطاع الصناعي؛
- هيئات شبه عمومية (تقنيين، مكاتب استشارية و الدراسات في الجودة، مدارس و معاهد التكوين في الإدارة...)؛
- البنوك و المؤسسات المالية، تعتبر المرافق المالي للمؤسسات، حيث يجب أن تكون مسخرة لمساعدة و مرافقة المؤسسات المعنية بالتأهيل؛
- معاهد و مراكز المصادر التكنولوجية و التجارية؛
- منظمات و مراكز التكوين المتخصصة، وهي مكلفة بإعداد إطارات و تكوينهم في الميدان الصناعي و ذلك لجعلهم مكونين وفقا لمتطلبات اقتصاد السوق .

*الهدف على المستوى الجزئي (Micro) :⁽¹⁾ تحسين القدرات التنافسية للمؤسسات: يعبر برنامج التأهيل على مجموعة الإجراءات التي تخص تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية لهذا فإن أهداف برنامج التأهيل على هذا المستوى تتجسد في :

رفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ذلك من خلال :

-تكييف المؤسسات مع الطرق الحديثة للتسيير و التنظيم ، خاصة التحكم في نوعية المنتجات و الخدمات؛

-تدعيم القدرة التسييرية لدى مسيري المؤسسات ، ودعم مؤهلات العمال في الوظائف الإنتاجية و التسييرية؛

(1) لطرش ذهبية، مرجع سبق ذكره، ص: 248.

- ضمان استمرار المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والمحافظة على حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى و اقتحام الأسواق الخارجية في المرحلة الثانية؛
- العمل على تخصص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل:

-التحكم في التكاليف؛

-تشخيص المجالات ذات القدرات العالية؛

-تحديد الاحتياجات الحقيقية للمستهلك و المنتج المحلي و الأجنبي (دراسة السوق).

3- متطلبات عملية التأهيل: قبل القيام بعملية التأهيل يجب على الهيئات المعنية أن تعي متطلباته أولاً، لكي تستطيع وضع المسار الصحيح لهذه العملية وفيما يلي سوف نحاول إلقاء الضوء على بعض العناصر التي تتعلق بمتطلبات التأهيل:

3-1- تأهيل الموارد البشرية: (1) يعتبر العنصر البشري أساس العملية الإنتاجية، و بالتالي فهو يحتاج إلى دورات تكوينية و تدريبية لتطوير إمكانياته الفنية للاستجابة لاحتياجات المتنوعة و المتزايدة للمتعاملين معها، وباعتبار أن مخرجات النظام التعليمي و التكويني هي مدخلات الجهاز الإنتاجي و يجب التركيز على نوعية التعليم و التكوين (إصلاح البرامج) و ربط المؤسسات التعليمية بالمحيط الاقتصادي مع الاستفادة من الخبرة الأجنبية في هذا المجال، والقضاء على المظاهر السلبية في التعامل مع الكفاءات كالإقصاء و التهميش، اللامساواة.

3-2- تأهيل المحيط الإداري: إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تبسيط الإجراءات الإدارية و تذليل الصعوبات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء عند الإنشاء أو أثناء النشاط و حل المشاكل التي تواجهها بالسرعة و الكفاءة المطلوبتين. ولن يتأتى هذا إلا برفق كل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بجهاز توكل له مهمة مراقبة نشاطها و تقديم المساعدات اللازمة لها.

3-3- التخطيط الاستراتيجي: تتعلق العملية بتحضير الإستراتيجية التي تسمح للمؤسسة بتحسين مرد وديتها، إذ تعتبر التوقعات الاقتصادية و التنفسية التي تسمح لها بعرض خطة عمل على المدى الطويل، و يسمح التخطيط الاستراتيجي للإدارة بتحديد ودراسة العوامل

(1) جمال بلخياط و جميلة، " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية

الراهنة "، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة باتنة، الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص: 637.

الرئيسية الداخلية و الخارجية المؤثرة على المؤسسة كما يهدف إلى تحسين المر دودية التنظيمية و يستخدم كأساس لإعداد أدوات التسيير و تكييف خدماتها و نشاطها طبقا لاحتياجات أسواقها و زبائنها .

3-4- العمل بمعايير و قياسات النوعية : حتى يتسنى لمؤسساتنا الاقتصادية تحسين قدراتها التنافسية و الارتقاء إلى مطاف المؤسسات الناجحة يتوجب عليها أن تلتزم بمواصفات قياسية محددة تخص مواصفات السلع و الخدمات، حيث لا يمكن اليوم لأي مؤسسة أن تحقق التنافسية بغياب مواصفات الجودة، و مواصفات المواد الأولية، المواد المصنعة، و مواد التعبئة و التغليف.

3-5- زيادة الإنفاق على البحث و التطوير : تعتبر وظيفة البحث و التطوير وظيفة محورية في نشاط أي مؤسسة اقتصادية باعتبارها الضامن لاستمراريتها و قدرتها على المنافسة في السوق، فالاختراع و الابتكار و التجديد يمكن المؤسسة من تلبي رغبات مستهلكيها و الاستجابة لأذواقهم لأن أي منتج و مهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعدة فترة قصيرة سيصبح قديم. إن تعطل ملكية البحث و التطوير و المبادرة في أغلب المؤسسات الجزائرية و ضعف (و إن لم نقل انعدام) الإنفاق على البحث و التطوير، يجعل هذه المؤسسات تلجأ دائما إلى الأجانب للحصول على التقنيات الحديثة و بتكليف باهظة، كان بإمكانها الحصول عليها محليا لو عرفت كيف تستغل الطاقات التكنولوجية المحلية (1).

المبحث الثاني :برنامجي التأهيل الصناعي و الأوروبي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

لقد استطاعت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال العشريتين أن تبرهن على فعاليتها الاقتصادية، وذلك رغم التحولات الاقتصادية التي مر بها العالم، هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها و الجزائر إحدى الدول التي سعت إلى ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى صبح المنتج المحلي قادرا على المنافسة الأجنبية لذلك اتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات من بينها د إبرام اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و برامج وطنية من اجل القيام ببرامج مساعدة لدعم عملية التأهيل.

المطلب الأول : البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي.

(1) جمال بلخياط و جميلة، مرجع سبق ذكره، ص: 638.

1- تعريف برنامج التأهيل الصناعي و شروط الاستفادة منه: (1)

1-1- تعريف برنامج التأهيل الصناعي : هو مجموعة من الإجراءات التي تسعى إلى دعم و مرافقة المؤسسات الصناعية العمومية و الخاصة لترقية التنافسية الصناعية ، و ذلك لتحسين كفاءة المؤسسات الصناعية و تهيئة المحيط المباشر لها بتكليف جميع مكوناته من أنشطة مالية و مصرفية و إدارية و جبائية و اجتماعية ... الخ

تم تطبيق هذا البرنامج من خلال ثلاث عمليات للدعم التقني على 50 مؤسسة عمومية و خاصة انطلق سنة 2000 من طرف وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة.

1-2- شروط الاستفادة من البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي : إن البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي هو مسار لتحسين قدرات المؤسسة عن طريق إدخال طرق و مناهج جديدة لدى المؤسسة ، و تجدر الإشارة إلى أنه ليس إجباري و إنما على المؤسسة أخذ زمام المبادرة و تقديم طلبها للانضمام إليه إذا ما توفرت الشروط التالية :

- يجب أن تكون المؤسسة جزائرية؛
- أن تنتمي إلى القطاع الصناعي أو تكون ممونة للخدمات المرتبطة بالصناعة؛
- أن تكون مسجلة ضمن السجل التجاري و رقم التعريف الضريبي؛
- أن تشغل على الأقل 20 عاملا بصفة دائمة بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية و 10 عمال بالنسبة للمؤسسات الخدمائية المرتبطة بالصناعة؛
- تحقيق نتيجة استغلال موجبة تمارس نشاطها منذ ثلاث سنوات؛
- وضعيتها البنكية : صافي أصول المؤسسة الموجب اكبر أو يساوي 50 % من رأس المال الاجتماعي و كذا رأسمالها العامل ينبغي أن يكون موجبا.

2- إجراءات عمل البرنامج : تمر عملية إعادة التأهيل بمرحلتين أساسيتين هما :

1-2- مرحلة التشخيص الاستراتيجي : التشخيص عبارة عن تحليل وضعية المؤسسة بالنسبة لكل عنصر سواء كانت تقنية، إنتاجية، تجارية، مالية ... الخ، و ذلك عن طريق ما يلي :

- دراسة وضعية المؤسسة في السوق من خلال وضعيتها التنافسية و الإستراتيجية، موضعية مواردها البشرية و كذا التشخيص التقني و المقارنة الدولية و النوعية وضع مخطط لتأهيل؛

(1) كمال رزيق، بوزعرور عمار، " التنافسية الصناعية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية "، الجمعية العلمية نادي

الدراسات الاقتصادية الجزائري، 2001، ص: 09.

- إجراء تشخيص شامل و إعداد مخطط التأهيل و ذلك بالاستعانة بمكتب دراسات أو مستشارين خارجيين مختارين من قبل المؤسسة بحرية، و يرسل التقرير إلى صندوق ترقية التنافسية الصناعية حيث يكون مرفقا بطلب المساعدة المالية في إطار احترام قواعد الأحقية و المحددة في وثائق الصناعة و إعادة الهيكلة؛⁽¹⁾
- يرتكز مركز الاستشارات على إنجاز التشخيص بهدف مطابقة الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الخاصة ببرنامج التأهيل ثم عرض هذه الخيارات الإستراتيجية.

2-2-مرحلة القبول و التنفيذ : بعد الاطلاع على تقرير التشخيص الاستراتيجي الشامل و مخطط إعادة التأهيل، تقوم الأمانة التقنية بإشعار المؤسسة بقرار اللجنة، و يعقد اتفاق بين وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة و المؤسسة المعنية في حالة قبول الملف، وهذا الاتفاق يحدد حقوق و التزامات المؤسسة و الوزارة الوصية و الإجراءات المتفق عليها والمبلغ الممنوح وطرق المنح، كما أن معدلات المساعدات لمالية من صندوق ترقية التنافسية الصناعية تتمثل فيما يلي:⁽²⁾

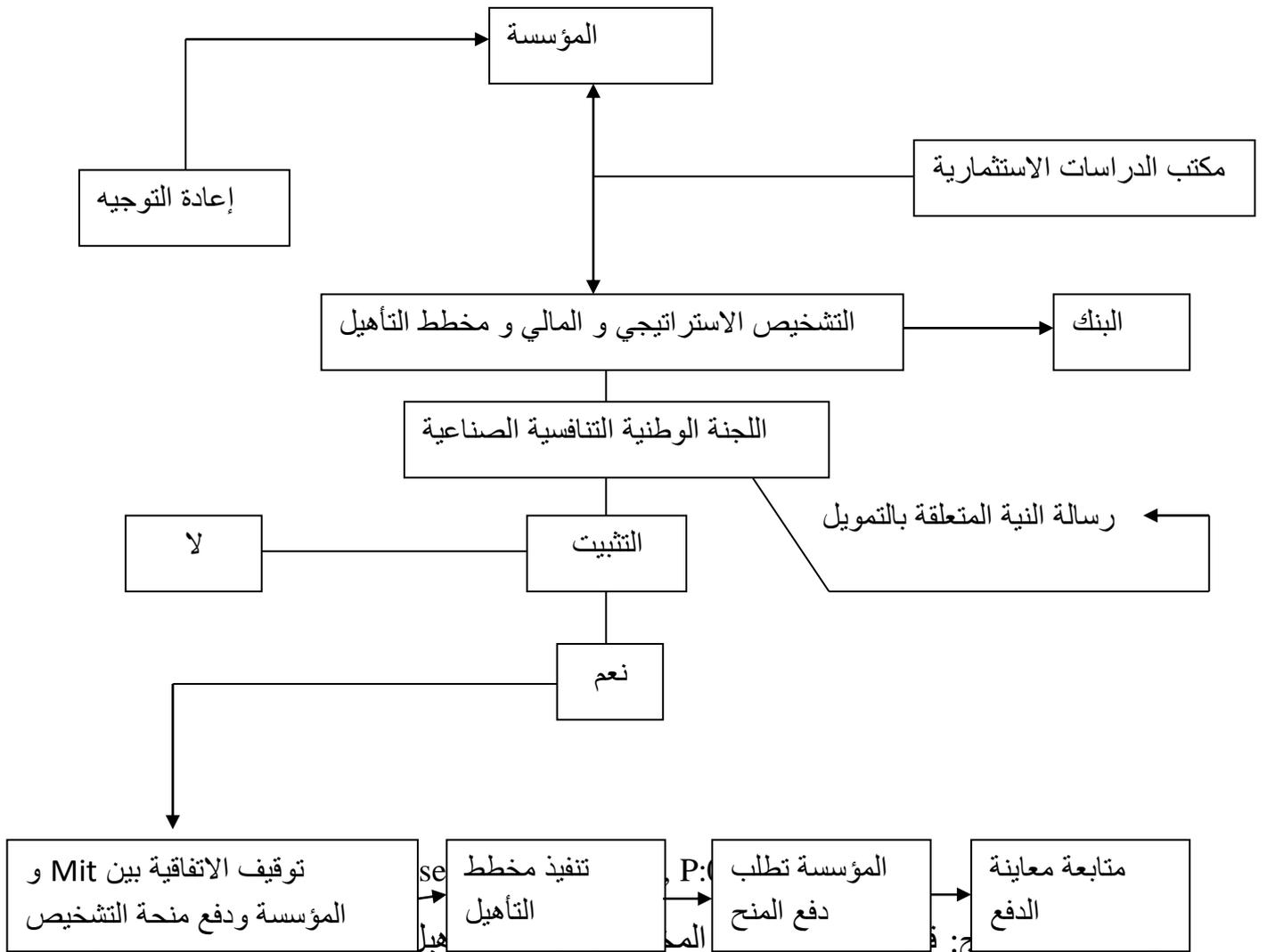
- 70 % من تكلفة دراسة التشخيص الاستراتيجي الإجمالي و مخطط التأهيل في حدود ثلاثة ملايين دينار؛
 - 85 % من مبلغ الاستثمارات غير مادية؛
 - 15 % من مبلغ الاستثمارات المادية حمولة بالأموال الخاصة للمؤسسة؛
 - 10 % من مبلغ الاستثمارات المادية تمويل بقروض؛
- و يمكن توضيح المراحل المذكورة سابقا من خلال:

⁽¹⁾عروب رتيبة و ربحي كريمة، " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، ملتقى دوالي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف - الجزائر، 2006، ص: 275.

⁽²⁾Abassi Boualem , « le secteur industriel et la problématique de sa modernisation de enrteprise :

Enjectoirs , Gardaia , 1999, p :55.

الشكل (2): مراحل سير برنامج التأهيل الصناعي.



صندوق دعم التنافسية الصناعية بحوالي 5651 مليون دينار جزائري، و قد تم توزيع هذا الغلاف لتمويل العمليات الخاصة بالبرنامج على النحو التالي:

- 23000 مليون دينار جزائري (29 مليون دولار أمريكي) مخصصة لتأهيل المؤسسات؛
- 500 مليون دينار جزائري مخصصة للعمليات الخاصة بمرافقة المؤسسات قصد الحصول على شهادة الجودة و النوعية؛
- 2850 مليون دينار جزائري خصصت لإعادة تهيئة المناطق الصناعية و مناطق النشاط؛
- 1.5 مليار دينار جزائري خصصت من طرف الصندوق و ذلك من سنة 2002؛

و قد تم تقديم مساعدات من طرف صندوق ترقية التنافسية الصناعية كما يلي:

- 31 مليون دينار جزائري مقدمة كل مؤسسة؛
 - إجمالي الاستثمارات 16.373 مليار دينار جزائري (12 % منها استثمارات مادية)؛
 - 2.444 مليار دينار جزائري موجهة لجميع المؤسسات المقبولة.
- رغم هذه المبالغ الكبيرة إلا أنه لم يتم تأهيل سوى 300 مؤسسة خلال سنوات (2004/2002) ونظرا للنتائج المشار إليها سابقا اعتمدت وزارة الصناعة و إعادة الهيكلة وضع نهج جديد لتدعيم الاندماج في البرنامج و ذلك من خلال:

- إعادة تهيئة الإجراءات؛
 - تسريع آجال الإنجاز في مرحلة التشخيص و إجراءات التأهيل؛
 - خلق وكالة وطنية للتنفيذ من أجل التنافسية الصناعية.
- وعلى الرغم من سعي وكالة الصناعة وإعادة الهيكلة لتطوير المؤسسات الجزائرية، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، إلا أن أغلبية هذه الأخيرة لم تستفد من هذا البرنامج كونه موجه للمؤسسات التي تشغل 20 عاملا على الأقل و هو تفتقده معظم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، الأمر الذي أوجب وضع برنامج تأهيل خاص بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني : برامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كمجموعة.

- 1- ماهية الشراكة الأوروبية: لم تكن الشراكة الأوروبية وليدة الصدفة، بل سبقتها عدة حوارات و مفاوضات بين الطرفين مكنت من الوصول إلى توقيع الاتفاق.
- 1-1- تعريف الشراكة الأوروبية: وهي تعني ذلك التكامل بين الطرفين الأوروبي و الجزائري من أجل تحقيق مشروع أو هدف اقتصادي معين، بتنسيق الجهود و الثروات

المتاحة في شروط مضبوطة تجعل كل طرف محافظ على استقلالية إستراتيجيته، أي لا تفقد أي دولة سلطتها و سيادتها جراء هذه الشراكة الاقتصادية (1).

لكن وعلى الرغم من قدم العلاقات بين الجزائر و الطرف الأوروبي إلا أنه لم يتم التوقيع على اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية إلا مؤخرا، حيث وقعت الجزائر على هذه الاتفاقية في 2001/12/19 بعد 17 جولة من المفاوضات ما بين 1997 و 2001 حيث كان التوقيع الرسمي على اتفاقية بمدينة " فالنسيا " الإسبانية يوم 2002/04/22. (2)

1-2- أهداف الشراكة الأوروبية الجزائرية : بالرغم من عدم التكافؤ بين الطرفين إلا أن كل منهما أهدافه يسعى إلى تحقيقها من وراء هذا الاتفاق نذكر منها ما يلي :

*أهداف الجزائر : تتمثل في :

- دعم السياسة المتبعة في الجزائر و الرامية إلى تحقيق تطور اقتصادي و اجتماعي؛
- إقامة منطقة تبادل حر بين الجزائر و دول الاتحاد الأوروبي قبل سنة 2012 طبقا لقواعد المنظمة العالمية للتجارة؛
- الاستفادة من التكنولوجيا الغربية المتطورة و ذلك عن طريق البحث و التطوير إطار منسق مع الجانب الأوروبي؛
- تحسين الوضعية المالية للمؤسسات الاقتصادية بالاعتماد على التمويل المحمل في إطار برنامج الدعم المالي؛
- الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية و تطوير الكفاءات اللازمة لتحسين نماذج التسيير.

*أهداف الاتحاد الأوروبي: تتمثل في ما يلي:

- تقديم مساعدات مادية لتطوير الخبرات الفنية لقطاعات الإنتاج بحيث تصبح قادرة على استهلاك السلع الأوروبية المتطورة، فكلما زادت درجة التخلف كما عجزت دول الجنوب عن استيراد التكنولوجيا من أوروبا؛

(1) بلال أحمية، " دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة

الأوروبية"، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة جيجل، الجزائر، 2006، ص : 448.

(2) ناصر مراد، " شروط نجاح اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 34، جامعة البليدة-الجزائر، 2007، ص:27.

- توسيع نفوذها العالمي في التنافس مع القوى الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي بسطت نفوذها في الشرق الأوسط؛
- إيجاد مجالات أوسع لصادراته في سلع و خدمات في المنطقة نظرا لأن الجزائر تنتج بصفة خاصة المواد الأولية و الخامات وجميعها تصدر إلى أوروبا دون قيود .

2-برنامج التعاون المالي " ميديا" لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: ركزت الجزائر على الدعم و التعاون المالي من خلال برنامج ميديا مقابل زيادة نسب التبادل التجاري مع الدول المشتركة، هذا ما سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تجسيده بغية توسيع أسواقها، حيث يركز الدعم الأوروبي في هذا المجال المالي ضمن الاتفاق من خلال برامج ميديا 1 و 2 على إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

2-1-تعريف البرنامج الأوروبي للتعاون (MEDA): يعرف على أنه الأداة المالية الأساسية للاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة الأورومتوسطة (1)، وهو عبارة عن إجراءات مرافقة للإصلاحات والتي ارتكزت أساسا على التغيير في التوجهات الإستراتيجية للدول المتوسطة، ويطبق برنامج ميديا من خلال لجان تشرف على تنفيذ هذه المشاريع التمويلية و متابعتها وتقييمها،و قد استفادت منها الجزائر و الدول العربية المتوسطة المعنية في تمويل و مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كما أن هذا البرامج تجسد في مرحلتين من التمويل و الدعم هما: (2)

- برنامج ميديا 1 خلال الفترة (1996-2000) الذي قدر الغلاف المالي المخصص له بحوالي 3424.5 مليون أورو؛
- برنامج ميديا 2 خلال الفترة (2000-2006) و قدر غلافه المالي بـ 5350 مليون أورو؛

2-2-الدعم المالي لبرنامج ميديا (MEDA) بالتعاون مع صندوق ضمان القروض:إن مهمة صندوق ضمان القروض هو التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تنجز استثمارات و ذلك بالمشاركة في برامج التأهيلية بالتنسيق مع مختلف هيئات دعم الاستثمار.

(1)ليليا بن منصور،"تقييم تجربة الاقتصاد الموجه و الإصلاحات الاقتصادية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في اقتصاد الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر-الجزائر، 2006، ص:

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

وفي إطار الشراكة الأوروبية الجزائرية فإن صندوق ضمان القروض نسق مع برامج الاتحاد الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك من خلال الضمان المشترك الموجه لفائدة المؤسسات التي استفادت من برامج إعادة التأهيل.⁽¹⁾

و الجدول الموالي يبين الضمانات الممنوحة بالتعاون مع ميديا (FAGAR/MED)

جدول رقم (16):حصيلة ضمان القروض بإسناد من ميديا.

صندوق ضمان الإقراض بإسناد من MEDA			
السداسي الأول لسنة 2008	سنة 2007	سنة 2006	
6	49	57	عدد الضمانات الممنوحة
1412008000	7189068292	9037318341	الكلفة الإجمالية للمشاريع
941768000	4750394252	5520293232	قيمة القروض المطلوبة
%67	%66	%61	المعدل المتوسط للتمويل المطلوب
243326100	2001614244	2228734276	قيمة الضمانات الممنوحة
% 26	%42	%40	المعدل المتوسط للضمان
40554350	40849270	39100601	القيمة المتوسطة للضمان
663	4918	4313	عدد مناصب التشغيل التي ستنشأ
1420465	461787	2095367	الاستثمار حسب الشغل
1420465	965920	1282238	القرض حسب الشغل
367008	406998	516748	الضمان حسب الشغل

Source : bulletin d'information économique, N°N°N° 11,12,13,2006,2007,2008, p p p 29,35,37, sur le site : www.pmeort-dz.org

2-3-نتائج برنامج MEDA لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: سمح برنامج MEDA بتأهيل 445 مؤسسة صغيرة و متوسطة من بين 2150 مؤسسة كانت مبرمجة للاستفادة منه، و كلها تنتمي إلى القطاع الصناعي الخاص، و منها 685 مؤسسة استفادت من تخصيص أولي لوضعيتها وهي إحدى مراحل التأهيل، و تظهر الإحصائيات أن 68 % من المؤسسات المؤهلة تنشط في عدة قطاعات ومنها الصناعات الغذائية و صناعة الحديد و الصلب، كما لوحظ أن هناك تحسين في الإنتاج وطرق التسيير والتي تعد أهم مطالب الشركات التي

⁽¹⁾ بلحسن فيصل، " تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف- الجزائر، 2006، ص:464.

رغبت في الاستفادة من البرنامج، إذ أن 70 % من المؤسسات التي استفادت من التأهيل متركزة في وسط وشرق البلاد.

3- البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (EDPME):

3-1- تعريف البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: هذا البرنامج ممول من طرف الاتحاد الأوروبي و وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية لمدة 05 سنوات بميزانية تقدر بـ 62.90 مليون أورو حيث تبلغ مساهمة الاتحاد الأوروبي 57 مليون أورو و تساهم الجزائر بمقدار 3.4 مليون أورو، أما حصة المؤسسات المنخرطة والمستفيد من البرنامج فهي تقدر بـ 2.5 مليون أورو، حيث يتم إدارته من طرف فريق يتكون من خبراء أوروبيين و جزائريين، يتواجد مقره في الجزائر العاصمة وله 5 فروع في المناطق التالية: العاصمة، عنابة، غرداية، وهران و سطيف. (1)

3-2- شروط الاستفادة من البرنامج : تم وضع عدة شروط للاستفادة من البرنامج بعضها متعلق بنشاط المؤسسات المستفيدة و البعض الآخر خاص بالشروط الواجب توفرها في هذه المؤسسات وهي: (2)

- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل؛
- أن يكون عدد عمالها ما بين 10 و 250 عاملا؛
- أن تكون منخرطة في صندوق الضمان الاجتماعي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- أن تكون منظمة على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة؛
- الممارسة في إحدى قطاعات النشاط المبرزة من طرف البرنامج و الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الإجمالية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي حيث تقدر نسبة التمويل من طرف الإتحاد الأوروبي 80%؛
- يجب أن يكون على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي معنوي جزائري الجنسية؛

3-3- نتائج البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: في سبتمبر 2002 كان الانطلاق الفعلي للبرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث انطلقت العملية بمشاركة أكثر من 2670 مؤسسة صغيرة و متوسطة

⁽¹⁾ (F.SEMID(direction de la mise à niveau des entreprises), mise à niveau des entreprises ,

programme et bilan d'étrape , ministère de l'industrie (document interne) , 15 Février 2005, p :27.

⁽²⁾ منير نوري، " أثر الشراكة الأوروبية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 2006، ص: 875.

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

الأخيرة عبر كافة الوطن أثمرت هذه إلى غاية مارس 2006 عن 1970 عملية تدخل في النتائج الآتية: (1)

- 411 عملية تشخيص مسبق؛
 - 397 عملية تشخيص؛
 - 597 عملية تأهيل؛
 - 247 عملية تكوين؛
 - 18 عمليات أخرى.
- وبعد أن تم تحديد البرنامج بعام كامل من الاتفاق مع الجزائر فقد أصبحت نتائجه وإلى غاية 21 ماي 2007 مقدره بـ: (2)

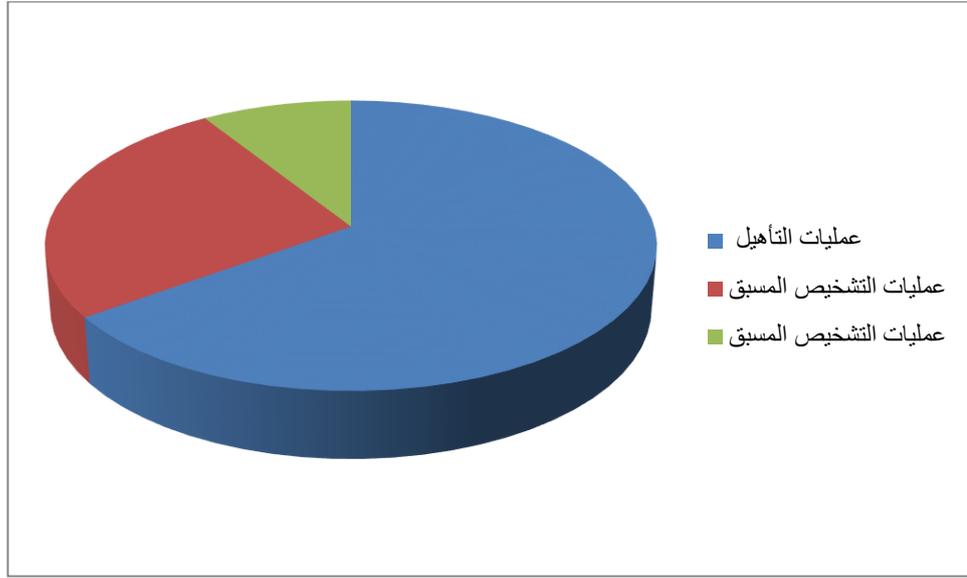
- 470 عملية تشخيص؛
- 847 عملية تأهيل؛
- 7 أنشطة مختلفة؛
- 133 أنشطة إلغاء.

والشكل التالي يوضح درجة تقدم إجراءات التأهيل بالنسبة للمؤسسات المستفيدة:

شكل رقم (03): توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج EDPME حسب درجة التقدم في إجراءات التأهيل إلى غاية ديسمبر 2007.

(1) Europe développement PME, période septembre 2002 à 2006, P :02, sur le site: www.edpme.org.

(2) Programme d'appui aux PME/PMI algérienne ministère de la PME de l'artisanat , septembre 2002 à 2008, p :03 , sur le site : www.pmeart.dz.org.



Source : rapport final euro de développement PME, décembre 2007, sur le site : www.deldza.ec.europa.eu

ولتقييم البرنامج الأوروبي فإن نتائجه على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم تأهيلها يعتبر إيجابيا، إذ اعتبر هذا البرنامج النموذجي الذي تم تنفيذه مع الاتحاد الأوروبي، وهو ما صرح به السفير " بلاز " و ذلك بمناسبة اليوم التقني للبرنامج " ميدا " لذا لم يتردد في القول أن البرنامج نجح بل أنه أنجح برنامج تعاون بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي. (1)

ورغم النتائج التي حققتها هذا البرنامج إلا أنه تعرض للانتقاد، إذ أن رئيس المجلس الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة " زعيم بن ساسي " من الذين انتقدوا هذا البرنامج ذلك لأنه يشمل المؤسسات التي تشهد صحة مالية جيدة في حين همش المؤسسات التي تعاني من مشاكل مالية حقيقية. (2)

المطلب الثالث: برامج الدعم و التطوير في إطار التعاون الثنائي مع دول الاتحاد الأوروبي.

1- البرنامج الجزائري الألماني (GTZ) لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر في إطار جهود تنمية الصناعات المحلية لمواجهة تحرير و انفتاح السوق، و ذلك بالتعاون الثنائي و دولة ألمانيا في نطاق الشركة التقنية الجزائرية الألمانية.

1-1- تقديم البرنامج

(1) جريدة أخبار اليوم، " الجزائر تعتبر نموذجا و أوروبا توافق على تنفيذه " العدد 578، يوم 2009/03/14، على الموقع:

www.akhberlyoum.com

(2) جريدة المساء، " تقييم البرنامج الأوروبي بلسان رئيس المجلس الوطني "، العدد 567، يوم 2008/11/19، على

الموقع: www.el.massa.com

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

الجزائري الألماني (GTZ): يعود برنامج التعاون التقني بين الجزائر وألمانيا إلى سنة 1962، يتمثل في إبرام اتفاق بين الجانب الألماني بقيادة الهيئة التنفيذية للشركة الألمانية ووزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية من جانب الجزائر بقيادة الوكالة التنفيذية ، و ذلك لضمان التنسيق اللازم لحسن سير المشروع، وقد بلغ المبلغ المخصص في إطار الشركة الثنائية في الفترة بين 1962 و 1999 إلى 3605 مليار مارك ألماني إضافة إلى الإعانات الألمانية للمشاريع المشتركة عن طريق تمويل الدفع لفائدة مؤسسة مشتركة وعالمية تحت وصاية الوزارة الفيدرالية للتنمية الاقتصادية والنمو و الهيئة التنفيذية إلى الشراكة التي تنشأ من 25 سنة في الجزائر. (1)

1-2- مراحل البرنامج الجزائري الألماني (GTZ) : تم انطلاق برنامج ثنائي في إطار الشركة التقنية الجزائرية الألمانية سنة 1997 يهدف إلى رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة للحفاظ على حصتها السوقية المحلية و اقتحام الأسواق الدولية، و التنفيذ و تمويل هذا البرنامج ثم تقسيمه إلى ثلاثة مراحل هي: (2)

* المرحلة الأولى : تمتد من أكتوبر 1997 إلى ديسمبر 1999 بتخصيص قيمة 1250000 أورو.

* المرحلة الثانية : تمتد من جانفي 2000 إلى جويلية 2002 بتخصيص ما قيمته 2560000 أورو.

بحيث يشمل البرنامج المؤسسات الصناعية و التي تتكون من 50 إلى 250 عاملا في الفروع التالية : صناعة الحديد و الصلب، الصناعات الفلاحية الغذائية، الصناعات الكيماوية الصيدلانية، صناعة مواد البناء و الصناعة الميكانيكية، و المؤسسات المكونة من 01 إلى 10 عمال المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ).

* المرحلة الثالثة: (3) تمتد من أوت 2003 إلى جانفي 2006 بتخصيص ما قيمته 1350000 أورو. وقد خصص البرنامج للمدراء و الإطارات التسييرية لمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية التي تشغل بين 20 و 250 عاملا، وأصحاب المؤسسات المصغرة التي

(1) السعيد بربيش، " تقييم تجربة الاقتصاد الموجه و الإصلاحات الاقتصادية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في

اقتصاد الجزائر "، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص:16.

(2) NB :le projet allemand PME conforme apporter un soutien au PME –PME Algérienne PMI magazine d'Algérie , N°32, 09/10/2005, p31

(3) présentation du projet appuis sur association professionnelles et organisation patronales , coopération technique Algéro – Allemand , ministère de l'artisanat , sur le site : www.pmeart.dz.org.

يتراوح عدد عمالها من 01 إلى 20 عامل بهدف تحسين التحكم في نظام تسيير النوعية و الموقع الاستراتيجي للمؤسسة، إضافة إلى إعادة تأهيلها و تطوير صادراتها، و في إطار تطوير البنية التحتية لمراكز الدعم و إعادة تأهيلها طرح برنامج جديد في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية يدعى " برنامج دعم الجمعيات المهنية و جمعية أرباب العمل " تمتد مرحلته الأولى من جانفي 2005 إلى 2007.

1-3-نتائج البرنامج الجزائري الألماني (GTZ) : تمثلت نتائج برنامج الشراكة التقنية الألمانية حسب ما تم تحقيقه في كل من المرحلة الثانية و الثالثة فيمايلي:
*تمثلت نتائج المرحلة الثانية فيما يلي:(1)

- اختتام تكوين 30 مستشارا في إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- انطلاق منتجات الاستشارة الخاصة التي تتماشى مع العجز المسجل لدى التشخيص العام لـ 20 مؤسسة متوسطة؛
- اختتام مشروع يتضمن 12 ملتقى عالج محاور التصدير و الشراكة و الجودة .

*نتائج المرحلة الثالثة تمثلت في :

- من بين 25 عملية مخططة للثلاثي الأول لسنة 2005 ثم تحقيق 11 عملية و 12 قيد التنفيذ؛
- في إطار دعم مراقبة نظام التسيير البيئي في الجائر استفاد مترشح في المرحلة الأولى للتكوين بوهران و 59 مترشح بتيارات و 10 مترشحين بعنابة حول معايير الإيزو؛
- استفاد 13 إطار من إدارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التكوين لمدة 03 أيام حول استعمال أدوات تحليل و تخطيط المشروعات.

ومن خلال المعطيات الاقتصادية و الإحصائية التي تم التوصل إليها من قبل النظام المعلوماتي و الاقتصادي الذي يعرف ضعف و نقص من ناحية التأطير و الإمكانيات، و حسب ما جاء في مختلف البرامج الوطنية و الدولية فإن النتائج المحققة لا تعد معتبرة.
2- الشراكة الجزائرية الفرنسية (AFI) لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

2-1- مفهوم الوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) : الوكالة الفرنسية للتنمية هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري حيث تساهم في تسهيل تحويل الاستثمارات الموجهة

(1) شهلة قدرتي، مرجع سبق ذكره، ص:195.

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الخاصة بموافقة لجنة المتابعة للوكالة خلال الفترة الممتدة بين 1999 و 2002، و قد تم تمويل المشاريع بقيمة 11105 مليون أورو. (1)

2-2- دور الوكالة الفرنسية في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية: منحت الوكالة الفرنسية للتنمية في مجال تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية قرضا بقيمة 15 مليون أورو للقرض الشعبي الجزائري، حيث يمتد من سنة 1999 إلى غاية 2003 وقد ساهم هذا القرض في تمويل 7 مشاريع و الجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (17) : أثر الشراكة بين الوكالة الفرنسية للتنمية و القرض الشعبي الجزائري.

القطاع الاقتصادي	مناصب الشغل	رقم الأعمال السنوي	القيمة المضافة للسنة	الربح الصافي للسنة
03 مشاريع (الزراعة الغذائية)	123	1553130	399457	134917
النسبة من مجموع الاستثمار	-	51 %	37 %	12 %
04 مشاريع (الأشغال العمومية)	235	1311364	164094	240398
النسبة من مجموع الاستثمار	-	49 %	39 %	13 %

المصدر: منير نوري، "أثر الشراكة الاوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف - الجزائر، 2006، ص: 873.

و تجدر الإشارة إلى أن وكالة (AFD) منحت قرضا بقيمة 40 مليون أورو للقرض الشعبي الجزائري 2003، كما قررت أيضا منح الجزائر قرضا بـ 55 مليون أورو مع تسهيلات في التسديد لفائدة تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. (2)

3- الشراكة الإيطالية الجزائرية لدعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يمثل الدعم الإيطالي لعملية إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية في البنك الإيطالي لما يقدمه من دعم مالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

3-1- تقديم البنك الإيطالي (MCC) : تقوم إيطاليا منذ سنة 1991 بتمويل مشاريع شراكة من قبل بنك عمومي يدعى "البنك الإيطالي"، حيث يوجد خط بينه و بين بنك الفلاحة و

(1) منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص: 872.

(2) منير نوري، مرجع سبق ذكره، ص: 874.

التنمية الريفية و هذا بموجب القانون 2000/97 المؤرخ في 13-01-2000، كما يقوم هذا البنك بمنح قرض لبنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية بمبلغ 52500 مليون ليرة إيطالية أي بمقدار 2711398720 أورو.

3-2- شروط البنك الإيطالي لمنح القرض للبنك الجزائري : تتمثل في :

- مدة التمويل تتراوح ما بين 05 و 07 سنوات؛
- يخص هذا القرض تمويل السلع و الخدمات لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية الخاصة؛
- يجب أن تكون عملية التسديد بالأورو؛
- 3-2- أهداف البنك الإيطالي لمنح القرض للبنك الجزائري : يهدف هذا البنك إلى ما يلي:
- الحيازة على التجهيزات الإيطالية من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؛
- التحويل التكنولوجي، التكوين و المساعدة التقنية؛

هذا القرض يمول 35 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة، منها 80 % إلى 90 % من المشاريع الممولة هي في مرحلة الإنتاج، أما البقية فقد سجلت انطلاقها مؤخرا كما سمح بخلق حوالي 1000 منصب شغل.

المبحث الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

واجهت عملية التأهيل عدة صعوبات و عراقيل حالت دون نجاح معظم البرامج المسطرة سابقا، هذا ما دفع الجزائر إلى اعتماد برنامجا وطنيا جديدا لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي يعتبر منعطفًا هامًا في تاريخ الإصلاحات الاقتصادية التي سطرته السلطات الجزائرية.

المطلب الأول: أسباب البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وأهم أهدافه.

1-التعريف بالبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: " شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتطبيق برنامج أعد خصيصا من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع، حيث يندرج هذا البرنامج ضمن الأحكام الواردة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاسيما المادة 18 منه، التي تنص على ما يلي: تقوم الوزارة المكلفة بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة و ذلك في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

و المتوسطة، بوضع برامج التأهيل المناسبة من أجل تطوير تنافسية المؤسسات و ذلك بغرض ترقية المنتج الوطني، ليستجيب للمقاييس العالمية. (1)

و يتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المحيط الذي تنشط فيه لمعالجة المشاكل و الصعوبات التي تواجهها سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط و التي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية، الجيائية، الخدماتية... الخ .

ويمتد البرنامج لفترة 12 سنة أي لغاية نهاية 2013 و يشمل على مرحلتين :

*مرحلة التكيف و تمتد على مدى 5 سنوات؛

*مرحلة الضبط و تمتد على مدى 7 سنوات.

وحتى تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الانخراط في عملية التأهيل لابد لها من استيفاء الشروط الآتية: (2)

- أن تكون مؤسسة جزائرية و تنشط منذ سنتين؛
- أن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- المؤسسات التي لها قدرة على تصدير منتجاتها و خدماتها؛
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أولها معايير التنمية التكنولوجية.

2-أسباب وضع البرنامج: تعود الأسباب الرئيسية لوضع هذا البرنامج إلى ما يلي:

- قصد التكفل بالمؤسسات التي تستخدم أقل من 20 عاملا، والتي تمثل 97 % من نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية حيث لم تحظ بالتكفل من خلال برامج التأهيل السابقة، بادرت الحكومة الجزائرية من خلال وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعداد " برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة "، وتم الانطلاق الرسمي لهذا البرنامج في 25 فيفري 2007 من خلال تنفيذ البرامج الإعلامية و التحسيسية؛
- إن انتهاج الجزائر لسياسة الانفتاح على الأسواق الخارجية و تفكيك الحواجز الجمركية يحتم على المؤسسات الجزائرية الصغيرة و المتوسطة التي تنتمي إلى جميع القطاعات

(1) ابتسام بوشريط، مرجع سبق ذكره، ص:51.

(2) قوريش نصيرة، مرجع سبق ذكره، ص:155.

الارتقاء بمستواه التكنولوجي و التسيري و التنظيمي و هذا ما يتطلب تصميم برامج لدعمها ومساندتها؛

● يلعب قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا بالغ الأهمية في الاقتصاد الوطني كما يعرف هذا القطاع تطورا سريعا في الآونة الأخيرة لذا يجب الاهتمام بهذه المؤسسات و ترقيتها و تأهيلها.

ومنه يسعى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى مرافقة مجموعة معتبرة من قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قصد السماح بتحسين ملموس لقدرتها التنافسية من خلال رفع مستواها إلى مستوى المعايير الدولية للتنظيم و التسير كذا العمل على تنميتها المستقبلية ضمن محيط مشجع.

2-أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة : لهذا البرنامج أهداف عامة و أخرى خاصة نوضحها فيما يلي:

2-1- الأهداف العامة: تتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في السعي إلى ضمان استمرارية منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محافظتها على مكانتها في السوق الوطنية و ضمان حصة في السوق الدولية في ظل مناخ تنافسي، و ذلك عن طريق: (1)

- ترقية رأس المال البشري بواسطة التكوين المستمر؛
 - تحسين التمويل (من حيث التنظيم و حجم القروض)؛
 - إزالة الحواجز أمام التعاون بين المؤسسات و مراكز البحث و التطوير و الجامعات؛
 - إزالة العقبات التي تعترض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- كما يهدف أيضا للوصول إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تكون:
- قادرة على اكتساب تقنيات التكنولوجيا الحديثة و مواكبة التطور في الأسواق العالمية؛
 - تحسين قدرتها التنافسية على مستوى السعر، النوعية، الإبداع من خلال اعتماد أحدث الطرق في مجال التسير و الإدارة، و الالتزام بالمواصفات و المقاييس الدولية المتعلقة بالنوعية.

2-2-الأهداف الخاصة:تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في: (1)

(1)مداخلة مصطفى بن بادة حول انطلاق تنفيذ البرنامج الإعلامي و التحسيبي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات

الصغيرة و المتوسطة، قصر الثقافة، عنابة، 29 أفريل 2007، نجدها على الموقع الإلكتروني: <http://www.pneart->

[dz.org/ar/discours.php*discours2](http://www.pneart-dz.org/ar/discours.php*discours2)

- تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلا بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية و كل فرع نشاط و سبل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة و قدراتها حسب الفروع و بلوغ ترقية و تطور جهوي للقطاع؛
- إعداد تشخيص استراتيجي عام للمؤسسة و مخطط تأهيلها؛
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين و تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير و الحيازة على القواعد العامة للنوعية العالمية و مخططات التسويق؛
- تحسين القدرات التقنية و وسائل الإنتاج؛
- إنشاء قيم مضافة جديدة و تحقيق أرباح متصاعدة.

المطلب الثاني : محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إجراءات تطبيقه.

1-محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يشمل هذا البرنامج أربع محاور رئيسية تتمثل في:

1-1- المحور القطاعي: تحليل قطاع النشاط الذي تنتمي إليه المؤسسة المعنية بالتأهيل، و يتم ذلك من خلال إنجاز دراسات لتحديد خصوصيات فروع النشاط، من أجل تقييم القدرات المتوفرة عن طريق:

- إنجاز دراسات عن فروع النشاطات؛
- إعداد دراسات حول التموقع الاستراتيجي لفروع النشاطات؛
- وضع خطة عملية خاصة بتأهيل محيط كل فرع نشاط.

1-2- المحور الجهوي: توحيد المعايير و المقاييس للولايات، عن طريق القيام بتحليل و دراسات شاملة بغية التعرف على خصوصيات نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب كل ولاية للعمل على ترقيتها و ذلك انطلاقا من:

- تحديد وضع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب كل ولاية، و استنتاج نقاط القوة و الضعف و تحديد الإمكانيات المتاحة و غير المستغلة؛

(1) كلمة وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية في حصة منتدى التلفزيون، نجدها على الموقع

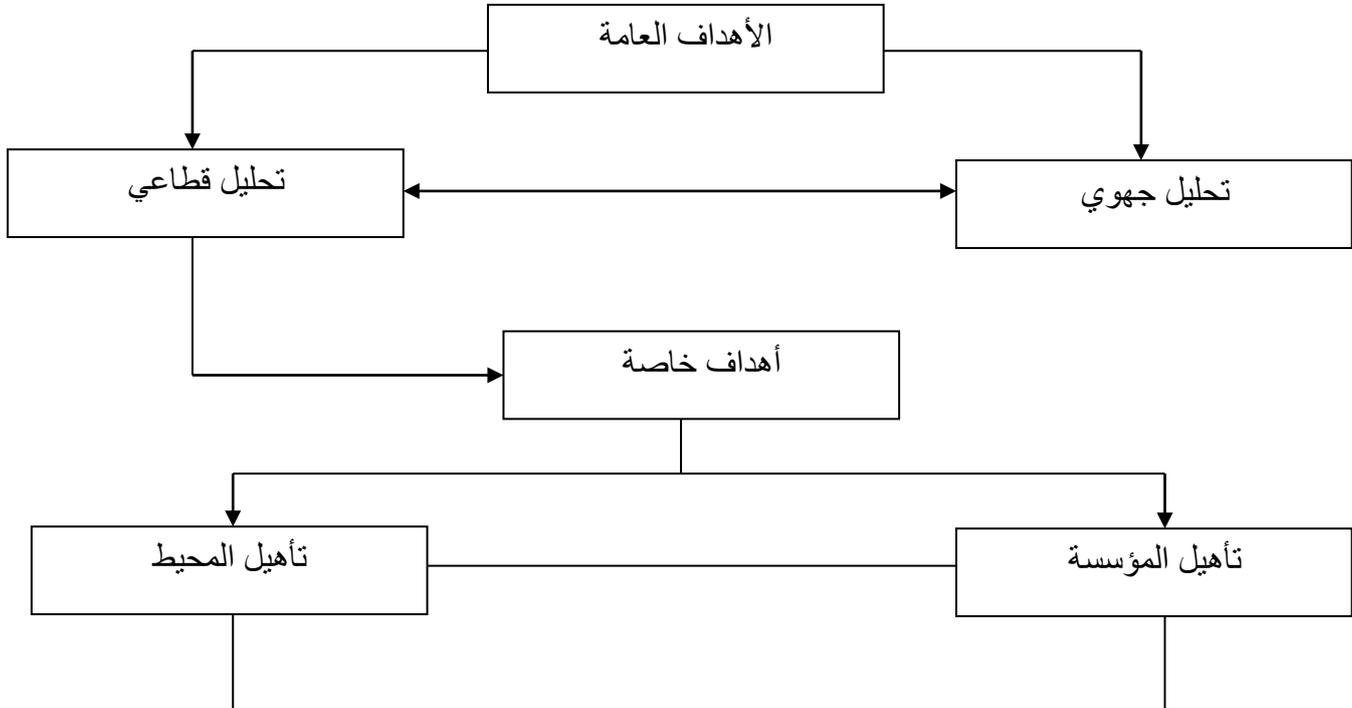
- تحديد النشاطات ذات القدرات العالية من التصدير و النمو و خلق مناصب العمل حسب الولايات؛
- وضع مخطط لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب كل ولاية.
- 1-3-محور محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: يكون عن طريق القيام بعمليات البحث و التطوير بغرض الإدماج الفعال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ضمن محيطها، و ذلك من خلال: (1)
- تدعيم المعنوية لتدخلات الجمعيات المهنية من أجل تعميم فهم و تأطير برنامج التأهيل (اللقاءات المهنية)؛
- إنشاء مراكز تكوين مهنية متخصصة حسب احتياجات قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب كل ولاية؛
- تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية (خلق مصالح خاصة في البنوك تقوم بتمويل عمليات تأهيل المؤسسات و تطوير أجهزة الدعم المالي)؛
- إعداد و تنفيذ مخطط إعلامي و تحسيبي حول البرنامج الوطني للتأهيل (دليل الإجراءات، الأيام التقنية، الورشات و الملتقيات)؛
- إصدار مجلات متخصصة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
- نشاطات المتابعة و التقييم حول مائة و أثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، من خلال خلق مراكز خاصة لرصد تنافسية المؤسسات و مدى كفاءتها؛
- إصلاح المنظومة القانونية و الجبائية لما يتوافق و طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- 3-1-محور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و جعلها في المستوى المطلوب، عن طريق القيام بالعمليات التالية:
- الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية و التشخيصات الإستراتيجية؛
- إعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقبولة؛
- تنفيذ مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقبولة؛
- إعداد دراسة السوق؛
- أنشطة الدعم في مجال التقييس و الملكية الصناعية؛
- دعم الابتكار التكنولوجي و التطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

(1) Agence nationale de développement de la PME , programme nationale de mise à niveau des petits et moyennes entreprises : présentation du programme 2007 , p :06.

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

يمكن تمثيل أهداف و محاور البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04) : البيان العام للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.



Source :Abed elkarim bougion entre l'algerie et l'union européenne :ce que vous devez savoir, ministère de la petite et moyenne entreprise et de l'artisanat ,octobre 2005,P :35

2- إجراءات سير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: أول خطوة لبدأ البرنامج يقوم صاحب المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بالاتصال بالوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها المسؤولة على البرنامج الوطني للتأهيل، أما الخطوة الثانية يشرع في التشخيص الأولي للتعرف على واقع المؤسسة بهدف إدماجها في البرنامج، و بعد تحقق الوكالة من مطابقة شروط قابلية المؤسسة للاستفادة من البرنامج التأهيلي تتم عملية المطابقة بواسطة ملاءمة صاحب المؤسسة لبطاقة تعريفية مستخرجة من الوكالة مرفقة بالوثائق التنظيمية التالية:

- نسخة من السجل التجاري للمؤسسة؛
- نسخة من شهادة التسجيل الجبائي؛
- نسخة من شهادة مستخرجة من الصندوق الوطني لضمان الإجراء؛
- الحصيلة المالية للسنتين الأخيرتين.

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

بعد ذلك يتم إعداد التشخيص الاستراتيجي العام بناء على التشخيص القبلي، و ينجز بنية التعرف العميق لواقع المؤسسة و من ثم إعداد مخطط تأهيلها(الاستثمارات المادية، الاستثمارات اللامادية، و تحديد المبالغ اللازمة لكل الاستثمارات)، و يسمح هذا المخطط بتنفيذ كافة العمليات الضرورية بحسب طلب المؤسسة و قدرتها على استيعاب عمليات التنفيذ، ثم تأتي مرحلة إنجاز الأنشطة المسطرة في مخطط التأهيل، بحيث تتم هذه المرحلة من خلال تعيين الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لخبراء مختصين، يتم حضورهم مع رئيس المؤسسة المعنية بالتأهيل، و تقوم الوكالة بمتابعة و مراقبة المهمة إلى غاية المصادقة على التقرير(التشخيص و مخطط التأهيل)، و من ثم الشروع في دفع المساعدات المالية للدراسات المنجزة من طرف مكاتب الدراسات و يتم الانتقال إلى الأنشطة الأخرى بطلب من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث: نتائج برنامج التأهيل الوطني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

باشرت وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتجسيد البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ابتداء من سنة 2006، لكن الانطلاقة الفعلية له كانت في شهر فيفري من سنة 2007. (1) *وقد كانت النتائج الأولية لهذا البرنامج (إلى غاية ديسمبر 2008) كما يلي:

1- المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

1-1- عدد المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني: تقدمت 375 مؤسسة بطلباتها للانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، تم قبول 305 مؤسسة منها، وهذه الأخيرة تضم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، (التي تحتوي على أكثر من 20 عاملا) والمؤسسات الصغيرة جدا(التي تحتوي على أقل من 20 عاملا) كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (18): عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

النوع	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	137	45 %

(1) ministère de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat , agence national de la PME ,Bilan des action du programme national de mise à niveau , Rapport complet , 2008, p :01.

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

المؤسسات الصغيرة جدا	168	55 %
المجموع	305	105 %

Source : ministère de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat, agence national de la PME ,Bilan des action du programme national de mise à niveau , Rapport complet , 2008, p :01.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (18) أن نسبة المؤسسات الصغيرة جدا المقبولة في برنامج التأهيل أعلى من نسبة قبول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث نجد أن هذا النوع من المؤسسات الصغيرة جدا مستثنى من برامج التأهيل السابقة الذكر رغم أهمية هذه المؤسسات بالنسبة للاقتصاد الوطني و المجتمع ككل.

2-1- توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج حسب قطاعات النشاط: من أجل معرفة طبيعة قطاعات النشاط التي تشتغل فيها المؤسسات المقبولة ندرج الجدول رقم : (19) الذي يقدم لنا الإحصائيات الخاصة بتوزيع هذه المؤسسات على قطاعات النشاط:

الجدول رقم (19): توزيع المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل حسب قطاعات النشاط.

القطاع	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %
البناء	108	35.40
الصناعة الغذائية	65	21.31
الخدمات المرتبطة بالنقل	20	6.55
صناعة الورق والورق المقوى	18	5.90
نشر، طباعة، نسخ	10	3.27
صناعة الأثاث و الصناعات الأخرى	08	2.62
الفندقة و الإطعام	08	2.62
صناعة الآلات و التجهيزات و المعدات	06	1.96
صناعة المعادن	06	1.96
صناعة النسيج	06	1.96
خدمات المؤسسات	06	1.96
التعدين: استخراج المعادن	05	1.63
صناعة تجهيزات المكاتب و أجهزة الحاسوب	05	1.63
تجارة الجملة	05	1.63
النقل البحري	04	1.31
الصيد البحري و تربية المائيات	04	1.31

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

0.98	03	تصنيع الأجهزة الطبية الدقيقة و الأجهزة السمعية البصرية
0.98	03	إنتاج و توزيع الكهرباء و الغاز و التدفئة
0.98	03	تجارة التجزئة
0.65	02	البريد و الاتصالات
0.65	02	تصنيع الآلات و الأجهزة الكهربائية
0.65	02	صناعة التبغ
0.65	02	صناعة الألبسة و الفرو
0.65	02	النجارة و صناعة الخشب
0.65	02	صناعة أجهزة الراديو و التلفاز و الاتصالات
100	305	المجموع

المصدر: من إعداد الطلبة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (19) أن معظم المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة متمركزة في قطاعين أساسيين هما: قطاع البناء بـ108 مؤسسة و قطاع الصناعات الغذائية بـ65 مؤسسة.

1-3- توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج حسب مناطق الوطن: تتوزع المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني للتأهيل حسب مناطق الوطن بـ 33 % في الشرق و 39% في الغرب و 25% في الوسط، و بـ 3% في الجنوب، و تعتبر هذه النسبة الأخيرة ضئيلة جدا مقارنة بالنسبة الأخرى، لذا يجب الاهتمام أكثر بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المناطق الجنوبية و الجدول رقم () يوضح لنا توزيع المؤسسات المقبولة حسب مناطق الوطن.

الجدول رقم (20) : توزيع المؤسسات حسب مناطق الوطن.

النسبة المئوية %	عدد المؤسسات	المناطق
25	119	الغرب
33	101	الشرق
39	77	الوسط
3	03	الجنوب
100	305	المجموع

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

Source : ministère de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat, agence national de développement de la PME , op , cit , p :04.

2-العمليات المرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
2-1- عدد العمليات المرتبطة ببرنامج التأهيل: نجد 186 عملية مرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات الصغيرة جدا المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهي موزعة كما يوضحها الجدول رقم (21) .
 الجدول رقم (21) : توزيع عدد العمليات المرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقبولة.

النوع	عدد العمليات	النسبة المئوية %
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	116	62
المؤسسات الصغيرة جدا	70	38
المجموع	186	100

Source : ministère de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat, agence national de développement de la PME , op , cit , p :06.

2-2-درجة تقدم عمليات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

سنفصل في هذه العمليات بالنسبة لكل مرحلة من مراحل برنامج التأهيل من خلال الجدول رقم (22)

الجدول رقم (22): درجة تقدم عمليات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المرحلة	عدد العمليات	النسبة المئوية %
التشخيص السريع	135	73
وساطة مالية	30	16
التأهيل (فردى و جماعى)	17	09
التكوين	04	02
المجموع	186	100

Source : ministère de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat, agence national de développement de la PME , op , cit , p :06.

الفصل الثاني برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كضرورة لتعزيز قدرتها التنافسية

2-3-طبيعة عمليات التأهيل: تتمثل عمليات التأهيل في العمليات المرتبطة بتحسين أساليب الإدارة و الإنتاج و تطوير نظم الجودة و الحصول على شهادة المطابقة العالمية للجودة و التمويل، كما يوضحها الجدول الآتي:

الجدول رقم (23) : توزيع عمليات تأهيل المؤسسات المستفيدة من برنامج التأهيل

نوع العملية	عدد المؤسسات	النسبة المئوية %
التشخيص الأولي / التشخيص السريع	135	73
إدارة الأعمال	09	05
الإنتاج	03	02
الجودة	06	03
المالية	33	18
المجموع	186	100

Source : ministère de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat, agence nationale de développement de la PME , op , cit , p :06.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن مرحلة التشخيص و المتمثلة في القيام بالتشخيص الأولي و التشخيص السريع مست عدد معتبر من المؤسسات 135 مؤسسة وهي تحتل النسبة الأعلى 73 % مقارنة بعمليات التأهيل الأخرى (53 عملية تأهيل خاصة بإدارة الأعمال، الإنتاج، الجودة والمالية) هذا راجع إلى كون هذا البرنامج مازال في مراحله الأولى من التنفيذ، ونلاحظ أن نسبة عمليات التأهيل التي مست الوظيفة المالية تحتل المرتبة الثانية بنسبة 18 %.

*وقد كانت نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في سنوات الأخيرة (من نهاية 2008 إلى بداية 2011) كما يلي:

حتى بداية 2011 أبدت 1700 مؤسسة صغيرة و متوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني لتأهيل، وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 206 ملف حاضر للدراسة أما 351 مؤسسة قد انطلقت في إجراءات التأهيل، ومن بين 351 مؤسسة هناك 279 مؤسسة استفادت من عمليات التشخيص القبلي أو الاستراتيجي بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل، وقد شملت عمليات التأهيل مجموعة من الميادين أهمها: التنظيم، نظام تسيير الجودة، التسويق، المنتج المبتكر، تكاليف الإنتاج، تسيير الموارد البشرية.⁽¹⁾

(1)رشيد موساوي، "نتائج البرنامج الوطني للتأهيل"، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر،

خاتمة الفصل:

نستخلص من خلال هذا الفصل وتحليل نتائج برامج التأهيل وأثرها على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أنها بالرغم من تجديدها وتطويرها إلا أنها لم تتقدم بشكل قوي عموماً مقارنة بعدد المؤسسات المبرمج تأهيلها ضمن برامج التأهيل ويمكن إجمال أهم العراقيل فيمايلي :

- بدءاً من برامج التأهيل التي تعتبر إختيارية طوعية، ونظراً لعدم توفر دراسات جدوى حول تلك البرامج فذلك يحول دون إنخراط عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخوف أصحابها من مواصلة كامل مراحل برامج التأهيل ؛

- وصولاً إلى عدم رغبة أصحاب المؤسسات المعنية بالتأهيل لتحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل، حيث أن الدخول في برامج التأهيل يفرض على المؤسسات المنخرطة رفع نسب معينة من تكاليف التأهيل، وهذا لا يحبذه الكثيرون من أصحاب المؤسسات والقائمين عليها ؛

- كثرة وتعقد إجراءات القيام بمراحل التأهيل وإستغراق وقت طويل للإنتهاء منها وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات ؛

- معوقات مرتبطة بتسيير برامج التأهيل خاصة البرامج الوطنية نظراً لنقص الخبراء والمختصين في سير مثل هذه البرامج ؛

- تعدد برامج التأهيل يؤدي إلى ضعف وإنقسام وتشتت الإمكانيات والموارد البشرية.

مقدمة الفصل :

تعرف المنافسة على مستوى سوق الدراجات والدراجات النارية في الجزائر تنافسا شديدا، خاصة بعد فتح هذه الأخيرة أمام الخواص والمستثمرين الأجانب .

وبما أن المركب الوطني للدراجات والدراجات النارية هو المؤسسة الوحيدة التي تنشط في هذا القطاع، فإن حملها سيكون ثقيلًا لمواجهة هذه الأخيرة، ومن هذا المنطلق يتوجب على المركب تنمية حصته السوقية أو بالأحرى إسترجاع حصته السوقية التي ضاعت منه، وهذا يقتضي إتباع إستراتيجية يضع من خلالها أولويات تحقق التفوق والتميز عن المنافسين من خلال خفض التكاليف أو تميز منتجاته ، حيث وجد في البرنامج الوطني الوسيلة التي تمكنه من تنفيذ هذه الإستراتيجية .

وللوقوف على حقيقة الوضع قمنا بدراسة عامة حول المركب من خلال تحليل محيطه الداخلي والخارجي وكذا مكانته في السوق الجزائرية، ثم تطرقنا إلى أثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المركب مدعمين النتائج بدراسة الوضعية المالية قبل وبعد تبني برنامج التأهيل .

المبحث الأول: التعريف بالمركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية و الهيكل التنظيمي له.

إن المؤسسة العامة للدراجات النارية هي المؤسسة الوطنية الوحيدة التي تمثل المنتج المحلي في السوق الجزائري، و يعد المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية فرعها الإنتاجي الوحيد، و سنتطرق لهذا الأخير بتفصيل أكثر باعتباره محل الدراسة الميدانية.

المطلب الأول : نشأة المركب الوطني للدراجات النارية و وحداته.

1-نشأة المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية: قامت الشركة الوطنية للبناء الميكانيكي المنشأة عام 1957 بالاتفاق مع الشركة الألمانية (RFA) على إنشاء المركب الصناعي في 24/01/1970 برأس مال قدره 280950000 دج عن طريق الإنتاج اليدوي، و تجدر الإشارة إلى أن الإنتاج بدأ سنة 1974 وكان مقره آنذاك بوهران و المديرية العامة بأرزو

وفي جانفي عام 1984 قامت الحكومة بتقسيم شركة SONACOME إلى 11 مؤسسة، تختص كل مؤسسة في إنتاج خاص بها، أما مركب الدراجات و الدراجات النارية أصبح تابعا لمؤسسة إنتاج وسائل النقل الخاصة (ENPNP) و الموجودة بولاية تيبازة تحت إشراف المديرية العامة بئر خادم، كل هذه العمليات تم الشروع في تطبيقها بعدما تمت المصادقة عليها من طرف الحكومة. أما في 22/01/1987 أصبح مقر مؤسسة الدراجات و تطبيقاتها بولاية قالمة طبقا للمرسوم الحكومي 67-282 حيث أدخلت تعديلات في منتوجها (CYCMA)، حيث كان عدد العمال آنذاك 900 عامل غير أنه لسوء الحالة المالية تراجع عدد العمال ليصل في سنة 1995 إلى 320 عامل و استمر العجز المالي مما أدى بالمؤسسة إلى تسريح العمال إلى أن وصل إلى 207 عامل.

2-وحدات المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية:

1-2- المديرية العامة : متواجدة بولاية قالمة و من أهم المهام المرتبطة بهذه الوحدة دون غيرها: التخطيط، التنمية، المراقبة، الاستثمار، التمويل، و يسهر على هذه الوظائف 25 عامل من مجموع عمال المؤسسة على رأسهم المدير العام للمؤسسة.

2-2- المركب الإنتاجي : و يمثل وحدة إنتاجية كبرى على مستوى التراب الوطني الكائن مقرها بولاية قالمة، و أخذت على عاتقها إنتاج الدراجات و الدراجات النارية، و بدأت عملية الإنتاج سنة 1974، و باعتباره قائم على الإنتاج فإنه أخذ أكبر قسط من اليد العاملة ب 143 عامل من إجمالي العمال من بينهم 49 إطار، و يحتوي المركب على 400 آلة لمباشرة النشاط الإنتاجي.

2-3- الوحدات التجارية (التوزيع) : وهي وحدات مستقلة ذات طابع جهوي تتوزع على أربع مناطق: الشرق، الغرب، الوسط، الجنوب وهي على التوالي : وحدة قسنطينة (U.C.C)، وحدة وهران (U.C.O) ،وحدة الجزائر (U.C.A) ، وحدة ورقلة (U.C.W) ، وحدة قالمة (U.C.G).
المطلب الثاني : نشاط المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية و أهدافه :

1- نشاط المركب : تعتبر سيكما المركب الوحيد على مستوى التراب الوطني و التي تتكفل بعملية الإنتاج أو صناعة الدراجات و الدراجات النارية و طبيقاتها ، و بالتالي فإن نشاطها ينصب خاصة في هذا الميدان و من أهم منتجاتها :

*الدراجات العادية (Cycles)؛

*الدراجات النارية (Cycle Moteur)؛

*المحركات (Moteur stationnaire)؛

*الدراجات المنزلية الرياضية (Vélo à maison)؛

*أرائك متحركة (Fauteuil Roulant)؛

*درجات المعوقين (V.H.P)؛

*لحمالات (Chariot tractabediabile).

2-أهداف المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية: سيكما كغيرها من المؤسسات في الجزائر تسعى لمسايرة التطورات التي يشهدها الاقتصاد الوطني و بالتالي الدخول في اقتصاد السوق ، و الأهداف التي يسعى المسؤولون في سيكما بلوغها هي فرض تواجدها في داخل هذا السوق ، و لهذا قامت بتسطير أهم الأهداف المستقبلية و هي:

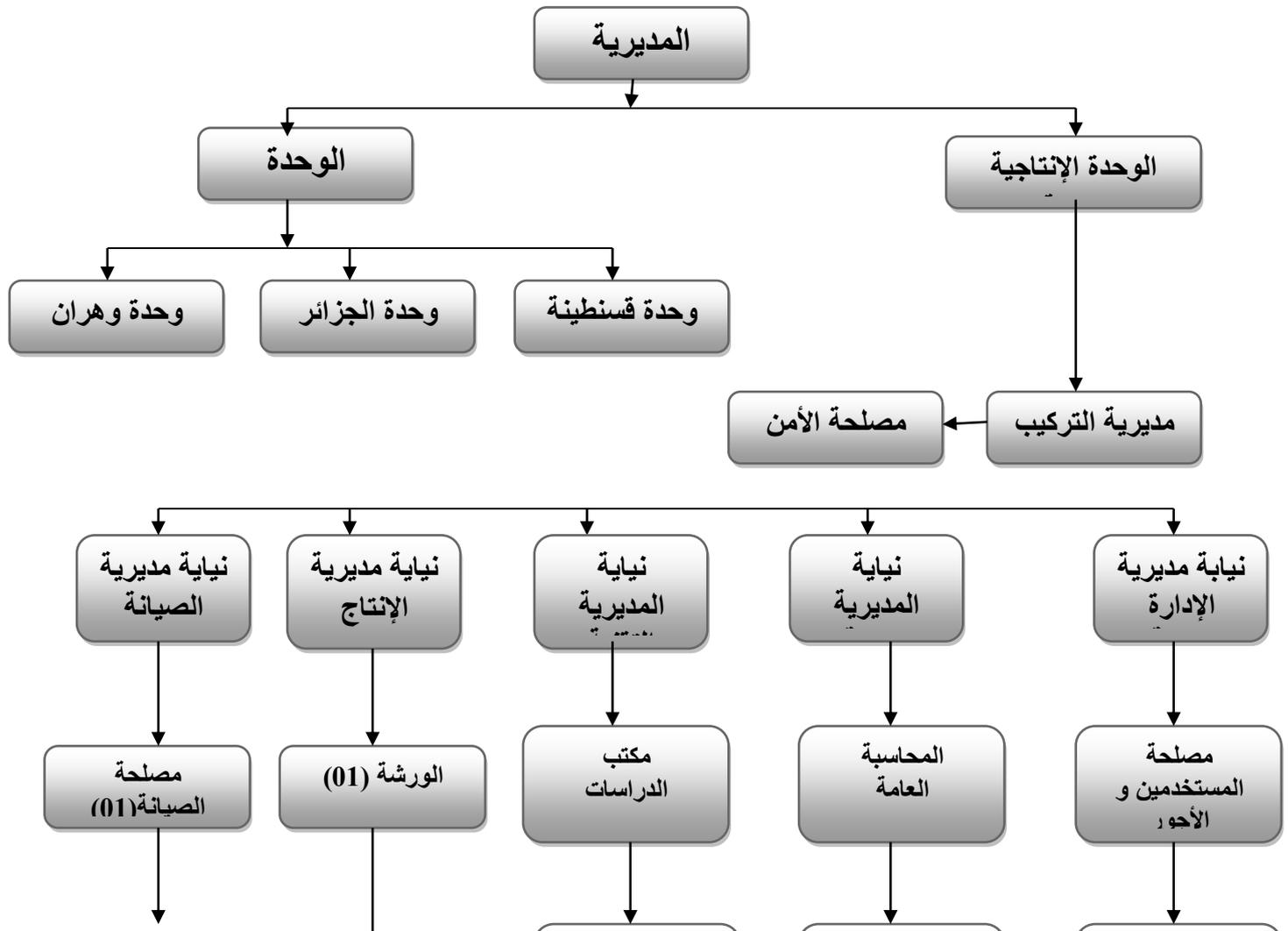
- تحسين مردودية المؤسسة بالتعامل مع شركات عالمية كشركات هولندا و ياماها اليابانية ، و شركة بيجو الفرنسية ، حيث تقوم بتزويدها بالعناصر التي تدخل في العملية الإنتاجية؛
- تحسين موقع المؤسسة بالسوق الجزائرية؛
- الوصول إلى أسواق خارجية لتوزيع منتجاتها ذات الجودة و النوعية العالية؛
- تخفيض إنتاج بعض منتجاتها كالمحركات و الحمالات اللذان لم تعرف عملية توزيعهما أي تطورات و أدى إلى تخفيض رقم أعمالها؛ التحكم في تكنولوجيا التصنيع؛
- إعادة تشكيل المركب بطريقة تساهم في التطور التكنولوجي .

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية.

لمقصود بالهيكل التنظيمي للمؤسسة هو بنيتها الأساسية و تقسيماتها الرئيسية و الفرعية و التي ترتب كالتالي: الدائرة ، المصلحة ، الفرد.و يختلف الهيكل التنظيمي من مؤسسة إلى أخرى باختلاف نشاطها و حجمها فالهيكل التنظيمي المتبع من طرف المؤسسة الصناعية يكون أكثر تعقيدا منه في مؤسسة تجارية أو خدمية.

1-الهيكل التنظيمي للمركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية: و يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (05) : الهيكل التنظيمي للمركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية



المصدر : من إعداد الطلبة تنظيمي للمركب الدراجات و الدراجات النارية:

2-1- نيابة مديرية الإدارة العامة:

*مصلحة الأجور و المستخدمين: تقوم بمراقبة كل القرارات الخاصة بأجور العمال ،تحديد منحة العمل وفق الشروط و المقاييس المحدد حيث تسهر على تسيير و تحديد أجور العمال.

*مصلحة التكوين و الإحصاءات و الإجراءات القانونية : من بين مهامها إرسال بعثات تكوينية للعمال سواء داخل أو خارج البلاد ،كما تقوم بإحصائيات لعدد العمال الذين هم في حالة غياب أو عطل مرضية ، أو عطل مدفوعة الأجر ، كذلك للعمال الذين هم في حالة عمل و دون ترقية ،كما تمثل المؤسسة في المحاكم في حال النزاعات مثلا.

*مصلحة الوسائل العامة : تضم كل الوسائل الخاصة بالعمل مثل : وسائل النقل ، مواد تنظيف، ملابس العمل، تجهيزات المكاتب.

*مصلحة الشؤون الاجتماعية: أو المصلحة الطبية الاجتماعية والتي لها علاقة بالضمان الاجتماعي كحوادث العمل ،التقاعد ،و منح العمل...الخ.

*مصلحة الشراء: تستمد معلوماتها من قسم الإنتاج الذي يستقبل بدوره وثيقة من المديرية العامة تتضمن الإنتاج المبرمج للسنة المقبلة ،من خلالها يبدأ دور مصلحة الشراء بمراجعة المواد الموجودة داخل المخازن و مقارنتها مع ما هو مقرر و تحديد ما يمكن شراؤه و من ثم القيام بإجراءات الشراء ،حيث نجد في هذا القسم فرعين هما : مصلحة الشراء المحلي و مصلحة الشراء الخارجي.

2-2- نيابة المديرية المالية: وتتكون من:

*مصلحة المحاسبة العامة : إن وصف أعمال المحاسبة يكون تبعا للنظام المرتكز على مختلف الوظائف و المهام التي يقوم بها كل فرع من فروع هذه المحاسبة ، و تتمثل في :

- محاسبة المشتريات (الموردين)؛
- محاسبة العملاء (الزبائن)؛
- محاسبة الخزينة: تأخذ مصلحة الخزينة الوثائق المحاسبية المعبرة على إيرادات و نفقات الشهر؛
- محاسبة العمليات المختلفة:و تخص العمليات التي لم يتم تسجيلها في المحاسبات الأخرى.

*مصلحة المحاسبة التحليلية : يعتبر هذا القسم من أهم الأقسام أو المصالح في المركب و ذلك لأهمية الوظائف المسندة له و من ضمنها:

- حساب سعر بيع المنتج؛
- متابعة المخزون و الاستثمارات؛
- حساب التكاليف؛
- حساب العائد بالكمية و القيمة.

*مصلحة الخزينة : تلعب الخزينة دورا هاما في نيابة المديرية المالية بحيث تقوم بمتابعة حركة الأموال الصادرة و الواردة.

*مصلحة البرمجة و المراقبة التطبيقية : تحصل هذه المصلحة على برنامج خاص بها تقدمه المديرية العامة و يتمثل في:

- إعطاء مخطط شهري يخص الإنتاج المبرمج و التكاليف و المراقبة و ذلك بتوزيع الأهداف الخاصة و المبيعات حسب عدة معايير (نسبة الاستهلاك الوحودية لكل منتج)؛
- إرسال المخطط الشهري إلى مختلف الهياكل الداخلية و الإدارية و نيابة مديرية الإنتاج و المالية .

*مصلحة التنظيم و الإعلام الآلي: تقديم المعلومات اللازمة لمختلف المصالح في أقرب وقت ممكن و بدقة كبيرة حيث تقوم بتحضير بعض الوثائق : مثل وثيقة البرنامج السنوي ،الوثائق الخاصة بأجرة العمال وثيقة الغيابات ،إحصاء العمال في جميع النشاطات داخل المركب.

2-3- نيابة المديرية التقنية : و تتمثل في:

*مكتب الدراسات : يعتبر هذا المكتب القلب النابض للمركب حيث أنه يقوم بتصميم المشاريع الواجب إنجازها ،يتكون هذا المكتب من رئيس المصلحة ،و السكرتيرة و المهندس و قسمين :

القسم الأول: يهتم بتطوير المنتجات ،إنجاز المشاريع الجديدة و النماذج ،و يتكون من مسؤول قسم و ثلاث تقنيين منهم : تقني في مكتب الدراسات و تقنين في تصميم النماذج.

القسم الثاني : يعمل على التحديث و التجديد و يتكون من رئيس قسم و مصلحة.

*مكتب المنهجية : و يقوم على تطبيق العمل الذي أنجزه مكتب الدراسات و ذلك بتوجيه كل قطعة مراد إنتاجها إلى الورشة المعنية ،حسب الأساليب المدروسة و يتكون هذا المكتب من ثلاثة أقسام :

القسم الأول : و يسمى قسم الوقت ، حيث أنه يقوم بقيد الوقت المستغرق في صناعة قطعة واحدة.

القسم الثاني : و هو قسم لتسيير الأدوات ،و يهتم بتحديد الأدوات اللازمة لصنع القطع المطلوبة بالمقاييس اللازمة.

القسم الثالث : قسم التكنولوجيا و يقوم بمتابعة العمليات التي تمر بها القطع إلى النهاية كما أن المكتب يقوم بمراقبة النوعية و الجودة و كذلك الأبعاد التي وضعها مكتب الدراسات.

*مكتب تسيير الإنتاج (Ordonnancement) : إذ أنها تساهم مساهمة غير مباشرة في عملية الشراء ،بحيث أن المديرية العامة تعمل على تقدير الإنتاج للسنة الحالية فترسل وثيقة إلى المكتب الذي يعمل على تقييم المشتريات سواء كانت مواد أولية أو قطع غيار بالكمية من خلال وثيقة تسمى (Prévision) التي ترسل إلى مصلحة الشراء .

*ورشة إنجاز وسائل الإنتاج : تقوم بإنجاز الأدوات التي تستعمل داخل المركب ،تصليح العتاد المستعمل سواء في الورشات أو جميع مصالح المركب.

2-4-نيابة مديرية الإنتاج : و تسند إليها الوظيفة التي أنشئت من أجلها هذه المؤسسة ألا و هي وظيفة الإنتاج بكافة مراحلها و التي تتم في 06 ورشات كل واحدة منها مكلفة بمرحلة معينة.

وفيما يلي نقوم بعرض توزيع الآلات و العمال على ورشات المركب حسب مراحل الإنتاج.

جدول رقم (24) : توزيع الآلات و العمال على الورشات حسب مراحل الإنتاج.

رقم الورشة	عدد العمال	عدد الآلات	رقم الورشة	عدد العمال	عدد الآلات
الورشة 1	25		الورشة 4	8	54
السباكة	12	09	خارطة أوتوماتيكية	8	27
الحدادة	7	04	خارطة أوتوماتيكية	-	05
المعالجة الحرارية	6	05	خارطة مراقبة	-	
الورشة 2	25		الورشة 5	17	-
السك	10	19	تحليل كهربائي	5	18
التلحيم	4	02	الصقل	7	13
التقطيع	5	17	التنظيف	3	-
الآلات الخاصة	6	30	الدهن	2	
الورشة 3	19		الورشة 6	19	-
التفريز	6	33	تركيب محرك	03	08
التجويف	8	24	بعد تركيب محرك	04	08
الثقب	3	30	تركيب الدراجات النارية	7	31
التجليخ	2	25	تركيب عجلات	3	03
			التصليح	2	-

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

5-2- نيابة مديرية الصيانة: و تتمثل في :

*مصلحة الصيانة العامة : إذ تعتبر المسؤول عن كل ما يتعلق بالمركب و خاصة فيما يخص الورشات ، حيث يتم التدخل بإعلان من طرف رئيس القسم أو الورشة لإصلاح العطل مثل إصلاح الإنارة ، الأنابيب ... الخ.

*مصلحة الكهرباء : تقوم بإصلاح كل عطب كهربائي ، أي كل ما تعلق بالكهرباء.

*مصلحة الوقاية : تسهر على مراقبة جميع الآلات الخاصة بالإنتاج و تصليح العطب و التدخل أثناء وقوعه و إرساله إلى المتخصص بالتصليح و الإشراف على وسائل الحماية و الأمن مثل : ملابس العامل ، النظارات الخاصة بالعمل ، القفازات ، الأحذية.

*مصلحة تصليح الآلات: و هو القسم الخاص و المتخصص في إصلاح كل عطب ميكانيكي يخص الآلة.

*مكتب المنهجية : يقوم برسم أشكال تخطيطية للوسائل المخصصة للإنتاج الخاصة بالمؤسسة ، كما تقوم بتعديل بعض القطع و الأدوات من حيث الطول ، العرض ، القطر... الخ ، حتى تصبح قابلة للإنتاج.

المبحث الثاني : تحليل الوضعية التنافسية لمركب الدراجات و الدراجات النارية.

بعد انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد الحر ، و بانفتاح السوق أصبحت كل المؤسسات الجزائرية و بغض النظر لحجمها تواجه منافسة حادة، و مركب الدراجات و الدراجات النارية كباقي المؤسسات يعاني من هذه المنافسة، و كمحاولة منا سوف نقوم بدراسة الوضع التنافسي للمركب من خلال الإمكانيات التنافسية له، و هذا من خلال معرفة المنافسين و دراسة مركز مركب الدراجات و الدراجات النارية في سوق الدراجات .

المطلب الأول : دراسة الإنتاج بالمركب الوطني للدراجات النارية :

1-التعريف بالعملية الإنتاجية و المنتج:

1-1-التعريف بالعملية الإنتاجية : وهي عملية تحويل المواد الأولية إلى منتج قابل للبيع ، و تقوم بهذه العملية في المركب المصلحة الإنتاجية المتمثلة في الورشات التي تشرف عليها ابتداء من المرحلة الأولى لعملية تحويل المواد الأولية من طبيعتها الأصلية وصولا إلى آخر مرحلة أين يكون المنتج جاهز بالتنوع و الكمية و الدرجة المطلوبة ، فمثلا في سنة 2008 سطر البرنامج الموضح بالجدول التالي :

جدول رقم (25) : برنامج الإنتاج لسنة 2012

النوع	الكمية
-------	--------

57	Cyclomoteurs
451	Bicyclettes
93	C900 VHP Cycma
642	Kit-ONAAPH
600	Roue-ONAAPH

المصدر : من إعداد الطلبة اعتماد على وثائق المؤسسة.

1-2-التعريف بالمنتوج : المنتوج عبارة عن الدراجات و الدراجات النارية ،بمختلف أنواعها ،وحسب أعمار و فئات المستهلكين فينتج المركب دراجات خاصة بالأطفال والكبار ،المعوقين و قطع الغيار ،إلى جانب بعض الأدوات المساعدة مثل العربات لنقل الدقيق أو البضائع.و تستعمل هذه المنتجات تقريبا في كل الفصول.

2-المراحل الأساسية في عملية الإنتاج : تمر العملية الإنتاجية في المركب بثلاث مراحل أساسية مرتبطة ببعضها البعض و نجاح هذه العملية يتوقف على التنسيق بين العامل و الآلة و المواد المستعملة في العملية الإنتاجية .

2-1-مرحلة تحضير الإنتاج : و تشمل جميع النشاطات الخاصة بتحضير الإنتاج الجاري و المستقبلي للإنتاج و ذلك يأخذ بعين الاعتبار عدة خطوات قبل وصفها عن طريق القيام بدراسة دقيقة للسوق و جمع المعلومات الخاصة بالأسعار و الأصناف المعروضة و دراسة المنتوج الذي سينتج في السنة المقبلة من حيث الوزن ، النوعية ، الجودة و هذا حسب إمكانيات المؤسسة المادية و البشرية و تحديد الوقت المناسب لإنتاجه ، و قد كان المركب سابق يقوم بعملية صيانة وسائل الإنتاج في شهر أوت من كل سنة إنتاجية أثناء تواجد العمال في عطلة و ذلك لضمان استمرارية عمله و وضع حلول مسبقة بكافة الاحتمالات التي يمكن أن تعطل عملية الإنتاج بغية السيطرة على حالات السوق الطارئة بأسرع وقت ممكن ،ونظرا للوضعية المزرية التي بلغتها المؤسسة في السنوات الأخيرة أصبح يقوم بالصيانة إلا عند تعطل الآلات فقط.

2-2-مرحلة تنفيذ الإنتاج : تعتبر هذه المرحلة حاسمة لعملية الإنتاج في المؤسسة فيتم في هذه المرحلة مزج عناصر الإنتاج مع بعضها و تصنيف قوة العمل على أساس الإنتاج لأجل الحصول على المنتج سواء كان تام الصنع أو نصف مصنع ، فتسعى المؤسسة أثناء تنفيذها للعملية الإنتاجية بتخفيض كمية المواد الأولية المستعملة و الوقت اللازم في إنتاج منتوج نهائي أو قطع غيار فهذا عامل رئيسي في المركب للتخفيض من تكلفة الإنتاج و بالتالي في سعره أي الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة و النوعية المطلوبة لتحقيق نسبة معينة من الربح ، و

لضمان عملية الإنتاج كان لا بد من تقسيمها إلى عدة أقسام إنتاجية متمثلة في الورشات ،أما العمليات الإنتاجية المساعدة تتمثل في عملية الصيانة.

2-3-مرحلة تحقيق الإنتاج : تتمثل في جميع الأعمال التي تعمل على تصريف المنتج التام من مخزون المركب إلى مخزون الوحدة التجارية مع إدخال بعض الخدمات لتقديمها للزبون ،و عند إدخال المنتجات إلى الوحدة التجارية تكون مرفقة بسند التسليم و الفاتورة المتأتية من طرف مصلحة تسيير و متابعة الإنتاج و عند استلامها يحرر المخزن سند الدخول و يسلم هذا الأخير الفاتورة و سند التسليم لمصلحة المحاسبة للتحقق من صحة هذه الوثائق.

المطلب الثاني : تحليل السوق.

1-تقسيم السوق: تعتبر عملية تحديد احتياجات و رغبات الأفراد المختلفين في السوق ،سر نجاح العديد من المؤسسات ،و ذلك بتقديم سلع و خدمات تتلاءم مع حاجات و رغبات الأفراد المختلفة ، و بالرجوع إلى مركب الدراجات و الدراجات النارية ،نجد أن منتجاتها متواجدة تقريبا في كل ولايات الوطن ،و ذلك من خلال مناطق التوزيع المتواجدة في 5 مناطق من الوطن و هي قالمة ،وهران ، قسنطينة ،الجزائر العاصمة و ورقلة.

أما فيما يتعلق بالمشاريع الجديدة ،فإن المركب يطمح إلى إعادة منتجاته إلى الواجهة و السعي لكسب ثقة الزبائن من جديد و بالتالي الحصول على حصة سوقية أكبر.

2-الطلب و العرض على منتجات المركب :

2-1- الطلب : تتمثل قنوات التوزيع و التسويق التابعة للمركب في 39 رجل يقومون بتسويق منتجات المركب و هم موزعين كالاتي :

- قالمة : 04 رجال تسويق
- قسنطينة : 13 رجل تسويق.
- الجزائر العاصمة : 03 رجال تسويق .
- وهران : 17 رجل تسويق .
- ورقلة : 02 .

بحيث تتولى هذه القنوات مهمة استلام طلبات مختلف الزبائن ،إذ يتم على مستواها تحديد طبيعة المنتج الذي يريده الزبون و آجال التسليم والتفاوض في السعر.

وما يلاحظ على النشاط التسويقي و الطلب على منتجات المركب تذبذبا خلال السنوات الأربعة الأخيرة و عموما يمكن توضيح نسبة الطلب على منتجات المركب من خلال الجدول الموالي الذي يوضح تطور مبيعات المؤسسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة :

الجدول رقم (26) : تطور الإنتاج المباع للفترة الممتدة من 2010 إلى 2012.

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	2010	2011	2012
الإنتاج المباع	49464416.85	49116908.38	49836338.81

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول بأن مبيعات المركب عرفت تزايدا من سنة 2011 إلى سنة 2012 ، إذ بلغت قيمة المبيعات خلال سنة 2011 : 49116908.38 ، ووصلت في سنة 2012 إلى 49836338.81 ، و يمكن إرجاع ذلك إلى إدخال العديد من التحسينات على منتجات المركب.

2-2- العرض : لا يقوم المركب بعرض منتجاته في السوق إلا بعد تلقي طلبيات الزبائن الذين يقومون بتحديد مواصفات و كمية المنتج الراغبين في شرائه و يكون ذلك على مستوى وحدات التوزيع الخمس المذكورة سابقا.

أما في حالة منتج جديد يتم إنتاج 5 وحدات منه و إرسالها إلى مراكز التوزيع من أجل عرضها على الجمهور للتعريف بالمنتج و مزاياه ، و عند تلقي الطلبيات على هذا الأخير يتم الإنتاج .

و يمكن توضيح تطور كميات الإنتاج خلال السنوات الثلاثة الأخيرة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (27) : تطور كميات الإنتاج للفترة الممتدة من 2010 إلى 2012 :

الوحدة: وحدة

منتجة.

السنوات	2010	2011	2012
كميات الإنتاج	1707	1920	.1845

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة .

نلاحظ من خلال الجدول هناك تذبذب في الإنتاج حيث نلاحظ أن كمية الإنتاج ارتفعت في سنة 2011 مقارنة بـ 2010 ، إذ عرفت زيادة تقدر بـ 213 وحدة لكن عادت إلى الانخفاض في سنة 2012.

3-وضعية مركب الدراجات و الدراجات النارية في السوق : يواجه المركب العديد من العراقيل التي تقف أمامه و تحد من تنافسيته و من بين هذه العراقيل ما يلي:

- الرسوم الجمركية : إن الخواص يمكنهم التلاعب بين أرقام الفواتير و بالتالي دفع رسوم جمركية أقل ، أما المركب باعتباره مؤسسة عمومية لا يمكنه إلا تقديم كل الأوراق بالبيانات الصحيحة و بالتالي دفع رسوم جمركية أكبر؛
- الأسعار : إن أسعار المنافسين أقل من أسعار المركب و هذا راجع إلى أن معظم منافسية يتعاملون مع دول جنوب شرق آسيا المعروفة بالأسعار المنخفضة و الجودة الرديئة.

لكن رغم هذا فإن المركب يسعى للمنافسة و المحافظة على مكانته في السوق ، و ذلك من خلال سعيه لتحسين جودة منتجاته و الرقي بها.

و تقاس مقدرة الشركة التنافسية من خلال :

$$\text{نصيب الشركة من السوق} = \frac{\text{جملة مبيعات الشركة في سوق معينة}}{\text{جملة مبيعات الصناعة في نفس الوقت}} \times 100$$

$$\text{نصيب الشركة من السوق} = 14.2\%$$

المطلب .

يمكن تحديد مدى جاذبية السوق أو جزء من قطاع سوقي معين من خلال القوى الخمس التي حددها بوتر ، و كل قوة تمثل تهديدا بالنسبة للمؤسسة التي ترغب في الدخول للقطاع المعني.

و لتحديد مدى جاذبية قطاع الدراجات و الدراجات النارية سنحاول تسليط الضوء من خلال مايلي:

- حواجز الدخول لقطاع الدراجات و الدراجات النارية ؛
- علاقة الموردين مع مركب الدراجات و الدراجات النارية ؛

- علاقة الزبائن مع المؤسسة ؛
- أهم المنتجات البديلة للدراجات و الدراجات النارية ؛
- شدة الصراع التنافسي في سوق الدراجات و الدراجات النارية .

1-1-حواجز الدخول إلى سوق الدراجات بنوعها الهوائية و النارية : هناك العديد من الحواجز التي تحد من دخول منافسين جدد نذكر منها :

1-1-1-اقتصاديات الحجم : تعد المؤسسات العاملة في قطاع الدراجات و الدراجات النارية من المؤسسات التي تتمتع بميزة الحجم ، الشيء الذي يؤدي إلى تخفيض التكلفة الوحودية ، و باعتبار المركب له طاقة إنتاجية متوسطة نوعا ما فإن تكاليفها الوحودية مرتفعة ، و هذا يجعل المركب محروم من ميزة التكلفة المنخفضة أمام المنافسين الحاليين و المحتملين؛

1-2-الخبرة التي تمتلكها المؤسسات الحالية التي تعمل في قطاع الدراجات بمختلف أنواعها : و التي من شأنها التأثير على كل من :

- جودة المنتج؛
- تكاليف التوزيع؛
- آجال التسليم؛
- تكاليف الحصول على الموارد ...

1-3-التنوع في المنتجات : يسعى المركب إلى إدخال منتجات جديدة أو محسنة في السوق كما يعمل على تنوعي منتجاته من أجل تلبية كافة الاحتياجات ، و كل هذا يتطلب إمكانيات مالية و قدرات بشرية مؤهلة .

1-4-الدخول لفتوات التوزيع : و التي تعتبر مكلفة للغاية خاصة إذا ألف المستهلك منتجاً أو علامة معينة فمن الصعب استبدال تلك العلامة من ذهن المستهلك .

والعلامة التجارية التي يتميز بها المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية عن باقي منافسيه هي :



2-قوة التفاوض مع الموردين و العملاء :

2-1-قوة التفاوض مع الموردين : تتوقف القوة التفاوضية مع الموردين على جودة العلاقات بين المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية و مورديها ،فالذي يملك مركز القوة هو الذي يفرض قوته التفاوضية على الآخر ،و بالرجوع إلى موردي المركب نجده يتعامل مع العديد من الموردين ن لتزويده بالمواد الأولية و المنتجات الوسيطة ،بحيث يقوم قسم الشراء بتلبية الطلبات الواردة من مختلف مصالح المركب و ذلك من مصادر التوريد داخل الوطن بالكمية و الجودة المطلوبة ،و في الوقت المناسب و بأقل الأسعار .

ويمكن توضيح أهم الموردين المحليين الذين يتعامل معهم المركب في الجدول الآتي :

الجدول رقم (28) : أهم موردي المواد الأولية و المنتجات الوسيطة للمركب الوطني المتواجدين داخل التراب الوطني

المورد	المادة الأولية/المنتجات الوسيطة
كموش-عين الباردة	الصفائح و الأشرطة الحديدية
الشركة الوطنية NAFTAL قالمة	الزيوت و الشحوم و الغاز
الشركة الوطنية POVAL	قطع الغيار المصنوعة من الصلب
PUMA الجزائر Général قسنطينة	الأعمدة الحديدية
*فاضل علي . *بن مازوز فيصل *عيطو رابح	مواد أخرى

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

و عند عدم حصول المركب على احتياجاته محليا فإنه يلجأ إلى الاستيراد من مصادر خارجية يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم (29) : أهم موردي المواد الأولية و المنتجات الوسيطة الأجانب الذين يتعامل معهم المركب.

المورد	المادة الأولية / المنتجات الوسيطة
--------	-----------------------------------

Meteor pistions – Italie	Pistions
Karcoma - Allemagne	Décompresseur
Domino -Italie	Porgnées des gaz
Kamzey – Turquie	Moteur complet

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

و يمكن تلخيص علاقة المؤسسة مع مورديها من خلال النقاط الآتية :

من خلال ماسبق نلاحظ أن المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية يتعامل مع العديد من الموردين سواء كانوا محليين أو أجانب، كما يمكن للمركب الوطني استبدال مورديه كلما دعت الحاجة إلى ذلك ، فمثلا إذا كانت المادة الأولية ليست بنوعية جيدة أو إذا لم يوفر المورد المادة الأولية بالكميات المطلوبة وفي الوقت المناسب ، أو إذا كانت الأسعار المرتفعة .

2-2- القوة التفاوضية للزبائن : إن للمركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية العديد من الزبائن سواء منهم الخواص أو و المتواجدين في مختلف مناطق الوطن ، و الجدول الموالي يوضح أهم زبائن المركب الوطني الخواص و العموميين.

الجدول رقم (30) : زبائن المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية الخواص و العموميين.

الزبائن العموميين	الزبائن الخواص
ONAAAPH – القالة	ETS – منصور
ONAAAPH – تقزيرت	ETS - خشة مفتاح
BLR – واد ريلو	SARL – الشفق
SIDEL – عنابة	SARL - الاتفاق
EMO – الخروب	
ETRAG - قسنطينة	
ARCILOR Metal	

المصدر : من إعداد الطلبة اعتمادا على وثائق المؤسسة.

بالرغم من تمتع المركب الوطني بخبرة و سمعة في مجال نشاطه، و إنتاج ذو جودة عالية هذا حسب آراء عدد كبير من الزبائن ، إلا أنه في الآونة الأخيرة تراجع عدد زبائنه لحدة المنافسة في مجال الدراجات و الدراجات النارية ، مما جعل القوة التفاوضية للزبائن مرتفعة.

3 - المنتجات البديلة لكل من الدراجات الهوائية و الدراجات النارية: تمثل السيارة ضرورة من ضروريات الحياة لتعدد منافعها من سهولة التنقل، و ضمان الراحة و ربح الوقت...، بحيث عرفت تجارة هذه الأخيرة رواج كبير مما أدى إلى تشبع الأسواق الجزائرية بالسيارات بمختلف أنواعها فأصبح في متناول متوسطي الدخل شراء سيارة التي باتت أسعارها مقاربة لأسعار الدراجات النارية خاصة مع التخفيضات و الدفع بالتقسيط...

4- شدة الصراع التنافسي في قطاع الدراجات و الدراجات النارية: إن الانفتاح على اقتصاد السوق و تحرر المبادلات التجارية أدى إلى غزو الأسواق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية، مما نتج عنه عدد كبير من المنافسين الذين ينشطون في مجال الدراجات و الدراجات النارية و على رأسهم الشركات الآسيوية و التي تمثل قوة الداخلين الجدد و رغبتهم في الحصول على أكبر حصة سوقية ممكنة، خاصة و أن هؤلاء يقدمون أسعار جد منخفضة لجلب الزبائن مما يهدد الحصة السوقية للمركب.

ومن أبرز منافسيه المركب ما يلي:

SARL TRADER LINE – بجاية؛

TMD – مغنية؛

بيجو : الشركة الفرنسية؛

SYM – الشركة الصينية.

المبحث الثالث : دور البرنامج الوطني للتأهيل في تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة

بعدما تم التعرف على المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية وتحليل موقعه التنافسي وحصته السوقية، سنحاول في هذا المبحث إبراز نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المركب الوطني للدراجات و الدراجات النارية بإعتباره أحد المستفيدين من البرنامج لتوفره على الشروط اللازمة للإنخراط في هذا الأخير .

المطلب الأول: إجراءات الإستفادة من البرنامج الوطني

رغم أن المؤسسة الوطنية للدراجات و الدراجات النارية هي المؤسسة الإنتاجية الوحيدة على مستوى الوطن إلا أنه و لمدة حوالي 15 سنة عانت من أزمات مالية أدت إلى

تفانم ديونها و تراجع مكانتها في السوق الجزائرية ،ما جعل الدولة تنظر في الحالة المالية للمؤسسة ، و كان ذلك من خلال مسح جميع ديونها لتمكنها من النهوض ثانية و ضمان الإستمرار في السوق .

غير أن مسح ديون المؤسسة لم يكن كافيا لبلوغ الأهداف المسطرة و لا حتى تخطى الوضعية المالية السيئة التي تمر بها ،خاصة في ظل تحرير الأسواق و فتح المجال أمام المنافسين الأجانب ،الأمر الذي أدى الى إشتداد المنافسة على منتجات المؤسسة ،فكان التأهيل هو الحل الأنسب لمشاكله وكان تنفيذ البرنامج وفق الخطوات التالية :

1- مرحلة تقديم الطلب : بغية تحسين الوضعية المالية و تحقيق نتائج أفضل لجأ المدير العام للمؤسسة الوطنية للدراجات و الدراجات النارية في سنة 2008 الى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بإعتبارها المسؤولة على برنامج التأهيل الوطني من أجل وضع الملف الخاص بطلب التأهيل و المتكون من :

- رسالة توضح نية المؤسسة في التأهيل؛
 - وثيقة تحمل معايير القبول؛
 - وثيقة تحمل معلومات مسبقة عن المؤسسة؛
 - نسخة عن الحالة المحاسبية للمؤسسة (الأصول، الخصوم، جدول حسابات النتائج)؛
 - نسخة من السجل التجاري؛
 - نسخة من بطاقة التعريف الضريبية؛
 - نسخة لآخر تصريح لدى (CNAS).
- أما بالنسبة لمعايير القبول تشمل ما يلي:
- معلومات عامة عن المؤسسة؛
 - معلومات خاصة بالأنشطة الأخيرة للمؤسسة؛
 - تاريخ و توقيع رئيس المؤسسة.
- أما بالنسبة للمعلومات التقنية تحتوي ما يلي:
- المنتجات الأساسية المصنعة من طرف المؤسسة؛
 - إجراءات التصنيع؛
 - المواد الأولية المستعملة؛
 - تحديد الاختناقات التي يتعرض لها المنتج؛

• تجهيزات الإنتاج الأساسية.

بعد تحقق الوكالة من مطابقة شروط قابلية المؤسسة للإستفادة من البرنامج الوطني، قامت بالتشخيص الأولي للمؤسسة بهدف إدماجها في البرنامج .

2- مرحلة إعداد التشخيص الإستراتيجي العام: بناءا على التشخيص الأولي للمؤسسة قام خبراء من مكاتب الدراسات بتعيين من الوكالة بإعداد التشخيص العام وذلك للوقوف على نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ثم تم وضع مخطط التأهيل بحيث يتناسب وإحتياجات المؤسسة .

3- مرحلة القبول والتنفيذ: بعد الإطلاع على التشخيص العام ومخطط التأهيل حددت في نهاية سنة 2011 حقوق وإلتزامات المؤسسة و المبلغ الممنوح و طرق المنح نلخصها فيما يلي :

منحت الوكالة قرض بقيمة 54 مليار دينار جزائري، وبإعتبار المؤسسة تنتمي للقطاع العام تولت الخزينة العمومية تسديد فوائده المقدرة 3,5، و البنك الوطني الجزائري هو البنك المعتمد في منح التمويلات، وتكون عن طريق دفعات حسب إلتزامات المؤسسة .

فقد خصص للمركب الوطني للدراجات والدراجات النارية الذي هو محل دراستنا 2مليار دينار جزائري حتى الآن حيث قسم إلى 1 مليار دينار جزائري لتمويل دورة الإستغلال و1مليار دينار جزائري للقيام بإستثمارات جديدة .

المطلب الثاني : سير برنامج التأهيل الوطني في المركب :

كون المركب الوطني للدراجات والدراجات النارية مؤسسة متوسطة عمومية سعى للإستفادة من البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي إستطاع إجتياز المراحل الأولى والإنتقال إلى التنفيذ الفعلي لمخطط التأهيل الخاص به، في إنتظار إنهاء مسار عملية التأهيل .

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها سنحاول إبراز النتائج الجزئية التي مست مجموعة من الجوانب :

• يعتمد المركب منذ نشأته على تكنولوجيا ألمانية قديمة ترجع إلى السبعينات لم تجدد مطلقا على الرغم من أنها إهتكت بمرور تقريبا 40، وأصبحت لا تحقق معيار والسرعة في الإنتاج مما ساهم في تراجع مكانة المركب في السوق، خاصة في ظل وجود مؤسسات منافسة تستعمل حديثة وتقنيات إنتاج متطورة.

لكن بعد إستفادة المركب من عملية التأهيل تمكن من صيانة بعض الآلات الإنتاجية المعطلة، كما قام بشراء آلات جديدة تستعمل في عملية دهن المنتجات، والتي تعتمد على تقنية الطلاء بالمسحوق بدل السائل الذي كان يستخدم سابقا لضمان الجودة والنوعية للمنتوج.

- إن أي منتج ومهما كانت تقنية إنتاجه فإنه بعد فترة قصيرة سيصبح قديما لا يلبي رغبات الزبائن خاصة في ظل منافسة كبيرة على منتوجات المركب، ونظرا لكون الإنتاج النشاط الأساسي للمركب فقد شمل مخطط التأهيل عملية الإنتاج .

وبما أن الديوان الوطني للأشخاص ذوي الإحتياجات الخاصة تمثل أكبر نسبة من الزبائن دعت الضرورة للإهتمام بمتطلباتهم حيث قام المركب بإستحداث منتج جديد يدعى 906 إنطلاقا من المنتج القديم 903 الذي أصبح لايعطي إحتياجات الزبائن، غير أن السعر النهائي لم يحدد بعد كون المنتج في مرحلة الإختبار من قبل مؤسسة ، كما تم إستحداث كرسي متحرك للمعاقين .

كما تقبل المؤسسة على دراسة مشروع جديد متمثل في إنتاج أجهزة المستشفيات (أسرة، كرسي، طاوولات).

- أنعكست الوضعية المالية السيئة في السنوات الأخيرة على حق العامل الأساسي ألا وهو الأجر بحيث لم يعد المركب قادرا على إستفاء أجور العمال إلا بعد مرور 5 أو 6 أشهر، لكن بحصوله على التأهيل أصبح تسديد أجور العمال شهريا.

كما أن المركب على وعي تام بأهمية المورد البشري كعنصر فعال في تحسين القدرة التنافسية، ويتجلى ذلك من خلال سعيه لتطوير أداء العامل والرفع من إنتاجيته، بالتكوين المستمر حيث قام المركب في إطار مخطط التأهيل بإشراك عماله في الملتقيات، المعارض والأيام التحسيسية التي تنحصر في جملة من الميادين أهمها الميدان التقني و المحاسبي، وتتراوح مدة التكوين من يومين إلى 7 أيام .

- شملت عملية التأهيل إدخال شبكة الأنترنت للمركب، نظرا للأهمية هذه الأخيرة حيث أصبحت تشكل الأرضية المفضلة للإتصال الداخلي والخارجي، فهي من ناحية تمكن هيكل المؤسسة من تبادل المعلومات والتنسيق فيما بينها، كما أنها تمثل نافذة للمؤسسة على بيئتها من خلال الإحاطة بكل المستجدات الطارئة على المنافسة والمنافسين سيما منتوجاتهم وإستراتيجياتهم .

المطلب الثالث: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة قبل و بعد تبني برنامج إعادة التأهيل.

سيتم في هذا المطلب دراسة الوضعية المالية للمؤسسة قبل و بعد تبني البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من خلال دراسة بعض المؤشرات و النسب المالية التي تساعد على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة .

1- مؤشرات التوازن المالي على مستوى مؤسسة: سيتم التعرض إلى:

1-1- رأس المال العامل: هو أداة من أدوات التحليل المالي المستخدمة في

القياس و الحكم على درجة التوازن المالي حيث: رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة.

و الجدول الآتي يوضح تطور رأس المال العامل للمؤسسة الوطنية للدراجات و الدراجات النارية خلال سنتي 2011 و 2012 :

جدول رقم (31): تطور رأس المال العامل للمؤسسة قبل و بعد تبني البرنامج الوطني.

الوحدة: دج

السنة	قبل التأهيل 2011	سنة التأهيل 2012
البيان		
الأموال الدائمة	-2829277728.05	133792573.64
الأصول ثابتة	55977378.53	50047572.28
رأس المال العامل	-2885255106.58	83745001.36

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات المحاسبية للمؤسسة.

من خلال نتائج الجدول يتضح أن رأس المال العامل للسنة 2011 سالب، و ذلك لإن الأصول الثابتة أكبر من الأموال الدائمة و هذا يدل على عدم وجود توازن مالي للمؤسسة على المدى الطويل، لكن في سنة 2012 أي بعد حصول المؤسسة على التأهيل نلاحظ أن رأس المال العامل أصبح موجب وهي إشارة جيدة تبرز أثر التأهيل على المؤسسة، بالرغم من أنه في مراحله الأولى من التنفيذ .

1-2- إحتياجات رأس المال العامل:

إحتياجات رأس المال العامل = (قيم قابلة للتحقيق + قيم الإستغلال) – ديون قصيرة الأجل

و الجدول الآتي يوضح تطور إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة 2011-2012 أي قبل عملية التأهيل و بعدها.

جدول رقم(32):تطور إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة-2011

2012:

الوحدة: دج

السنة	قبل التأهيل 2011	سنة التأهيل 2012
-------	------------------	------------------

البيان		
القيم قابلة للتحقيق	169271717	182358397.7
قيم الاستغلال	26172412.36	14173215.81
الديون قصيرة الأجل	3081262886.66	134639308.81
احتياجات رأس المال العامل	-2885818757.3	61892304.7

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات المحاسبية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (32) أن احتياجات رأس المال العامل سالبة في سنة 2011 وهذا يعني أن احتياجات الدورة أقل من مواردها القصيرة الأجل، أما في سنة التأهيل 2012 أصبحت موجبة وذلك راجع إلى انخفاض الديون قصيرة الأجل من 3081262886.66 إلى 61892304.7.

1-3- الخزينة الصافية :

الخزينة الصافية = رأس المال العامل الصافي - احتياجات رأس المال العامل الصافي
والجدول الآتي يوضح تطور الخزينة للمؤسسة خلال سنتي: 2011-2012.

جدول رقم (33): تطور الخزينة الصافية للمؤسسة خلال الفترة 2011-2012. الوحدة :

دج

البيان	السنة	قبل التأهيل 2011	سنة التأهيل 2012
رأس المال العامل الصافي	-	2885255106.58	83745001.36
إحتياجات رأس المال العامل الصافي	-	2885818757.3	-61892304.7
الخزينة الصافية		563650.72	21852696.66

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات المحاسبية.

نستخلص من الجدول أعلاه أن الخزينة الصافية خلال فترة 2011-2012 موجبة، مما يدل على أن المؤسسة تحقق توازنا ماليا على المدى القصير، أي أن رأس المال العامل يغطي احتياجات رأس المال العامل خلال هذه الفترة.

2-تطور مؤشرات النتائج:

1-2-رقم الأعمال: الجدول الآتي يبين رقم الأعمال للمؤسسة خلال الفترة 2011-2012.

الجدول رقم (34): تطور رقم الأعمال للمؤسسة. 2011-2012.

الوحدة: دج

البيان	السنة	قبل التأهيل 2011	سنة التأهيل 2012

البيان		
رقم الأعمال	7449666.06	82788015.56

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات المحاسبية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن رقم الأعمال عرف ارتفاعا خلال الفترة ما بين 2011-2012 حيث ينتقل من 7449666.06 دج سنة 2011 إلى 82788015.56 دج سنة 2012 .
2-2- القيمة المضافة: و الجدول الآتي يبين تطور القيمة المضافة للمؤسسة خلال 2011-2012:

جدول رقم (35): تطور القيمة المضافة للمؤسسة خلال الفترة 2011-2012

الوحدة: دج

السنة	قبل التأهيل 2011	سنة التأهيل 2012
البيان		
القيمة المضافة	39473956.6	32780522.02

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات المحاسبية للمؤسسة

نستخلص من النتائج أعلاه أن القيمة المضافة للمؤسسة عرفت انخفاضا سنة 2012 مقارنة بـ2011، حيث بلغت 39473956.6 دج سنة 2011 في حين انخفضت إلى 32780522.02 دج سنة 2012.

2-3- الفائض الخام للاستغلال: ويمكن حسابه كالآتي:

الفائض الخام للاستغلال = القيمة المضافة - (ضرائب و رسوم + مصاريف المستخدمين).

والجدول الآتي يوضح تطور الفائض الخام للاستغلال للمؤسسة خلال الفترة 2011-2012:

الجدول رقم (36): تطور الفائض الخام للاستغلال للمؤسسة خلال الفترة 2011-2012.

الوحدة: دج

السنة	قبل التأهيل 2011	سنة التأهيل 2012
البيان		
القيمة المضافة	39473956.6	32780522.02
ضرائب و رسوم	-2294094.51	-1501666.12
مصاريف المستخدمين	-101229595.46	-101094283.42
الفائض الخام للاستغلال	-64049733.37	69815427.52-

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات المحاسبية للمؤسسة.
من خلال النتائج السابقة نلاحظ أن الفائض الخام للاستغلال سالباً في كلا السنتين وهذا راجع إلى ارتفاع قيمة كل من الضرائب و مصاريف المستخدمين مقابل القيمة المضافة
2-4-النتيجة المالية: و هي تعبر عن الخسارة أو الربح الذي تحققه المؤسسة خلال الدورة المالية و الجدول الآتي يبين نتائج تطور المؤسسة خلال سنتي 2011-2012:
الجدول رقم (37):تطور النتيجة المالية للمؤسسة خلال سنتي:2011-2012.
الوحدة: مليون دج

السنة	البيان
سنة التأهيل 2012	النتيجة المالية
52578338.43-	58706249.02-

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات المحاسبية للمؤسسة.
من خلال الجدول نلاحظ إن المؤسسة حققت خسارة في السنتين 2011-2012 أي قبل التأهيل و بعده و يرجع ذلك إلى كون نتيجة الاستغلال و النتيجة خارج الاستغلال في السنتين سالبة ، لكن نسبة الخسارة انخفضت من 58706249.02 سنة 2011 إلى 52578338.43 في سنة التأهيل 2012.

3-التحليل المالي بطريقة النسب: تسمح هذه النسب بإعطاء تغيير لنتائج و سياسات المؤسسة لذا يتم التركيز على النسب الآتية:

3-1-نسبة التمويل الخاص: وتحسب كالآتي:

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة/الأصول الثابتة

من خلال ميزانية المؤسسة نجد أن الأموال الخاصة سالبة في كلتا السنتين 2011 و 2012 وهذا قليلاً جداً ما نصادفه إن لم نقل غير موجود ، و يمكن إرجاع ذلك إلى النتيجة المالية (خسارة) و إلى رؤوس الأموال الأخرى التي كانت سالبة في الميزانية ، و منه نستنتج أن المؤسسة لا تعتمد على أموالها الخاصة في تمويل أصولها الثابتة سواء قبل التأهيل أو بعده.
3-2-نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة مدى استقلالية المؤسسة تجاه دائنيها حيث تحسب هذه النسبة كما يلي: نسبة الاستقلالية المالية = أموال خاصة / الديون.

بناء على ميزانية المؤسسة نجد أن الأموال الخاصة سالبة وبالتالي لا تغطي ديونها قصيرة و طويلة الأجل، ومنه يمكن القول أن المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية في كلتا السنتين (2011-2012).

3-3-نسبة السيولة العامة: و تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة في مواجهة أخطار سداد الديون قصيرة الأجل دون الحاجة إلى مصادر أخرى للتمويل. و تحسب كالآتي: نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية/الخصوم الجارية

والجدول التالي يبين تطور نسبة السيولة العامة للفترة بين 2011 و 2012 .
جدول رقم (38): تطور نسبة السيولة العامة للفترة 2012-2011

السنة	قبل التأهيل 2011	سنة التأهيل 2012
البيان		
الأصول الجارية	196007780.08	218384311.18
الخصوم الجارية	3081262886.66	134639308.81
نسبة السيولة العامة	0.0636	1.621

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات محاسبية.

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة السيولة العامة في سنة 2011 تقدر ب0.0636 مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، أما في سنة التأهيل 2012 فكانت نسبة السيولة العامة تقدر ب1.621 وهذا معناه أن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل وبشكل جيد باعتبارها أكبر من 1. 3-4- نسبة السيولة الجاهزة: وتحسب كمايلي: نسبة السيولة الجاهزة=أموال الخزينة/الخصوم الجارية.
و يمكن توضيح تطور نسبة السيولة الجاهزة خلال سنتي 2011 و 2012 من خلال الجدول الموالي :

. جدول رقم (39):تطور نسبة السيولة العامة خلال سنتي 2011-2012

السنة	قبل التأهيل سنة 2011	سنة التأهيل 2012
البيان		
أموال الخزينة	563650.68	21852697
الخصوم الجارية	3081262886.66	134639308.81
نسبة السيولة الجاهزة	0.000182	0.192

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات محاسبية.

من الجدول أعلاه نلاحظ أن نقديات المؤسسة المتاحة لا يمكنها تغطية ديونها قصيرة الأجل وهذا ما يبرز من خلال نسبة السيولة الجاهزة التي تساوي 0.00182 في سنة 2011 ،لكن في سنة التأهيل 2012 عرفت تطور بحيث أصبحت تساوي بالتقريب 0.2 وهي النسبة التي يمكن القول أنها حسنة للمؤسسة. 3-5-نسبة القدرة على السداد:و تحسب كالآتي:

السداد=(الخصوم الجارية+الخصوم غير الجارية)/مجموع الأصول

ويمكن توضيح تطور نسبة القدرة على السداد خلال سنتي 2011-2012 من خلال الجدول الآتي: جدول رقم (40):تطور نسبة القدرة على السداد خلال سنتي 2011-2012.

السنة	قبل التأهيل 2011	سنة التأهيل 2012
-------	------------------	------------------

البيان		
الخصوم الجارية	3081262886.66	134639308.81
الخصوم غير الجارية	368271720.48	1054517283.88
مجموع الأصول	251985158.61	268431883.46
نسبة القدرة على السداد	13.68	4.43

المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات المحاسبية للمؤسسة.
من خلال الجدول السابق نلاحظ أن مجموع الأصول أقل من الخصوم الجارية و الخصوم غير الجارية مما يعني أن أصول المؤسسة غير كافية كضمان للبنك مقارنة بحجم ديونها، وهذا ما تبرزه نسبة القدرة على السداد التي وصلت إلى 13.68 سنة 2011 و انخفضت إلى 4.43 سنة 2012 لكن رغم هذا الانخفاض إلا أنها مازالت مرتفعة وهذا يفسر الوضعية المالية السيئة للمؤسسة.

خاتمة الفصل :

يعتبر المركب الوطني للدراجات والدراجات النارية - قائمة- التابع للقطاع العمومي هو المؤسسة الوحيدة التي تنشط في هذا المجال وطنياً، وبالرغم من أنه قديم النشأة إلا أنه يعاني من عدة مشاكل خاصة المتعلقة بالجانب المالي والتكنولوجي .

ويعد المركب الوطني للدراجات والدراجات النارية من المؤسسات التي تدرك الأهمية البالغة للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي يعتبره الحل الأنسب لإسترجاع مكانته من خلال تحسين وضعيته فيما يخص زيادة الإنتاج وتسويقه .

لكن بالرغم من أن برنامج التأهيل لا يزال في مراحله الأولى من التنفيذ، إلا أن نتائجه الجزئية بدأت تظهر من خلال التحسن الملحوظ في الوضعية المالية .

الخاتمة العامة :

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حديث العام والخاص نظرا لدورها الفعال في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي بإعتبارها أفضل الوسائل للإنعاش الإقتصادي الذي تعيشه الجزائر، من خلال سهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الإقتصادية من جهة، وكونها وسيلة إيجابية لفتح آفاق العمل من خلال توفير مناصب الشغل من جهة أخرى، وبإمكانها رفع تحديات المنافسة في ظل الإنفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة الخارجية وإشتداد حدة المنافسة .

لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة بشقيها النظري والتطبيقي إلى النتائج التالية :

- ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عدم وجود مفهوم موحد، بل هي عبارة عن نسيج غير متجانس من المؤسسات ذات أنماط مختلفة ومتعددة حسب الأنشطة التي تمارسها، إنتاجية، خدمية وفلاحية، كما تختلف خصائصها ومستوى التكنولوجيا المستعملة ؛
- لقد أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجاعتها في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا لقدرتها المتميزة في خلق الثروة وتوفير مناصب الشغل مما يساعد على محاربة مشكلتين رئيسيتين تعاني منها خاصة الدول النامية الفقر والبطالة ؛
- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الإقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في القيمة المضافة وكذا الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات وهذا بنسبة 75/، إلا أن نسبة التصدير لديها ضعيفة لا تتعدى 2/ من مجموع الصادرات ؛
- إن فضائل هذه المؤسسات لا يعني إهمال الدور الذي تلعبه المؤسسات الضخمة في تطوير وتنمية الإقتصاد، بل لا بد من الإشارة إلى التكامل الصناعي بين هذين النوعين من المؤسسات، حيث تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توسيع وتنويع النسيج الصناعي، وقدرتها على الإبتكار والتخصص في مجالات دقيقة تساعد على تجهيز المؤسسات الكبيرة بتكاليف أقل ؛
- إن الهدف الذي تسعى إليه برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو رفع مستواها إلى المستوى المطلوب ودعم تنافسية هذه المؤسسات التي تتطور حاليا في سياق الإنفتاح الإقتصادي والمنافسة الشرسية، فبتأهيل المؤسسات وتطويرها وترقيتها نخلق ظروفًا مواتية لتنمية إقتصادية قوية ودائمة، وظروفا مساعدة لتوفير مناصب الشغل ؛
- يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي قامت به السلطات الجزائرية جد محفز لهذه المؤسسات من أجل رفع كفاءتها وتطوير قدرتها ويظهر ذلك جليا من خلال المساعدات المادية واللامادية المقدمة من طرف الجهات الوصية، إلا أن

النتائج المحققة من خلال هذا البرنامج ضعيفة مقارنة بأهمية هذا البرنامج في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؛

- على الرغم من كافة الإجراءات التي تبنتها الجزائر لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال هذه الأخيرة تواجه العديد من العراقيل التي تعيق التطور المتسارع لها، أهم هذه المشاكل م يتعلق بطرق التمويل والعقار الصناعي، بالإضافة إلى عدم توفر بنوك معطيات إقتصادية عن القطاع، وكذا المشاكل الإدارية وماينتج عنها من البيروقراطية التي هي من أهم مميزات الإدارة الجزائرية .
- الوضعية المالية الحرجة للمؤسسة .

بناء على النتائج المتوصل إليها ضمن هذه الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات من أجل تذليل الصعوبات والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في عملية التنمية في الجزائر:

- يجب على الجزائر مواصلة إصلاحاتها الإقتصادية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا على جميع الأصعدة نظرا لإستعدادها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة .
- ضرورة الإهتمام بتكليف التشريعات الإقتصادية والتحويلات التي يعرفها الإقتصاد العالمي من أجل تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للزيادة من قدرتها التنافسية .
- ضرورة التخلي على بعض الشروط التي تعرقل الإستفادة من برامج التأهيل وتسليط الضوء على المؤسسات التي هي في وضعية سيئة وليست تلك التي تتميز بصحة جيدة .
- التركيز على تأهيل أنظمة التسيير والتنظيم داخل المؤسسات حتى تتمكن من مواجهة منافسة المنتجات الأجنبية بصفة عامة والمنتجات الأوروبية بصفة خاصة .
- تفعيل البرامج التحسيسية المصممة ضمن برامج التأهيل وضرورتها في العصر الحالي لمواجهة منافسة الشركات الأجنبية .
- وضع سياسات ملائمة وتوفير أجهزة تنفيذية لرعاية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل توفير الظروف الملائمة لتطورها.
- القيام بدراسات ميدانية إستطلاعية حول واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قبل تصميم برنامج التأهيل في صيغته النهائية ليكون قادرا على تحقيق مجمل أهدافها.
- ضرورة المساهمة في ربط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمراكز البحث والتطوير بالجامعات ومؤسسات التعليم المختلفة، لإكتسابها الخبرة اللازمة في جميع المجالات .

توصيات دراسة حالة :

- ضرورة الإهتمام بعنصر الابتكار والتجديد في الإنتاج .
- ضرورة إنتهاج أحدث الأساليب التنظيمية والتسييرية .
- ضرورة إدخال تكنولوجيا جديدة فيما يخص الآلات المستخدمة في الإنتاج .

آفاق الدراسة :

من خلال دراستنا لهذا النوع من المؤسسات لاحظنا أن هناك عدة جوانب تستحق الدراسة وهذا ما جعلنا نفتح المجال لزملائنا في بحوث مستقبلية للتطرق لهذه الجوانب بإقتراح المواضيع التالية :

- أثر الإنفتاح الإقتصادي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- مشاكل التمويل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات تأهيل محيطها المالي في الجزائر.
- دراسة تقييمية لكل برامج تقييمية لكل برامج التأهيل التي تبنتها الجزائر سواء على المستوى الكلي والجزئي.
- دراسة مقارنة لنتائج البرامج الوطنية ونتائج برنامج الإتحاد الأوربي .

قائمة المصادر و المراجع :

الكتب :

- 1- أحمد السيد مصطفى، " التخطيط الإستراتيجي و العولمة"، الطبعة الرابعة، المعايير الجديدة للطبع و النشر، القاهرة - مصر، 2003.
- 2- أحمد ماهر وآخرون، " إدارة المبادئ و المهارات"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2003.
- 3- توفيق عبد الرحيم يوسف، "إدارة الأعمال التجارية الصغيرة"، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- 4- خضير كاظم محمد، "إدارة الجودة الشاملة"، دار المسيرة، عمان، 2000.
- 5- راوية حسن، "إدارة الموارد البشرية- رؤية مستقبلية-"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2003.
- 6- صفوت عبد السلام عوض الله، "إقتصاديات الصناعات الصغيرة و دورها في تحقيق التنمية"، دار النهضة العربية، مصر، 1999.
- 7- طاهر محسن منصور الغالي، "إدارة و إستراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة"، الطبعة الاولى، دار وائل، عمان، بدون سنة النشر.
- 8- عبد الحكيم أحمد الخزامي، "إستراتيجية الموارد البشرية"، دار الفجر، القاهرة- مصر، 2002.
- 9- عبد الرحمان يسري أحمد، "تنمية الصناعات الصغيرة و المتوسطة"، الطبعة الاولى، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2002.
- 10- عبد الرزاق بن حبيب، "إقتصاد و تسيير المؤسسة"، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 11- عبد الستار القلي، "إدارة الإنتاج و العمليات:مدخل كمي"، دار وائل للنشر، الأردن، 1999.
- 12- عبد السلام أبو قحف، "التنافسية و تغيير قواعد اللعبة-رؤية مستقبلية-"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 1996.

- 13- عبد السلام أبوقحف، "سياسات الأعمال و الإدارة الإستراتيجية"، الدار الجامعية الإسكندرية- مصر، 1992.
- 14- علي السلمي، "المفاهيم العصرية لإدارة المنشآت الصغيرة"، الغريب للنشر والتوزيع، القاهرة، - مصر، 1999.
- 15- علي الشرقاوي، "إدارة النشاط الإنتاجي"، الدار الجامعية، الإسكندرية-مصر، 2003.
- 16- علي سلمي، "البيانات الإدارية في عصر المعلوماتي"، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة - مصر، 1995.
- 17- فايز جمعية صالح، عبد الستار محمد العلي، "الريادة و إدارة الأعمال الصغيرة"، الطبعة الاولى، دار حامد، عمان، 2006.
- 18- فريد النجار، "إدارة الأعمال الإقتصادية و العالمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية - مصر، - 1998.
- 19- فريد عبد الفتاح زين الدين، "إدارة الجودة الشاملة"، جامعة الزفازيق، القاهرة - مصر، 1999.
- 20- كمال رزيق، بوزعرور عمار، "التنافسية الصناعية للمؤسسات الإقتصادية الجزائرية"، الجمعية العلمية- نادي الدراسات الإقتصادية الجزائري، 2001.
- 21- محمد أحمد عوض، "الإدارة الإستراتيجية و العولمة"، الطبعة الرابعة، المعادي الجديدة للنشر و التوزيع، القاهرة -مصر-، 2003.
- 22- معالي فهيم حيدر، "نضم المعلومات :مدخل لتحقيق الميزة التنافسية"، الدار الجامعية، الإسكندرية - مصر، 2002.
- 23- محمد هيكل، "مهارات إدارة المشروعات الصغيرة"، دار المطبوعات الجامعية، القاهرة - مصر، 2002.
- 24- نبيل خليل مرسي، "الميزة التنافسية في مجال الأعمال"، مركز الاسكندرية للكتاب، الإسكندرية - مصر، 1998.
- 25- نبيل محمد مرسي، "إستراتيجية الإدارة العليا"، المكتب الحديث، الإسكندرية - مصر، 2006.

26- هالة محمد لبيب عنبة، "إدابة المشتريات الصغيرة في الوطن العربي"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002.

مذكرات و رسائل:

1-إبتسام بوشريط،"آليات تمويل برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، جامعة سطيف - الجزائر، 2009 - 2010.

2-حدوش وريدة،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بين إشكالية التمويل و متطلبات التنمية"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر،جامعة قالمة - الجزائر، 2011 - 2012.

3-ذهية لطرش،"إتفاقية التجارة في السلع و آثارها على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير- غير منشورة،جامعة سطيف - الجزائر، 2004 - 2005.

4-زوتية محمد الصالح،"أثر التغيرات الإقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير-غير منشورة، جامعة الجزائر- الجزائر، 2006-2007.

5- سعديّة السعدية،"واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و آفاق تنميتها"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير- غير منشورة،جامعة ورقلة - الجزائر، 2003 - 2004.

6- سيد علي بلحمدي،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأدات لتحقيق التنمية الإقتصادية في ظل العولمة"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير-غير منشورة، جامعة البليدة - الجزائر، 2005 - 2006.

7- شهلة قدرى،"الشراكة الإقتصادية الأورومتوسطية و إنعكاساتها على إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير- غير منشورة، جامعة أم البواقي - الجزائر، 2007 - 2008.

8- عبد الكريم اللطيف،"واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الإصلاحات- حالة الإقتصاد الجزائري"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير-غير منشورة،جامعة ورقلة - الجزائر، 2003 - 2004.

9- قويقع نادية،"إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الدول النامية"،رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير- غير منشورة،جامعة الجزائر-الجزائر، 2001 - 2002.

10- ليليا بن منصور،"تقييم تجربة الإقتصاد الموجه و الإصلاحات الإقتصادية و دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إقتصاد الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،جامعة الجزائر- الجزائر، 2006 - 2007.

11- يخلف عثمان،"دور و مكانة الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية في الجزائر"، رسالة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير- غير منشورة،جامعة الجزائر- الجزائر، 1995 - 1996.

12- يخلف عثمان،"واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها- دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة دكتوراه دولة - غير منشورة،جامعة الجزائر- الجزائر، 2004 - 2000.

13- يوسف قريشي،"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة"، أطروحة دكتوراه دولة - غير منشورة،جامعة الجزائر- الجزائر، 2005 - 2006.

ملتقيات و مؤتمرات:

1- بريش السعيد ،بلخرسة السعيد ،"اشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين معوقات المعمول و متطلبات المأمول" ،مداخلة في ملتقى دولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة عنابة -الجزائر ،يومي 17-18 افريل 2005.

2- بلال احمية ،"دور التمويل بالمشاركة في تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الاورو العربية " ،الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة جيجل-الجزائر ،2006.

3-بلحسن فيصل ،"تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،ملتقى دولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف-الجزائر،2006.

4-بيان هاني حرب ،"المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية المستدامة" ،مداخلة ضمن الملتقى العربي اليرة و الخامس الصناعات الصغيرة و المتوسطة ،الجزائر،14-15 مارس2010.

5- جمال بلخياط و جميلة ،"متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة" ،ملتقى دولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة باتنة-الجزائر ،يومي 17-18 افريل 2006.

6- سليمة رقيبة ،"تجربة بعض الدول العربية في الصناعات الصغيرة و المتوسطة" ،ملتقى حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف-الجزائر ،17-18 افريل 2006.

7- سناء عبد الكريم الخناق ،"مداخلة حول المتطلبات الشخصية الاصحاب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمواجهة المنافسة" ،الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف-الجزائر ،17-18 افريل 2006.

8- عبد الله بلوناس ،"المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و القدرة على المنافسة في ظل اقتصاد السوق بالاسقاط على الحالة الجزائرية" ،ملتقى حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف-الجزائر ،2009.

9- عبيرات مقدم ،محمد عجلية ،مصطفى بن نوي ،"اثر التجارة الالكترونية على اداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ،ملتقى حول تاثيرات الانكسار الرقمي شمال-جنوب على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،جامعة بسكرة-الجزائر ،2007.

10- عرب رتيبة ،وريجي كريمة ،متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،ملتقى دولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف-الجزائر ،2006.

11- علي محمد قابوسة ،"معوقات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل تفعيل دورها في الجزائر" ،ورقة عمل بعنوان:المشروعات الصغيرة و المتوسطة كادوات لدمج الشباب الليبي في التنمية و سوق العمل ضمن مؤتمر تهيئة بيئة الاعمال لانجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة ،مركز تنمية الصادرات ،ليبيا ،13 اكتوبر 2009.

12- قوريش نصيرة ،"ليات و اجراءات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر" ،ملتقى دولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف-الجزائر ،17-18 افريل 2008.

13- قويق نادية ،"مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل الشراكة الاورومتوسطية" ،ملتقى دولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين الشراكة العربية-الاوروبية ،جامعة سطيف-الجزائر ،2004.

14- منير نوري ،"اثر الشراكة الاوروجزائرية على تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة" ،ملتقى دولي حول متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف-الجزائر ،2006.

15- ناجي بن حسين ،"مزايا الاستثمار في المشروعات الصغيرة و المتوسطة و افاق تطويرها في الجزائر" ،ملتقى حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ،جامعة سطيف-الجزائر ،2004.

16- نعيمة برودي ،"التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية و متطلبات التكيف مع المستجدات العالمية" ،ملتقى متطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ،جامعة الشلف-الجزائر ،17-18 افريل 2006.

الوزارات :

1- رشيد موساوي، نتائج البرنامج الوطني للتأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجزائر، 12 - 13 ديسمبر 2010، ص ص: 04 - 05.

2- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات، جانفي 2002.

3- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 2010، 18.

4- وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإحصائية، العدد 2011، 19.

5- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية، مدونة النصوص القانونية و التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعة التقليدية و الحرف، 2005.

ندوات:

1- صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الإقتصاد الجزائري"، ندوة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات و آفاق التنمية، ورقة العمل بعنوان: تقييم المشروعات الصغيرة و المتوسطة، جامعة الدول العربية، القاهرة - مصر، 18 - 19 جانفي 2004.

المراسيم و القوانين:

- 1- المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ 08 سبتمبر 1996.
- 2- مرسوم تنفيذي رقم 373/02 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002، المتضمن إنشاء صندوق ضمان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 74.
- 3- القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 01 - 18 الصادر سنة 2001، الجريدة الرسمية، العدد 77.

مجلات و جرائد :

- 1- الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20-08-2001 المتعلق بتطوير الإستثمار، الصادرة في 22-12-2001، العدد 47.
- 2- الشريف بقة، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد الأول، جامعة تبسة - الجزائر، 2007.
- 3- صالح صالح، "أساليب تنمية المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة"، مجلة العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، العدد 03، جامعة سطيف - الجزائر، 2004.
- 4- محفوظ جبار، "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 05، جامعة بسكرة - الجزائر، 2003.
- 5- محمد الهادي مباركي، "المؤسسات المصغرة والدور المرتقب"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة قسنطينة - الجزائر، 1999.
- 6- ناصر مراد، "شروط نجاح إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 37، جامعة البليدة - الجزائر، 2007.

المواقع الإلكترونية:

- 1- الجزائر و فرنسا.... شراكة و قروض تجارية، الأسواق العربية، 20 أبريل 2008 على الموقع:

www.alaswaq.net

- 2- جريدة المساء، "تقييم البرنامج الأوروبي بلسان رئيس المجلس الوطني"، العدد 567، يوم 2008/11/19، على الموقع:

www.elmassa.com

3- جريدة أخبار اليوم، الجزائر تعتبر نموذجا و اوروبا توافق على تنفيذه، العدد 578، اليوم 2009/03/14، على الموقع:

www.ekhberelyaum.com

4- سيد الكاسب، جمال كمال الدين، "المشروعات الصغيرة: الفرص و التحديات"، مركز تطوير الدراسات العليا و البحوث، جامعة القاهرة - مصر، دون ذكر سنة النشر، من الموقع:

[www.pathways.cu.edu-edu-eqsub pages trianing-SMS-PDF-2-CH](http://www.pathways.cu.edu-edu-eqsub%20pages%20trianing-SMS-PDF-2-CH).

5- مداخلة مصطفى بن بادة حول إنطلاق تنفيذ البرنامج الإعلامي و التحسيبي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، قصر الثقافة - عنابة، على الموقع:

<http://www.pmeart-dz.org/ar/discours.Php>.

6- كلمة وزير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية في حصة منتدى التلفزيون على الموقع الإلكتروني لوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

www.pmeart-dz.org/ar/di.

7- وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الإستثمار، نشرية المعلومات الإقتصادية، من الموقع:

www.pmeart-dz.org.

- 1- Europe développement PME, période septembre 2002 à 2006,P :02, sur le site: www.edpme.org.
- 2- Programme d'appui aux PME/PMI algérienne ministère de la PME de l'artisanat , septembre 2002 à 2008, p :03 , sur le site : www.pmeart.dz.org.
- 3- présentation du projet appuis sur association professionnelles et organisation patronales , coopération technique Algéro – Allemand , ministère de l'artisanat , sur le site : www.pmeart.dz.org.

المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Abassi Boualan, Le Secteur industriel et la problématique de sa modernisation der entre prises, En Jectoires,Ghardaia-Lalgerie-, 1999.
- 2- Agence nationale de développement de la PME , programme nationale de mise à niveau des petits et moyennes entreprises : présentation du programme 2007 .
- 3- Agnce National de développement de la PME, programme nasional de mise à niveau des petits et mo yannesentreprises, 2005, présentation du programme 2007..
- 4- Amer Yahia , « l'accord l'association avec l'eu nécessite une mise à niveau » , profils , revue de la formation de l'emploi , n°=01, 2002.
- 5- Dominique roux ;analyse économique et gestion de l'entreprise , Paris,1986.
- 6- F.SEMID(direction de la mise à niveau des entreprises), mise à niveau des entreprises.
- 7- Ludovic vigneron, condition de financement de la PME et relation bancaires, mémoire doctorat , université lille2,France ,2008.
- 8- ministère de la petite et moyenne entreprise de l'artisanat , agence national de la PME ,Bilan des action du programme national de mise à niveau , Rapport complet , 2008.
- 9- NB :le projet allemand PME conforme apporter un soutien au PME – PME Algérienne PMI magazine d'Algérie , N°32, 09/10/2005.
- 10- oliver torres, "Des PME" ,dominos flamarinos ,France ,1999.
- 11- programme et bilan d'étrape , ministère de l'industrie (document interne) , 15 Février 2005.

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
65	اهداف برنامج التاهيلي	01
72	مراحل سير برنامج التاهيل الصناعي	02
80	توزيع المؤسسات المستفيدة من برنامج MEDA حسب درجة التقدم في براءات التاهيل الى غاية ديسمبر 2007	03
91	البيان العام للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	04
94		05

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الاتحاد الاوروبي. (عدد العمال رقم الاعمال مجموع الميزانية)	9
02	التعريف المعتمد في اليابان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	10
03	تصنيف "بروش ومميزا" للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (حسب العمال)	11
04	دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصادية المتقدمة في اواخر التسعينات	15
05	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر	18
06	الخطوات العلمية التي اعتمدها السلطات العمومية لترقية المؤسسات في الجزائر	20
07	التطور السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2009- 2010)	21
08	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية لسنة 2010	22
09	التطور السنوي لتعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2010-2011)	23
10	توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية لسنة 2011	24
11	تطور العمالة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال 2003 الى 2009	25
12	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات في الفترة الممتدة 2003-2007	26
13	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج مجال المحروقات 2004-2008	27
14	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في المبادلات الخارجية خارج مجال المحروقات 2004-2008	28
15	توزيع المشاريع المصرح بها من الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب قطاعات النشاط خلال سنة 2011	31
16	حصيلة ضمان القروض بإسناد ميديا	68
17	أثر الشراكة بين الوكالة الفرنسية للتنمية و القرض الشعبي الجزائري	74
18	عدد المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	83
19	توزيع المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل حسب قطاعات النشاط	83
20	توزيع المؤسسات حسب قطاع النشاط	85

قائمة الجداول

85	توزيع عدد العمليات المرتبطة بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة	21
86	درجة تقدم عمليات البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
86	توزيع عمليات تأهيل المؤسسات المستفيدة من برنامج التأهيل	23
98	توزيع الآلات والعمال على الورشات حسب مراحل الإنتاج	24
100	برنامج الإنتاج للمركب لسنة 2012	25
102	تطور الإنتاج المباع للفترة الممتدة من 2010 إلى 2012	26
103	تطور كميات الإنتاج للفترة الممتدة للفترة من 2010 إلى 2012	27
106	أهم موردي المواد الأولية والمنتجات الوسيطة للمركب المحليين	28
107	أهم موردي المواد الأولية والمنتجات الوسيطة الأجنبي	29
107	زبائن المركب الخواص والمحليين	30
113	تطور رأس المال العامل للمركب قبل وبعد تبني البرنامج الوطني	31
113	تطور إحتياجات رأس المال العامل خلال الفترة 2011-2012	32
114	تطور الخزينة الصافية خلال الفترة 2011-2012	33
115	تطور رقم الأعمال خلال 2011-2012	34
115	تطور القيمة المضافة للمركب خلال 2011-2012	35
116	تطور الفائض الخام للإستغلال خلال 2011-2012	36
116	تطور النتيجة المالية خلال 2011-2012	37
117	تطور نسبة السيولة العامة خلال 2011-2012	38
118	تطور نسبة السيولة الجاهزة خلال 2011-2012	39
118	تطور نسبة القدرة على السداد خلال 2011-2012	40

الملخص:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الإقتصاد الجزائري، إذ أنه يساهم بنسبة 75 من الناتج المحلي الخام خارج المحروقات، إلا أنه مازال قطاعا هشاً يعاني العديد من المشاكل والصعوبات التي تعيقه على أداء الأهداف المنتظرة منه، وهذا ما طرح بديلا جديدا ألا وهو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لجعلها قادرة على المنافسة محليا وكذا دوليا في ظل الإنفتاح الإقتصادي الجديد، ولهذا سعت الجزائر إلى تبني العديد من البرامج أهمها البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. والسؤال المطروح: ما مدى مساهمة البرنامج الوطني في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التأهيل، التنافسية، البرنامج الوطني للتأهيل.

Résumé :

Le secteur des petites et moyenne entreprises a devenu un secteur important dans l'économie Algérien, il participe à 75 pourcent de PIB en dehors des hydrocarbures. Mais il reste fragile souffre de plusieurs problèmes et difficultés qui lui empêchent d'atteindre les résultats souhaités, la mise à niveau des PME c'est apparu comme alternative pour améliorer la compétitivité des PME localement et au niveau mondiale, pour cela L'Algérie a adopté plusieurs programmes de mise à niveau dont le plus important c'est Programme N

Léon pose la question :a quelle point le programme national a participé dans la compétitivité des PME Algérienne ?

Mots clés :

PME :Petite et Moyenne Entreprise, Mise à niveau, Compétitivité,